الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

المجاعة في السودان
الاسباب ، الاثار والحلول

بحث لنيل شهادة الماجستير

اعداد :
الهام سعد الله

اشراف :
د. عثمان حسن عثمان

1409هـ - 1989م

شكر وعرفان

الشكر والعرفان لكل من قدم لي عونا لاخراج هذه الرسالة الى النور، سوى كان عونا ماديا أو معنويا ، وأخص بالذكر الاستاذ عثمان حسن عثمان المشرف على الرسالة والذي بفضل توجيهاته قد تمكنت من انجاز هذا العمل ،
والاخت نادية زيتوني التي قامت بانجاز أصعب جوانب الرسالة أي طباعتها ، كما أخص بالذكر مسؤولي المؤسسات الحكومية السودانية ، وكل الاصدقاء والصديقات بالجزائر .
وأخص بالشكر محمد سر الختم لتشجيعاته لي ورفعه من روحي المعنوية طوال مدة كتابتي للبحث .

محتويات البحث

الصفحة

الصفحة

الفصل الأول

الوضعية الجغرافية والتاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للسودان .

(بطاقة تعريف) .

يعتبر هذا الفصل مدخلا وصفيا للموضوع حتى يتسنى للقارئ التعرف على السودان : جغرافيا ، اقتصاديا ، إجتماعيا وتاريخيا ، وبالتالي يسهل عليه استيعاب الاسباب التي أدت الى استفحال ظاهرة المجاعة ذات الجذور البعيدة (أي أن المجاعة ليست ظاهرة وقتية فقط) . وكما هو معروف فان لتلك الجوانب دورا بارزا في نشوء ظاهرة المجاعة في السودان وفي كل دول أفريقيا تقريبا .

وقد قسمت الباحثة هذا الفصل الى أربعة أجزاء كالتالي :

الجزء الاول يتعرض للوضعية الجغرافية للسودان أي دراسة الحدود السياسية والطبيعية .

أما الجزء الثاني فيناقش الوضعية التاريخية والسياسية من حيث دراسة التطور التاريخي والسياسي منذ القرن الثامن قبل الميلاد وحتى القرن العشرين ، وتأثير مراحل التطور المختلفة على الوضعية الحالية للسودان .

بعد ذلك يأتي الجزء الثالث المخصص لدراسة الوضعية الاجتماعية أي دراسة الاحوال الاجتماعية في السودان ، ومدى تأثيرها على ظاهرة المجاعة وتطورها .

أما الجزء الرابع فسيتعرض للوضعية الاقتصادية للبلاد عن طريق دراسة موجزة للقطاعات الاقتصادية ، ومدى مشاركة كل قطاع في تكوين الناتج الاجمالي المحلي ، خاصة أن الوضع الاقتصادي لاي بلد يعتبر مؤشرا أساسيا على مدى تخلف أو تطور هذا البلد .

١ ـ ١ الوضعية الجغرافية

يعتبر السودان أكبر بلد أفريقي ،حيث تبلغ مساحته مليونا من الاميال المربعة (ما يعادل أكثر من 5 ,2 مليون كيلو متر مربع)[1] وتشغل هذه المساحة الركن الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية • ويقابل هذه المساحة العريضة طول سواحل لا يتعدى 800 كيلومتر مربع[2] وهي الجهة التي يطل بها السودان على البحر الأحمر ،ويلاحظ أن هذا الساحل يحول دون قيام الموانئ الطبيعية نسبة لما يتميز به من وجود الأخاديد والشعب المرجانية •

ومن الناحية الطبيعية فإن السودان يعتبر اقليميا واسع المساحة تحيط به في الجنوب الشرقي مرتفعات الحبشة التي ينحدر منها كل من نهر السوباط ،النيل الأزرق ،نهر عطبرة ،وروافد تلك الأنهار العديدة والتي تصب جميعها في نهر النيل محملة بالطمى ،نهر النيل الذي يتكون من التقاء النيلين الأبيض والأزرق عند المقرن في مدينة الخرطوم ثم يقطع السودان الشمالي حتى أسوان في جنوب جمهورية مصر العربية بطول مقداره 1900 كيلومتر.[3]

ورغم تداخل مناطق السودان ،هي مقسمة الى أقاليم طبيعية حسب كثافة هطول الأمطار • فشمالا الصحراء التي تمتد على جانبي النيل شرقا وغربا ،وتمتد جنوبا الى مشارف الخرطوم تقريبا ، والصحراء تمثل سهلا منبسطا تغطيه الرمال والحصى ،وتمتاز بأنها من أكثر جهات السودان جفافا وذلك حتى خط عرض 19 ° شمالا حيث تهب الرياح الشمالية ، ويؤدي الجفاف وندرة الحياة النباتية الى زيادة الحرارة نهاراً وإنخفاضها ليلاً ، وقد تؤدي الرياح المحلية أحيانا الى سقوط الامطار الشبي الذي يحدث نادراً •

وندرة الأمطار تجعل من شمال السودان منطقة قاحلة ماعدا وجود بعض الأعشاب والنباتات الشوكية •

---

١ ـ محمد محمود الصياد ـ السودان دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي دار النهضة العربية للطباعة ـ القاهرة 1966 ص 12 •

2 ـ نفس المصدر ص 12 • ـ 3 ـ نفس المصدر ص 70 •

أما في جنوب هذا الجزء الصحراوي فيمتد إقليم رملي يبدأ مع النيل الأبيض ويمتد غربا ليشمل إقليم كردفان ودارفور ، تشقه أودية تنتهي في رمال حمراء يطلق عليها القوز ، وهي أكثر خصوبة من تربة سهول الشمال . وعند الاتجاه جنوبا تتحول السهول الرملية الى أراضي ذات تربة سوداء صالحة للزراعة تشمل كل جهات السودان الأوسط من جنوب مديرية دارفور غربا حتى الحدود الجنوبية لمديرية كسلا شرقا ، ويسمى الجزء الشرقي من هذه السهول ـ والذي ينحصر بين نهر عطبرة والنيل الأزرق ـ بسهل البطانة ، ويمتاز هذا السهل بالخصوبة وتتساقط فيه أمطار تساعد على زراعة الحريق [1] ، كما تتواجد في هذا الجزء من التربة السوداء سهول الجزيرة بين النيلين الأزرق والأبيض وهي شديدة الاستواء وخالية من التلال ، على العكس من ذلك سهول كردفان ودارفور التي تغطيها مجموعة من التلال . وعند الاتجاه غربا يوجد جبل مرة أكبر جبال السودان الشمالي وأعلاها ، وينحدر منه وادي أزوم أضخم أودية غرب السودان .
وتحتل جبال النوبة الجزء الجنوبي الشرقي من مديرية كردفان وقد قام سكان هذه الجبال بتحويلها الى منطقة صالحة للزراعة وذلك لمدة من الزمان ، ولكنهم تركوها ورحلوا الى السهل المجاور . وعند الاتجاه جنوبا يمكن الوصول الى حوض بحر الغزال المستوى السطح ، وترتفع أراضي هذا الحوض غربا وجنوبا حتى الوصول تدريجيا الى خط تقسيم المياه الفاصل بين نهري النيل والكنغو .
والجدول (1) يبين المناطق الطبيعية وذلك حسب مقدار الأمطار السنوي والمساحة .

1ـ زراعة الحريق : هي حرق الاعشاب القديمة لتحضير الاراضي للموسم الجديد ، أي حرق أعشاب الموسم السابق .

جـــــــدول رقــــــم (١)

المنــاطــق الطبيــــعيــة حسب الأمـطـار والمســاحــة

المنــاطـق الطبيـعيــة	الأمـطـار بالملم	المسـاحة بآلاف الكيلومترات المربعة	المساحة بالمليون فــدان
الصــحـــراء	75 _ 0	718, 8	171, 07
شبـه الصـحــراء	300 _ 75	486, 4	115, 76
السافنـا فقيـرة الامـطار	900 _ 400	680, 9	162, 05
السافنـا غنيــة الامـطار	1300 _ 900	340, 4	81, 01
منـاطـق الفيـضانـا ت	1000 _ 800	243, 2	57, 88
المنـاطق الجـبليـــة	_	6, 4	1, 52

المصـــدر: MINISTRY OF AGRICULTURE _ PROPOSED NATIONAL PLAN FOR COMBATING DROUGHT AFFECTS AND DESERTIFICATION IN THE SUDAN _ KHATOUM 1985 - P 1

والمـلاحـظ مـن الجـدول أن المنـاطـق الصـحـراويـة وشبـه الصـحـراويـة تمـثـل نـسبـة كبيـرة تـقـرب مـن نـصف مساحـة الـسودان أي مـا يـعادل 68 ,48 % منـها 03 ,29 % صـحـراء و 65 ,19 % شبـه صـحـراء. تـلك النـسبـة لهـا الأثـر الـواضـح فـي الحـالـة الاقـتـصاديـة المتـرديـة كـما سيـرد ذكـره عـند مناقشـة ظـاهـرة التـصحـر كسبب رئيـسي مـن أسبـاب المجـاعـة.

ومن الملاحظ أن الوضع الجغرافي للسودان أدى الى تنوع المناخ وتعدد أنواع المنتجات النباتية والحيوانية الشئ الذي أثر في توزيع السكان وفي تنويع حرفهم ،كما لعب ويلعب دورا كبيرا في بناء نظمهم الاجتماعية وتشكيل حياتهم الاقتصادية • (أنظر الخريطة الطبيعية) •

أما سياسيا فيشترك السودان في حدوده مع جمهورية مصر العربية في الشمال ،أثيوبيا في الشرق ، كينيا ويوغندا وزائير في الجنوب،أفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي ، تشاد في الغرب،والجماهيرية الليبية في الشمال الغربي (أنظر الخريطة السياسية) •

ويترتب على كبر مساحة السودان وتعدد حدوده تزايد الهجرة المعاكسة ،فقد وفدت الى السودان ومنذ القدم أعداد كبيرة من سكان غرب أفريقيا بدافع إقتصادي وكذلك ديني ،فموقع السودان جعله معبر لحجيج بيت الله الحرام القادمين من الغرب،وعند العودة يبقى أكثرهم في السودان ، اضافة للجاليات المصرية ،والاثيوبية ،واليمنية ،والهندية ، أغلب هؤلاء تجنسوا بالجنسية السودانية ومنهم من إدعى الجنسية السودانية دون إثبات •

ومازالت الهجرات المعاكسة مستمرة وذلك ما سيرد مفصلا عند التطرق للأسباب المساعدة للمجاعة •

1 ـ 2 الوضعية التاريخية والسياسية

بدأ تاريخ السودان منذ حضارة (كوش) في القرن الثامن قبل الميلاد ،مرورا بمملكتي (نبتة) في الشمال و (مروى) في الوسط حوالي (590 ق م)[1] • وقد كانت كوش الوسيط بين أفريقيا وما حولها من الحضارات• بعد كوش نشأت ثلاثة ممالك مسيحية : مملكتي (نوباتيا) و (المقرة) وقد اتحدتا بعد وقت قصير من نشوئهما في مملكة عاصمتها دنقلا • أما المملكة الثالثة فهي مملكة (علوة) وعاصمتها سوبا •

ولكن الثقافة المسيحية لم تستحوذ على المميزات السودانية نسبة لوفود العرب من مصر وشبه الجزيرة العربية الى شرق السودان وشماله ووسطه ،مما أدى الى قيام مملكة الفونج (1504 ـ 1821)[2] بين النيلين الأبيض والأزرق وعاصمتها سنار• وقد قامت هذه المملكة بتوحيد أغلب قبائل المنطقة فأسقطت المسيحية في السودان المتمثلة في مملكة (علوة) • ورغم قوة مملكة الفونج فقد نشأت ممالك أخرى أهمها مملكة دارفور (1650 ـ 1874 م)[3] في أقصى غرب السودان• ومازال التأثير القبلي والإقليمي لهذه الممالك سائدا حتى اليوم في السودان•

وفي عام 1821 م تم[4] القضاء على مملكة الفونج بواسطة الفتح التركي ،والذي كان يسعى من الغزو الى إستغلال موارد السودان من الرجال والمنتجات الطبيعية• ومن نتائج الاستعمار التركي تدمير اقتصاد الاكتفاء الذاتي (المعيشي) ،بينما أفرغت أقاليم كاملة من سكانها وأعطيت الاراضي الزراعية الى البهوات المصريين ،

1ـ محمد أبو القاسم حاج حمد ـ السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ـ دار الكلمة للنشر طبعة أولى 1980 ص 20 •

2ـ نفس المصدر ص 19 •

3ـ نفس المصدر ص 21 •

4ـ نفس المصدر ص 21 •

اضافة الى حملات البحث عن الرقيق التي دفعت القبائل الى اللجوء للغابات. وفي السبعينات ظهر المستعمرون الاوربيون بشكل مباشر لأول مرة في السودان عبر المغامرين من أوربا وأمريكا، الذين كان أغلبهم في جيش اسماعيل باشا. وكانت سياسة اسماعيل القاضية بتوسيع انتاج القطن المصري تدفعه الى محاولة السيطرة على النيل بأكمله، اضافة الى النشاط المتزايد للارساليات التبشيرية في الشمال.

واثر انهيار مصر ووقوعها تحت قيد الإستعمار البريطاني ضعفت الادارة التركية في السودان، مما حدا محمد أحمد بن عبد الله المهدي بالقيام بثورته معتمدا على قبائل غرب السودان.

هذه الثورة التي إندلعت في اغسطس 1881 م[1] في الجزيرة أبا، ثم وصلت الخرطوم في سنتها الثالثة، لتدخلها منتصرة في سنتها الرابعة. ونتيجة لقيام الثورة المهدية تم توحيد أكثر من 500 قبيلة في جميع أنحاء السودان. 2

وقامت الثورة المهدية بتأسيس نظام دولة متناسقة داخل السودان الموحد، وقد تضمن بصفة عامة ادارة منتظمة، جيش، ونظام مالي مركزي (بيت المال). وبعد وفاة المهدي خلفه في الحكم عبد الله التعايشي وهو ينتمي الى قبائل الغرب، والتي تميزت فترة خلافته بوجود صراعات عنيفة ذات طابع قبلي. وبعد فروغ دولة الخليفة من الحروب المحلية تحولت لشن الحروب الجهادية على الحبشة (أثيوبيا) ومصر في آن واحد، وقد إستنزفت تلك الحروب كثيرا من موارد البلاد الزراعية.

---

1 ـ كارول كولينز ـ التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان ـ ترجمة حازم صاغية مطبعة ابن خلدون ـ بدون تاريخ ـ بيروت ص 16 .

2 ـ نفس المصدر ص 17 .

وفي تلك الفترة وضعت بريطانيا خطتها لغزو السودان، وقد تمكنت من القضاء على الثورة المهدية في عام 1898 م.[1]

وفي عام 1899 م[2] أبرمت اتفاقية بين انجلترا ومصر تبين أن الطرفين يحكمان السودان حكما مشتركا خلافا للواقع الذي يؤكد أن السلطة الادارية والتشريعية قد تمركزت في يد الحاكم العسكري الإنجليزي. وقد سعت الحكومة الاستعمارية الى فصل الجنوب عن الشمال، واتبعت لتحقيق هذا الغرض سياسة تشجيع الارساليات التبشيرية واستبدال اللغة العربية باللغة الانجليزية، بالاضافة الى عدة ممارسات قامت بها بريطانيا خلال فترة استعمارها للسودان تهدف جميعها الى تشتيت القوى السودانية وتحطيمها، ولكنها لاقت مقاومة عنيفة من قبل المثقفين والطلاب والعمال والاحزاب المختلفة حتى نيل الاستقلال في أول يناير عام 1956 م.[3]

وقد استمرت بريطانيا في زرع بذور الفتنة التي كانت نتيجتها حروبا ومعاركا داخلية دامت سبعة عشر عاما، توقفت في عام 1972 م،[4] وما لبثت أن اشتعلت في عام 1983 م.

وبعد نيل الاستقلال تكونت حكومة مدنية برئاسة إسماعيل الازهري من الحزب الوطني الاتحادي. وحتى انقلاب الجنرال عبود في نوفمبر من عام 1958 م[5] تبدل تشكيل الحكومة ثلاث مرات وذلك لعدم فعاليتها. وقد استمر الحكم العسكري بقيادة الجنرال عبود حتى ثورة أكتوبر 1964 م[6] حيث عاد الحكم المدني مرة أخرى.

1- محمد أبو القاسم حاج حمد - مصدر سابق ص 83.
2- نفس المصدر ص 95.
3- كارول كولينز - مصدر سابق ص 39.
4- نفس المصدر ص 60.
5- محمد أبو القاسم حاج حمد - مصدر سابق ص 370.
6- نفس المصدر ص 403.

وخلال الخمس سنوات السابقة لانقلاب مايو 1969 م [1]
تغيرت الحكومة عدة مرات، وتداولت بين الاحزاب التقليدية المختلفة .
ونتيجة لعدم الاستقرار السابق لعام 1969 م فقد لاقى الانقلاب العسكري بقيادة نميري تأييدا شعبيا راسخا . وأول ما قام به الحكم الجديد هو اعلان الدستور والغاء الاحزاب السياسية عدا الحزب الشيوعي وقد تضمنت برلمنج مجلس القيادة توسيعا في القطاع العام لكي يحل محل الاستثمار الاجنبي مع حماية رأس المال الوطني باعتبار أن السودان بلدا ينتهج الطريق الديموقراطي الاشتراكي ويتبع سياسة عدم الانحياز . كما عمل للحصول على معونات من الدول الاشتراكية من موقع الالغاء السياسي ، ومن موقع الحالة المتدهورة للاقتصاد السوداني .

وفي يونيو 1970 م [2] تم تأميم جميع المؤسسات ذات الملكية الخاصة، والمصارف الأجنبية والمؤسسات التجارية . ولكن ~~سياسة~~ التأميم لم تطبق عن دراية ودراسة ولكنها طبقت بصورة عشوائية تماشيا مع الميول اليساري للحكم . ولذا كان لتأميمات عام 1970 م أثرها في وقف المعونات الاقتصادية الغربية، وذلك في محاولة لضرب التحول اليساري للسياسة السودانية .
كما فشل الحكم في الحصول على دعم كاف من الكتلة الاشتراكية يعوض به انقطاع رأس المال الغربي .
واستمر الوضع الاقتصادي متدهورا ، واستمرت حرب الجنوب بالرغم من خطة نميري المعلنة في يونيو 1969 م والقاضية بمنح الاستقلال الذاتي للجنوب . [3]
وقد فضل نميري التوجه نحو اليمين بعد تصفيته للحزب الشيوعي

1- نفس المصدر ص 443 .
2- كارول كولينز - مصدر سابق ص 53 .
3- نفس المصدر ص 53 .

١ - ٣ الوضعية الاجتماعية

يعتبر السكان محور الحياة الاجتماعية لاي بلد ،وهم الذين يحددون النشاطات الاقتصادية والسياسية للبلد المعني • ولذا عند الدراسة الاجتماعية لابد من معرفة السكان وتعدادهم وتوزيعهم وخصائصهم ،والنشاطات التي يمارسونها •

ولكن قبل ذلك لابد من القاء نظرة على التركيب العرقي لان موقع السودان جعله يمتاز بالتباين السكاني العرقي من منطقة لاخرى،ففي الشمال يسود العنصر القوقازي المسلم ،وفي الجنوب يسود العنصر الزنجي المسيحي والوثني ،ويتكونان من قبائل كثيرة جدا يمكن حصرها في أربعة مجموعات متميزة هي : البجا ،النوبة ، العرب،والزنوج •

فالبجا لفظ يطلق على أربع مجموعات قبلية كبيرة تتمركز في شرق السودان ،ولهم لهجتهم الخاصة بجانب فهمهم للغة العربية ، واعتناقهم للاسلام ،والبجا قوم رحل أو شبه رحل •

أما النوبة فيعيشون في أقصى شمال السودان ،ويستقرون على ضفتي النيل ،ولهم أيضا لهجاتهم الخاصة بجانب اللغة العربية ،وهي قبائل مسلمة • والعرب دخلوا السودان عن طريق البحر الأحمر قادمين من الجزيرة العربية ،وعن طريق مصر وليبيا •

وقد انتشروا في السودان منذ زمن بعيد وتوغلوا جنوبا ناشرين الاسلام ،وقد تصاهروا مع قبائل النوبة والبجا • ومن أكبر القبائل العربية الجعليون ،والجهينيون •

وتسكن القبائل العربية في السودان الاوسط من الشرق الى الغرب•

وأخيرا هناك مجموعة الزنوج التي تضم النوبيون والفور في غرب السودان ، اضافة الى ثلاث مجموعات في الجنوب هي النيليون ،والنيليون الحاميون ، والمجموعة الوسطى • وأغلب هؤلاء يعتنقون المسيحية والوثنية والقلة مسلمون وهم رعاة ماشية وزراع تقليديون •

ورغم الاختلافات العرقية يشترك سكان السودان في كونهم يعتمدون في معيشتهم على الزراعة والرعي، حيث يمثل سكان الريف 69 % من جملة السكان، بينما يبلغ عدد الرحل 11 %، وسكان المدن 20 % ذلك حسب تعداد عام 1983 م.[1]

وعند الرجوع لتعداد هؤلاء السكان وتوزيعهم حسب الاقاليم الجغرافية، يلاحظ أن تعدادهم قد بلغ 21 592 582 نسمة حسب تعداد عام 1983 م، وبمعدل نمو سنوي قدره 8و2%. ويبلغ عدد اللاجيئين (غير السودانيين) حوالي 1و1 مليون نسمة أتى معظمهم من دول غرب أفريقيا ووسطها وأثيوبيا.[2]

وعند توزيع هؤلاء السكان حسب الاقاليم، فان الاقليم الأوسط يحتل المرتبة الاولى من حيث عدد السكان فقد بلغت نسبتهم 5و19 % في عام 1983 م، ويرجع ذلك الى وجود العمال الموسميين للقيام بالاعمال الزراعية في مشروع الجزيرة. وقد ارتفعت النسبة في الخرطوم عام 1983 م وبلغت 8و8 % مقابل، 8و7 % في عام 1973 م ويرجع ذلك الارتفاع الى زيادة معدلات الهجرة من الريف ومن الدول المجاورة.

وقد سجل الاقليم الشمالي إنخفاضا من حيث نسبة التوزيع في التعداد الأخير عام 1983 م، وقد بلغت 5و3 %، بينما سجل الاقليم الشرقي زيادة من حيث نسبة التوزيع وبلغت 7و10 % أما بالنسبة للاقاليم الجنوبية فقد ارتفعت النسبة في التعداد الأخير وقد بلغت 8و6 %، 11 %، 9و7 % في كل من الاستوائية، بحر الغزال، أعالي النيل على التوالي. ويتضح ذلك من خلال الجدول (2) والذي يبين التوزيع الجغرافي لتعدادي عامي 1973 و 1983 م ونسبة التوزيع في كلا التعدادين.

1- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي - العرض الاقتصادي 83 - 84 مطبعة المساحة. الخرطوم 84 ص 71
2- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي - العرض الاقتصادي 86-87 مطبعة المساحة. الخرطوم 87 ص 71-90.

جـــــــدول رقم (2)

التـــوزيـــع الجـــغرافـــي لتـــعـــدادي عـــامـــي 1973 و 1983م

(بـــالاعـــداد والنـــســـب المئـــويـــة)

الاقليـــــم	عـدد السكان (الـف نـسـمـــة)		التـــوزيـــع %	
	1973	1983	1973	1983
الشـــمـــالـــي	964	1083	6,5	5,3
الشـــرقـــي	1572	2208	10,6	10,7
الاوســـــط	3804	4012	25,7	19,5
كـــردفـــان	2203	3093	14,9	15
دارفـــــور	2181	3093	14,7	15
الخـــرطـــوم	1150	1802	7,8	8,8
الاســتـــوائيـــة	750	1406	5,0	6,8
بحـر الغـــزال	1388	2265	9,4	11
أعـــالي النيـــل	799	1599	5,4	7,9
الجـــمـــلـــة	14819	20561	100	100

المصـــدر: مصلحـة الاحصـــاء ـ الخـــرطـــوم بـــدون تـــاريـــخ (بتـصـــرف)

ويـــلاحـــظ مـــن هـــذا الجـــدول أن الاقاليـــم الـــزراعيـــة أكثـــر ســكانـــا مـــن غيـــرها ، ويـــرجـــع ذلك ـــ كما ذكـــر سابـــقا ـــ الـــى طبيـــعة الاقتـــصاد الســـوداني الـــذي يـــعتـــمد علـــى الزراعـــة . هـــذا يعـــني أن الزراعـــة تـــمثـــل النـــشاط الاقتـــصادي الرئيـــسي الذي يـــستوعب معـــظم القـــوة العامـــلة ، وهـــذا ما يـــوضحـــه الجـــدول (3) ، حيـــث قـــدرت القـــوة العـــاملـــة فـــي الزراعـــة بنـــسبـــة 69,5 % عـــام 1969 - 1970م ،

بينما بلغت 68,5 % في عام 1976 - 1977 ويعزى هذا الانخفاض الى قيام بعض المشاريع الزراعية التي تعتمد على المكننة ،كما أن الصعوبات التي تواجه الزراعة أدت الى انصراف بعض العاملين فيها الى ممارسة نشاطات أخرى ،ويأتي العاملون في قطاع الخدمات في المرتبة الثانية حيث زادت نسبتهم من 9,8 % عام 1969 -1970م الى 10,4 % عام1976 -1977 م ،ثم يحتل العاملون في الصناعة المرتبة الثالثة حيث زادت نسبتهم من 3,3 %عام 1969 - 1970 م الى 3,7 %عام 76 - 1977 م ،وأخيرا العاملون في التجارة حيث كانت نسبتهم 4,7 % عام 1969 -1970م وأصبحت 4,9 % عام 1976 -1977 م .[1]

جدول رقم(3)

تطورات أعداد القوة العاملة حسب القطاعات الرئيسية

لعامي (1969/ 1970 - 1976/ 1977)

القطاع الاقتصادي	1970/1969	%	1977/1976	%
الزراعة والغابات والصيد	2837080	69,5	3435306	68,5
الصناعة والتعدين	135275	3,3	185054	3,7
الكهرباء والمياه	36668	0,9	45 633	0,9
التشييد والبناء	72128	1,8	92276	1,8
التجارة والمال	193159	4,7	245775	4,9
النقل والمواصلات والتخزين	134384	3,3	169006	3,4
الخدمات	399144	9,8	521560	10,4
أخرى	275076	6,7	320458	6,4
الجملة	4083914		5015028	

المصدر : العرض الاقتصادي 1986 -1987-- وزارة المالية والاقتصادي -- الخرطوم ص 72

1 -- نفس المصدر ص 78 .

وعند تقسيم السكان على أساس الحرف نجد هم يتكونون من ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى تتكون من رعاة الابل الذين ينتشرون في شرق النيل وغربه ، والمجموعة الثانية رعاة البقر ويسكنون أقصى جنوب دار رعاة الابل ، وكلاهما يعيش في ترحال وإنتقال ، أما المجموعة الثالثة والاخيرة فتمثل المزارعون المستقرون ويسكنون في الوسط بين رعاة الابل شمالا ورعاة البقر جنوبا ، وتمتد أراضيهم على جانبي النيل شمال الخرطوم ، وفي أراضي الجزيرة ، وهضاب كردفان ودارفور ، وأقصى الجنوب.

وأخيرا فإن الهجرة أيضا تحدد الوضعية الاجتماعية للسكان في السودان . وهنالك ثلاثة أنواع من الهجرة : الداخلية والخارجية والمعاكسة ، أما الداخلية فقد بدأت عند قيام المشاريع الكبيرة مثل مشروع الجزيرة حيث يهاجر لها العمال في موسم لقيط القطن ، وهنالك الهجرة نحو العاصمة حيث توجد الخدمات الحكومية والشركات للحصول على أجر أعلى من الريف.

وأما الهجرة الخارجية فقد بدأت خلال السبعينات ولازالت مستمرة ، ويشكل عدد المهاجرين للخارج 1 %[4] من إجمالي السكان وأغلب المهاجرين يتوجهون الى دول الخليج .

وهنالك الهجرة المعاكسة أي لجوء بعض سكان الدول المجاورة الى السودان هربا من الحروب الداخلية أو الفقر .

وسوف يتم التعرض للهجرة بالتفصيل كونها من الأسباب المساعدة المؤدية الى المجاعة .

---

1 ـ العرض الاقتصادي 1986 ـ 1987 ـ مصدر سابق ص 85 .

١ ـ 4 الـوضـعيـة الاقتصـاديـة

يعتبر الاقتصاد السوداني اقتصادا بسيطا ، تلعب فيه الزراعة الدور الأساسي بجانب الرعي أما الصناعات الحرفية والصيد والتجارة وغيرها فليس لهما دور يذكر خاصة في القرنين السابقين . وقد عمل الاستعمار البريطاني على جعل السودان حقل للقطن لكي يغطي إحتياجات بريطانيا منه ، ومستورد للمنتجات البريطانية فقط . ولكن بعد الإستقلال في يناير 1956 م بدأت بعض المحاولات التي ترمي الى تنويع المنتجات الزراعية ، وذلك بالتركيز على محاصيل نقدية أخرى مثل الصمغ العربي ، السمسم ، الفول السوداني ، وغير ذلك من المحاصيل . و ينعكس هذا التغيير الذي عقب الاستقلال في التطور الطفيف للناتج الإجمالي المحلي ، ولكن هذا التطور لم يكن كافيا لتحقيق زيادة مناسبة في متوسط دخل الفرد في السنة ، وقد يرجع انخفاض متوسط دخل الفرد في بعض السنوات الى ضعف مكونات الناتج المحلي وعلى رأسها الإنتاج الزراعي .

رغم أن الناتج الاجمالي المحلي قد شهد زيادة كبيرة في بعض السنوات ولكن هذا يعود الى التوسع في قاعدة النشاط الاقتصادي وليس الى فعالية القطاعات المختلفة . و الجدول (4) يبين مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج الاجمالي المحلي خلال العشرين سنة الاخيرة . ومن الجدول يتضح ما ذكر سابقا عن ضعف القطاعات المكونة للناتج الاجمالي ، وخاصة القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة . صحيح أن الزراعة تمثل أعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، ولكن هذا لا يكفي كونها القطاع الوحيد والرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد السوداني .

أما الصناعة فتأتي في المرتبة الثالثة بعد التجارة والخدمات ، والشئ الملاحظ هو الضعف الكبير لمشاركة الصناعة في تكوين الناتج الاجمالي ...

جدول رقم (4)

مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الاجمالي المحلى

(مقارنة بالنسب المئوية بين عدة سنوات خلال العشرين سنة الاخيرة)

القطاعات	70/69	73/72	77/76	79/78	81/80	82/81	84/83	85/84 *	86/85	87/86	88/87
الزراعة	37،6	38،4	35،2	35،3	32،1	34	29،6	26	32	36،4	39،1
التجارة والخدمات الحكومية	33،6	34،9	28،2	28،7	24،5	32،3	34	35،3	32	24،9	21،7
الصناعة ،التعدين	9،5	9،2	8،3	8،2	8	7،8	8،7	10	10	8،1	8،5
النقل والموصلات	7،3	6،9	9،7	10	11،4	10،7	9،9	10	10	10،1	10،4
البناء والتشييد	3،5	3،5	4،4	4،3	5،4	4،6	5،6	5،2	4	5،2	5،1
أخرى	8،5	7،1	14،2	13،5	18،6	10،6	12،2	13،5	12	15،3	15،2

المصدر : ـ تم اعداد الجدول باستخدام بيانات واردة في أعداد من العرض الاقتصادي لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وأعداد من التقرير السنوي لبنك السودان (بالعربية والانجليزية)

* السنة التي اتضحت فيها المجاعة بصورة جلية

ويظهر من الجدول أن الاقتصاد السوداني يعتمد في تكوين الناتج الاجمالي المحلي على القطاعات الخدمية وعلى رأسها التجارة .

وفيما يلي محاولة لدراسة أعمق للقطاع الزراعي ومعرفة مساهمته في الوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الاخيرة . أما القطاعات الأخرى فلا دور لها في الاقتصاد السوداني .

وكما سبق الذكر فان الزراعة تعتبر النشاط الرئيسي في السودان اذ شاركت بنسبة 61 %[1] من الناتج الاجمالي عام 1955 -1956 (أي عام الاستقلال) ، ولكن عند الرجوع للجدول (4) الذي يقارن بين مشاركة كل قطاع خلال العشرين سنة الاخيرة ، يلاحظ إنخفاض تلك النسبة الى النصف تقريبا رغم أن الزراعة تظل هي القطاع الاول في تكوين الناتج الاجمالي المحلي ، فنسبتها تتراوح بين 6 و37 % عام 1969 - 1970 و 26 % عام 1984 -1985 . والتذبذب الواضح في مشاركة الزراعة في تكوين الناتج بين الاعوام 1980 - 1985 يرجع كما هو معروف الى مشكل ظاهرة المجاعة التي استفحلت عام 1984 . ولكن تحسن ظروف الأمطار في المواسم التالية لعام المجاعة أدى الى ارتفاع في نسبة مشاركة الزراعة في الناتج ، فقد ارتفعت من 26 % في عام 1984 -1985 الى 4و36 % عام 1986 - 1987 وارتفعت الى 1 و39 % في عام 1987 - 1988 (راجع الجدول رقم 4) .

وبجانب الدور الكبير للقطاع الزراعي في تكوين الناتج الاجمالي المحلي ، فان 80 % من السكان يعتمدون عليه في معيشتهم ، كما أن القوة العاملة المستوعبة في القطاع تمثل حوالي 70 % ، ويشارك أيضا بنسبة تصل الى 98 % من عائدات البلاد من العملات الصعبة ، وأخيرا تشكل بعض منتوجاته مواد خام لبعض الصناعات.[2]

ولكن رغم الدور البارز لمشاركة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني يلاحظ عدم التوازن في منتجاته فقد ظل القطن المحصول النقدي الرئيسي ، فقد بلغت نسبته 60% من اجمالي الصادرات عام 1960م.[3]

---

1 - عثمان ابراهيم السيد - الاقتصاد السوداني - مطابع النهضة - الرياض 1982 ص 23 .
2 - نفس المصدر ص 67 .
3 - نفس المصدر ص 136 .

والجدول (5) يبين المساحة والكميات المنتجة لاهم المحاصيل الزراعية خلال العشر سنوات الأخيرة. ومنه يتضح أن القطن لم يزل المحصول الرئيسي رغم محاولة تنويع المحاصيل النقدية. وبصفة عامة فان الزيادة في المساحة المزروعة في بعض السنوات لا تقابلها زيادة مناسبة في الانتاج، وفي بعض السنوات ورغم انخفاض المساحة المزروعة فان الانتاج يزيد بنسب معينة. وعند الانتقال من عام 1978 -1979 وحتى عام 84 -1985 أي عام استفحال ظاهرة المجاعة فان الملاحظة الرئيسية هي الانخفاض في الانتاج رغم ارتفاعه في بعض السنوات وخاصة السنوات التي تلت عام 1984 -1985، وقد يرجع ذلك الى تحسن المناخ أو التنبه لخطورة مشكل المجاعة أو للسببين معا. ورغم ذلك فان الملاحظ انخفاض انتاج القطن والذرة والدخن في عام 1987- 1988.

والجدول (6) يبين أعداد الحيوانات خلال العشر سنوات الأخيرة. والشيئ الواضح من الجدول هو الزيادة المضطردة في أعداد الحيوانات وذلك حتى عام 1982 -1983، ويرجع ذلك للاهتمام الكبير بهذه الثروة، والعناية البيطرية، وتوفير العلف لها. ولكنها تناقصت بصورة واضحة منذ عام 1983 -1984 وذلك لنفوق الحيوانات بسبب استفحال المجاعة، وقد أصبح مجموعها 35 مليون و534 ألف رأس عام 1984-1985 بعد أن كانت 56 مليون و387 ألف رأس عام 1982 -1983، مع الملاحظة أن هذا التناقص لا ينطبق على أعداد الجمال بطبيعة عيشها في الصحراء. ولكن هذه الاعداد بدأت تتزايد مرة أخرى ابتداءا من عام 1985 -1986.

جدول رقم (5)

المساحة والكميات المنتجة لاهم المحاصيل الزراعية خلال
المدة (79/78 ــ 87 / 88)

(المساحة (م) بآلاف الافدنة والانتاج (إ) بآلاف الاطنان)

المنتوجات	79/78 م	79/78 إ	80/79 م	80/79 إ	81/80 م	81/80 إ	82/81 م	82/81 إ	83/82 م	83/82 إ
القطن	977	396	979	328	964	287	947	465	1023	583
الصمغ العربي	/	35000	/	23504	/	29366	/	38545	/	32000
السمسم	2061	215	1989	209	2011	221	1971	242	1999	163
الفول السوداني	2330	810	2352	852	2129	707	2346	721	1862	497
الذرة	7202	2373	6349	1669	5956	2068	9258	3345	8665	1964
الدخن	3078	550	2320	309	2598	491	2618	573	2723	339
المنتوجات	**84/83 م**	**84/83 إ**	**85/84 م**	**85/84 إ**	**86/85 م**	**86/85 إ**	**87/86 م**	**87/86 إ**	**88/87 م**	**88/87 إ**
القطن	1018	629	990	643	807	419	821	516	795	500
الصمغ العربي	/	38000	/	14000	/	20400	/	29000	/	39000
السمسم	2177	206	1828	130	2474	131	2612	264	2285	233
الفول السوداني	1834	413	1708	379	951	274	1182	399	1657	425
الذرة	8932	1828	7987	1097	12875	3542	11810	3282	8365	1807
الدخن	3025	314	3126	158	4108	428	3626	285	2599	153

المصدر : تم اعداد الجدول باستخدام بيانات واردة في أعداد من العرض الاقتصادي لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي واعداد من التقرير السنوي لبنك السودان (بالعربية والانجليزية)
وأعداد من العرض السنوي للقطن للمؤسسة العامة للقطن.

* سنتاستعرض ظاهرة المجاعة (ملاحظة: الفدان = 0،42 هكتار = 4301 متر

جدول رقم (6)

أعداد الحيوانات في السودان خلال الفترة (77/78 ـ 86 / 87)

(بآلاف الرؤوس)

الحيوانات	79 /78	80 /79	81 /80	82/81	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86	88/87
الابقار	16.875	17 904	18 996	19 980	20 500	16.642	12.337	17 800	19.737	19.858
الضأن	17.844	18 344	18.357	18 968	19 332	15 090	10.256	15.400	18.807	19 207
الماعز	12.584	13.099	13 636	13.814	13 806	11.481	9.635	13.100	13 942	14.196
الجمال	2 489	2.574	2.662	[illegible]	2 749	2.801	2.306	1.930	2 705	2 722
الجملة	49.792	52921	54.151	55 459	56 387	46.014	35.534	48 230	55 191	55.983

المصدر : تم اعداد الجدول باستخدام بيانات واردة في أعداد من العرض الاقتصادي لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وكتاب الاقتصاد السوداني للدكتور عثمان ابراهيم السيد

* سنتي تفوق الحيوانات بسبب المجاعة

وكما هو معروف فان المنتجات الزراعية تمثل تقريبا الصادرات الاجمالية للسودان اضافة لبعض المنتجات الصناعية ذات المواد الأولية الزراعية مثل الزيوت والجلود . وبالطبع فان نسبة مشاركة كل منتوج تختلف حسب أهميته .

والجدول (7) يبين قيمة ونسبة الصادرات الرئيسية حسب السلع خلال العشر سنوات الاخيرة . ومنه يتضح تصدر القطن دائما للصادرات السودانية ،فقد تجاوزت نسبته النصف في أغلب السنوات،تليه المحاصيل النقدية الاخرى ،والمواشي والذرة . ولكن يلاحظ انخفاض نسبة قيمة المصدر من الذرة منذ عام 1983 -1984 وقد انعدمت في عام 1985 - 1986 .

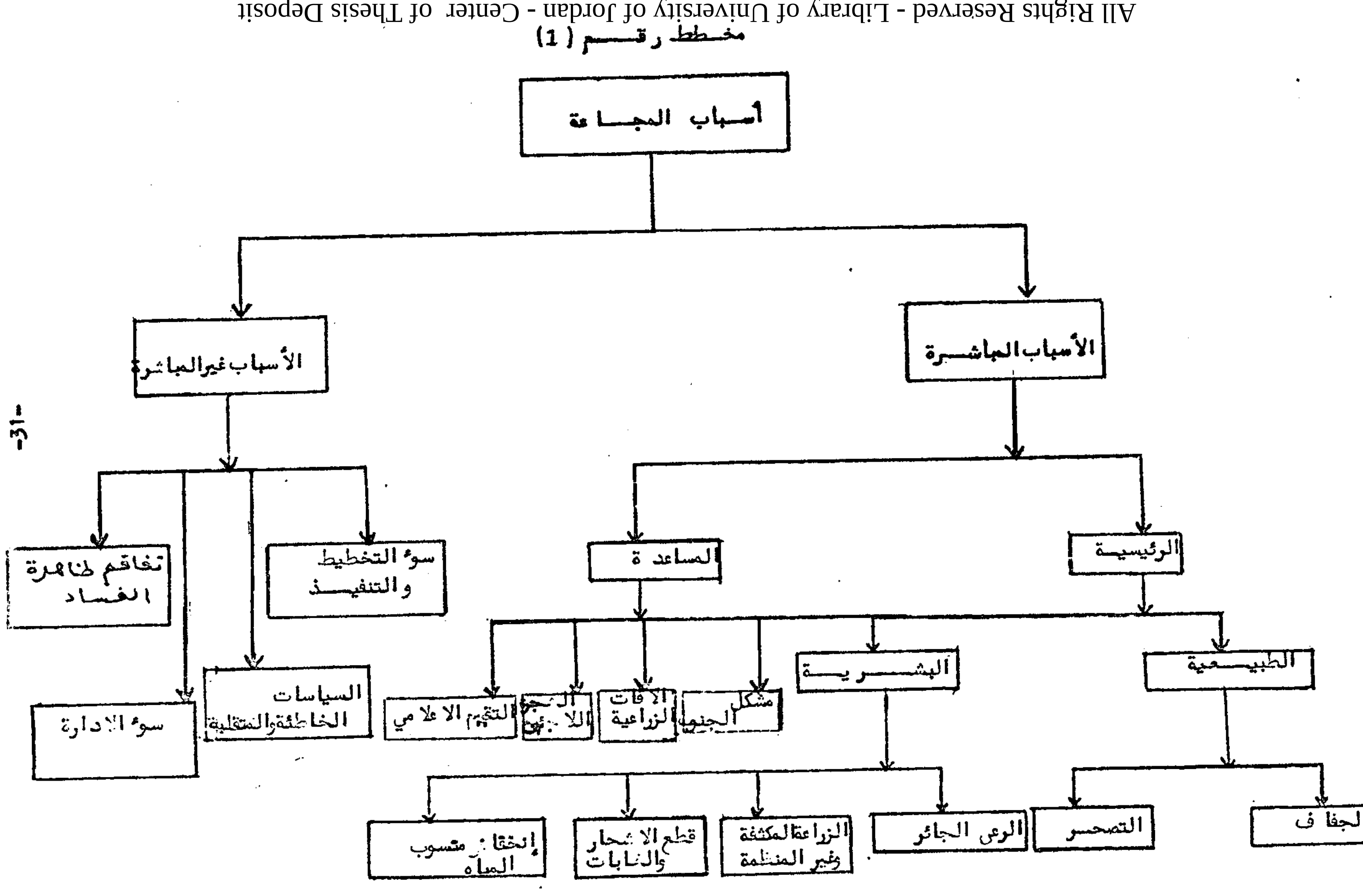
والسبب دائما ظاهرة المجاعة وإستفحالها في تلك الأعوام . ولكنها عادت للظهور في عام 1986 - 1987 وقد إرتفعت قيمتها الى 6 ,16 % في عام 1987 -1988 .

جدول رقم (7)

القيمة والنسبة المئوية للصادرات الرئيسية حسب السلع خلال الفتره (79/78 — 88/87) (القيمة بملايين الجنيهات)

السلع	79 / 78 القيمة	79 / 78 %	80 / 79 القيمة	80 / 79 %	81 / 80 القيمة	81 / 80 %	82 / 81 القيمة	82 / 81 %	83 / 82 القيمة	83 / 82 %	84 / 83 القيمة	84 / 83 %	85 / 84 القيمة	85 / 84 %	86 / 85 القيمة	86 / 85 %	87 / 86 القيمة	87 / 86 %	/87 القيمة
القطن	104.93	51.9	157.3	55.3	91.0	27.5	60.1	17.4	201.7	33.2	396.0	48.8	405.0	49.5	374.3	44.3	366.7	44	455.2
الصمغ العربي	14.79	7.3	21.2	7.5	24.6	7.4	37.0	10.7	54.7	9.0	76.2	9.4	64.1	7.9	66.0	7.8	141.7	17	267.1
الفول السوداني	20.73	10.2	6.3	2.2	52.3	15.8	42.1	12.1	18.5	3.1	16.5	2.0	26.7	3.3	23.1	2.7	2.5	0.3	10.1
السمسم	19.18	9.5	20.0	7.0	24.7	7.5	36.9	10.7	59.7	9.8	70.2	8.7	96.1	11.8	97.6	11.6	58.9	7.1	134.6
المواشي (أبقار،إبل،ضأن)	8.20	4.1	11.0	3.9	25.1	7.6	43.5	12.6	82.6	13.6	80.2	9.9	92.6	11.3	159.4	18.9	71.5	8.6	42.9
الذرة	2.66	1.3	33.6	11.8	48.8	14.7	57.0	16.5	98.5	16.3	66.6	8.2	7.2	0.9	---	—	13.9	1.7	248.8
الجلود	3.90	1.9	6.3	2.2	7.0	2.1	6.4	1.8	12.0	2.0	13.8	1.7	17.4	2.1	38.8	4.6	33.7	4.0	39.0
أخرى	27.95	13.8	28.5	10.1	57.8	17.4	63	18.2	79.1	13.0	91.2	11.3	108.2	13.2	85.3	10.1	144.3	17.3	299
المجموع	202.38		284.2		331.3		346.0		606.8		810.7		817.3		844.7		833.2		1497

المصدر : تم اعداد الجدول باستخدام بيانات واردة في أعداد من العرض الاقتصادي لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والعرض الاقتصادي والمالي لبنك السودان عام 1983 بالاضافة الى الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية لبنك السودان عام 1985.


أسباب المجاعة
الأسباب المباشرة
الأسباب غير المباشرة
الرئيسية
المساعدة
الطبيعية
البشرية
الجفاف
التصحر
الرعي الجائر
الزراعة المكثفة وغير المنظمة
قطع الأشجار والغابات
انخفاض منسوب المياه
الآفات الزراعية
التقييم الاعلامي
سوء التخطيط والتنفيذ
تفاقم ظاهرة الفساد
السياسات الخاطئة والمتقلبة
سوء الادارة

مخطط رقم (1)

2 - 1 الأسباب المباشرة

تضم الأسباب المباشرة نوعين من الأسباب منها الرئيسي ومنها المساعد ٠

2- 1 - 1 الأسباب المباشرة الرئيسية

هي عبارة عن أسباب متداخلة يمثل التصحر محورها ، أي أن الطبيعة والانسان لعبا دورا مشتركا في خلق ظاهرة المجاعة كنتيجة لقحط الأراضي الزراعية وتحولها الى صحاري جرداء لا تصلح لعيش الانسان أو الحيوان ٠ وللتدقيق فسوف تتم محاولة فصل الأسباب الطبيعية أي التي خلقتها الطبيعة عن الأسباب البشرية التي خلقها الانسان وحيواناته ثم العودة للربط بينها ٠

2- 1 - 1 - 1 الأسباب المباشرة الرئيسية الطبيعية

يقصد بها الأسباب التي خلقتها الطبيعة وهي عبارة عن ظاهرتي الجفاف والتصحر ، وكما هو معروف فإن أغلب الدراسات قد أرجعت مشكلة المجاعة الى هاتين الظاهرتين ٠
والسؤال المطروح : ماهما هاتان الظاهرتان ، وهل يعتبران السببان الرئيسيان لخلق ظاهرة المجاعة ؟
للإجابة على هذه الأسئلة تتم دراسة الظاهرتين من الناحية الجغرافية ٠

2 - 1 - 1 - 1 - 1 - الجفاف

يعتبر المناخ من العوامل الأساسية في خلق المناطق الجافة ، اذ أن الجفاف عبارة عن محصلة للعلاقة بين شح الامطار وارتفاع معدلات الحرارة والتبخر ، فمن الخطأ تعريف الجفاف على أساس عنصر واحد من تلك العناصر ، ولكن للتبسيط يؤخذ المتوسط السنوي لكمية الامطار كدليل على الجفاف ، وذلك ما سوف تركز عليه الدراسة تجنبا من الخوض في التعقيدات الجغرافية ٠

وفي السودان تقع المناطق المتأثرة بالجفاف في إقليمي شبه الصحراء والسافنا بين خطي عرض 12 – 18° شمالا أي بين الاقليم الشمالي وجنوب اقليمي كردفان ودارفور.
وتعتمد تلك المنطقة على الامطار كعنصر مناخي رئيسي، فهطولها رغم شحته يتحكم في أسلوب الحياة ونوعية التربة والنبات والحيوان. وبالمقابل انعدامها يسبب مشقة وذلك باستثناء الشريط الضيق على النيل حيث تتأثر ظروف الحياة بسلوك النيل أكثر من تأثرها بالظروف الجوية.

ويتراوح معدل الامطار السنوي بين 75 ملم في أقصى شمال المنطقة وما يقارب 400 ملم في الجزء الجنوبي منها.[1]
وتتبع خطوط الامطار المتساوية في اتجاهها من الشرق الى الغرب خطوط العرض. ويتأثر سقوط الأمطار غالبا بطبيعة الفاصل المداري، كما يتأثر أيضا بظروف الضغط الجوي في القارة الافريقية وما جاورها وتتوقف بالتالي بداية ونهاية موسم الامطار بموقع هذا الفاصل من السطح. وبصفة عامة تهطل الأمطار في هذه المنطقة عندما يكون الفاصل المداري داخلها أو الى الشمال منها. وعموما فان حركة الفاصل تحدث تغيرات مفاجئة وكبيرة في موقع الفاصل السطحي قد تمتد الى بضعة مئات من الاميال في أيام معدودة، ولذا يصعب تحديد فصل الأمطار ولكن تؤخذ الكميات المتساقطة في الاشهر الفردية وعليه يمكن تحديد فترة الامطار، ففي الأجزاء الشمالية تنحصر في شهر أغسطس فقط، بينما تحدد بالفترة الممتدة من يوليو الى سبتمبر في الأجزاء الجنوبية.

بصفة عامة فان الأمطار تشكل العنصر المناخي الأهم رغم تميزها بطابع الموسمية وعدم الانتظام، كما أن كمية الامطار قد تتناسب مع عامل التبخر وذلك لكون الأمطار تسقط في فصل الصيف حيث تكون الحرارة عالية.

---

1 – برنامج مكافحة زحف الصحراء – مصدر سابق ص 3.

وقد شهدت المنطقة انخفاضا كبيرا في المعدل السنوي للأمطار منذ عام 1973 م وزادت حدته في عام 1984 م حيث سجلت بعض المناطق أدنى معدل لها .

والجدول (8) يبين المقارنة بين المعدل السنوي للأمطار في المناطق المعنية والأمطار التي هطلت في عام 1984 .

جدول رقم (8)

مقارنة بين المعدل السنوي للامطار في بعض المناطق وتلك التي هطلت في عام 1984 .

المدينة	المعدل السنوي / بالملم	الامطار التي هطلت في 1984 بالملم
الابيض	290	96
القضارف	647	205
الخرطوم	110	1
سنار	425	112
كوستي	358	68
الدويم	164	27
واد مدني	239	26

المصدر : تم إعداد الجدول من بيانات واردة في الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية مجلد (3 ، 4) الخرطوم (1983 ، 1984) . ومن البحث الميداني لأكاديمية السودان للعلوم الادارية ـ ادارة وتنظيم الاغاثة عام 1985م ص 10 .

عند المقارنة بين المعدل السنوي لهطول الأمطار ومعدل الأمطار التي هطلت في عام 1984 م لعينة من مدن السودان الهامة، يلاحظ أن نسبة الأمطار في عام 1984 م قد انخفضت الى أقل من ثلث المعدل السنوي العادي . وعندما يقترن انخفاض هطول الأمطار بتدني الغطاء النباتي يعني أن كمية المياه المتكونة ورغم قلتها لا تتسرب الى داخل التربة بل تذهب كسيول مما يزيد من فشل الموسم الزراعي .

لذا فان قلة الامطار وارتفاع معدلات الحرارة والتبخر إضافة الى كثرة الاراضي المعراة من الغطاء النباتي تعتبر عوامل أساسية لخلق الجفاف وجعل التربة غير صالحة للزراعة وللحياة . ولهذا يعتبر الجفاف من الأسباب الرئيسية للتصحر وبالتالي للمجاعة، لان انعدام الأمطار يعني فشل الموسم الزراعي وعدم مقدرة سكان المنطقة المعنية من ايجاد قوت يومهم بعد استهلاكهم للمخزون، مما يضطرهم الى هجر تلك المنطقة التي تصبح قاحلة تزحف اليها الرمال .

والخلاصة: فان الجفاف يعتبر سببا من الاسباب المباشرة الوقتية للمجاعة، أي التي أدت الى المجاعة عام 1984 م . ولكنه لا يعتبر السبب الرئيسي الوحيد والذي كان بالامكان مقاومته بأخذ بعض التدابير الاحتياطية كحفر الابار الارتوازية وذلك ما سوف يتم التعرض له لاحقا .

2 - 1 - 1 - 2 - التصحر

يحدث التصحر في مناطق غير صحراوية أي أنه يحدث في الاراضي القابلة للتصحر، وعندها يصعب استعادة الغطاء النباتي الاصلي، وعليه يمكن تعريف التصحر كما يلي :

" هو تدهور في المناخ الموضعي من مناخ ملائم للانسان وللزرع والضرع الى آخر ترتفع فيه الحرارة ويكثر التبخر وتزيد سرعة الرياح وتقل الرطوبة في الهواء فينخفض انتاج الأرض ويهجرها الانسان لتصير من ضمن الصحراء." [1]

وكما سبق القول فان المناطق التي تأثرت بالزحف الصحراوي في السودان تقع بين خطي عرض 12 - 18° شمالا ، وتمتد من نهر النيل شرقا حتى الحدود التشادية غربا ، اضافة الى شريط يمتد على طول النيل حتى الحدود المصرية شمالا . وعند مقارنة تلك المنطقة قبل 10000 سنة بتلك التي كانت عليه عام 1958 ، يلاحظ أن الصحراء لم تكن موجودة آنذاك ، كما أن السافنا الغنية بأمطارها كانت موجودة لكنها اختفت عام 1958 م أي تقريبا عند منتصف القرن الحالي ، وأيضا اختفت المناطق التي كانت تغمرها مياه الفيضانات.

والجدول (9) يوضح مواقع الأحزمة النباتية التقديرية قبل 10000 سنة بتلك الموجودة خلال عام 1958 م.

---

1 - حسن عبد الرحمن مسند - الزحف الصحراوي مشكلة قومية - المؤتمر الزراعي الأول الخرطوم - أبريل 1975 ص 2 .

جدول رقم (9)

الاحزمة النباتية التقديرية قبل 10000 سنة

مقارنة بعام 1958 م.

الحزام النباتي	موجود + غائب −	موقعه بالنسبة لخطوط العرض (درجة شمال)	معدل الأمطار السنوي بالملم	نسبته الى مساحة المنطقة %
الصحراء			75 - 0	
قبل 10000 عام	−			−
عام 1958	+	18 - 16		22
شبه الصحراء			300 - 75	
قبل 10000 عام	+	18 - 16		33
عام 1958	+	16 - 13,30		54
السافنا فقيرة الأمطار			800 - 300	
قبل 10000 عام	+	16 - 12,45		62,5
عام 1958	+	13,30 - 12		24
السافنا غنية الامطار			1200 - 800	
قبل 10000 عام	+	12,45 - 12		2,8
عام 1958	−			−
مناطق الفيضانات			1000 - 800	
قبل 10000 عام	+	13,45 - 12		1,4
عام 1958	−			−

المصدر: برنامج مكافحة زحف الصحراء وإصلاح أثاره ـ وزارة الزراعة والأغذية الخرطوم 1976 ص 6 (بتصرف) .

ومن الجدول يلاحظ أيضا وجود الصحراء في عام 1958 وكانت نسبتها الى مساحة المنطقة تقدر ب 22 ٪ . كما أن الزحف الصحراوي إستمر خلال الفترة ما بين عامي 58 - 1975م وإمتد حوالي 90 الى 100 كيلومتر أي بمعدل 5 الى 6 كيلومتر في السنة ،[1]
وبناءا على ذلك يمكن الاستنتاج بأن الزحف قد بلغ في الفترة ما بين 75 - 1984 م حوالي 5 و49 كيلومتر أي بمعدل سنوي وقدره 5 و5 كيلومتر ، وذلك في حالة استمرار الزحف الصحراوي بنفس المعدل السائد خلال الفترة (58 - 1975) .

وتتم عملية التصحر عادة على عدة مراحل تبدأ بتدهور الغطاء النباتي ، وذلك باختفاء الأشجار من مناطق السافنا ، ثم إختفاء الاعشاب وعدم نموها عند عودة الأمطار . يلي ذلك مرحلة انجراف التربة بواسطة الرياح والسيول . وأخيرا مرحلة تكوين الكثبان الرملية وزحف الرمال على الاراضي الزراعية والسكنية ويشمل ذلك أيضا الأراضي الزراعية الواقعة على أطراف النيل حيث تزحف عليها الرمال ، مع الاخذ بعين الاعتبار أن منطقة وادي النيل منطقة صحراوية منذ القدم . أما أراضي الأدغال القديمة (الغابات) فقد تحولت الى صحاري جرداء باستثناء بعض الاعشاب التي تنمو خلال فصل الأمطار . وحسب الدارسين فانه قبل سنوات قليلة كان بالامكان قطع أشجار السنط من بعد عشر كيلومترات من الخرطوم ، بينما أصبح اليوم من الضرورة الانتقال الى مسافة لا تقل عن 100 كيلومتر[2] بعيدا عن الخرطوم لجلب أخشاب الوقود ، هذا يعني أن الغابات الاستوائية كانت تمتد حتى مشارف الخرطوم .

1- أكاديمية السودان للعلوم الادارية - ادارة وتنظيم الاغاثة - بحث ميداني الخرطوم 1985ص
2- برنامج مكافحة الزحف الصحراوي - مصدر سابق ص 2 .

بعد أن تم التعرف على مراحل الزحف الصحراوي والمناطق التي وصل اليها وتحديد سرعته لابد من محاولة معرفة أسبابه الطبيعية ، أما الأسباب البشرية أي التي تنسب الى الانسان وحيواناته فسوف يأتي شرحها في الاجزاء القادمة .

بناءً على ما تقدم يمكن تلخيص الأسباب الطبيعية للزحف الصحراوي في سببين : أولهما التغير الذي يطرأ على المناخ على المدى البعيد والذي يكمن أساسا في شح الأمطار ، وثانيهما التقلبات الخاصة بالطقس والمتمثلة في التقلبات في درجات الحرارة والرطوبة بين يوم وشهر . وبشكل عام فان الجفاف الشديد الذي تزامن مع رياح دائمة تعقبها أمطار غزيرة في شكل سيول تمثل الأسباب والعوامل الأساسية في تآكل التربة وتصحرها .

ولكن عند ربط تغير المناخ وتصحر الأراضي بظاهرة المجاعة يلاحظ أن تغير المناخ لا يمكن الاحساس به في زمن قصير ولكنه يستغرق مئات القرون وكان من الممكن اتخاذ بعض التدابير والاحتياطات للتخفيف من المؤثرات الناتجة عن الجفاف والتصحر بما في ذلك مساعدتها في تفشي ظاهرة المجاعة .

2 - 1 - 1 - 2 - الأسباب المباشرة الرئيسية البشرية

إن للانسان دور بارز في إجهاض وتعرية التربة ،كما قال عالم البيئة (وانسرو) عام 1957 م في قانون إستثمار الثروات الطبيعية :

" إن الانسان في صراعه مع البيئة قد ينهكها أو تنهكه وفي الحالتين يكون هلاكه اذا لم يراعي التوازن البيئي من حوله " .[1]

وفي السودان فان المسئولية مقسمة بين السكان غير الواعين واستعمالهم الخاطئ للارض والمياه ، وبين الحكومة التي أثبتت فشلها في مراقبة وتحسين تلك الارض وتقديم الارشادات اللازمة للسكان .

أما دور الانسان فيتمثل في الرعي الجائر ،الزراعة المكثفة وغير المنظمة ،قطع الأشجار والغابات ،بالاضافة الى تخفيض منسوب المياه .

2 - 1 - 1 - 2 - 1 - الرعي الجائر

يتميز أغلب سكان السودان بكونهم رعاة مواشي ، وفي القديم كان هنالك تناسب بين حمولة المرعى وعدد الحيوانات ،وقد تبدل الحال في السنوات الأخيرة من هذا القرن ،فقد أصبح عدد الحيوانات يزيد بأضعاف حمولة المراعي ،وقد وصلت أعداد الحيوانات في الفترة 71 - 1975 م الى أربعة أضعاف حمولة المراعي .[2]

وعند مراجعة الجدول (6) يلاحظ أن عدد الحيوانات بلغ في عام 82 / 1983 م (أي السنة السابقة لسنة المجاعة) 387 ,56 مليون رأس. ومن البديهي أن يؤدي هذا الضغط الى اضعاف التربة .

والزيادة السريعة في أعداد الحيوانات ترجع الى العناية البيطرية وتوفير الحفائر والآبار حول المراعي بالاضافة الى عدم اللجوء الى ذبح تلك الحيوانات ،اذ أن ذبحها يعتبر تبديداً لرأس المال ،بالاضافة

---

1 - داود حسين داود - تدهور الموارد الطبيعية وأسبابه وكيفية معالجته - مطبوعات المكتب الثقافي للهيئة الفرعية للزراعيين - الخرطوم 1985 ص 1 .

2 - مكتب تنسيق برامج مكافحة التصحر بوزارة الزراعة - التصحر (مجلة علمية إعلامية) - مجلد رقم 3 ، 1985 .

لكونها رمزا للتباهي بين أفراد القبيلة، فمكانة الفرد الاجتماعية تحدد بما يملك من مواشي، ولا يلجأ لذبحها الا عندما تصبح ضعيفة ومريضة أو طاعنة في السن ولا تستطيع الترحال مع بقية القطيع.

والمعروف أن أغلب الرعاة رحل يتنقلون بقطعانهم من منطقة لأخرى حسب توفر الكلا والمياه، الا أن محاولة استقرارهم وتوطينهم في مناطق غير ملائمة أو حصر مناطق رعيهم دون دراسة أدى الى زيادة انهاك التربة. وهناك تأثير أيضا ناتج عن التوسع في المشاريع الزراعية الآلية والمروية حيث يقف هذا التوسع دون وصول المواشي المتزايدة الى المراعي، مما يجعل بعض الرعاة يتعدون على أراضي غيرهم مما يؤدي الى الاحتكاك والمنازعات الدموية بين القبائل بالاضافة الى تعرية التربة. ولقد كان للادارة الأهلية في المناطق الرعوية دورا في تنظيم علية الرعي. ففي أرض البطانة (بين نهري عطبرة والنيل - أنظر الخريطة السياسية) مثلا، كانت المراعي حكرا على القبائل التي تسكن المنطقة وتمنع القوانين والاعراف دخول قبائل أخرى لتلك المنطقة الا في حيز ضيق وحسب مواقيت وضوابط معينة، لكن حل تلك الادارة في أواخر الستينات جعل المنطقة مرتعا لمواشي مختلف القبائل من النيل الأزرق وجنوب مديرية كسلا وغيرها. وقد أدى ذلك للاحتكاك والحروب بين القبائل ولتعرية معظم أراضي المنطقة، وما تبقى من أراضي سادته نباتات ذات قيمة غذائية ضعيفة وغير مستساغة. وما ينطبق على أرض البطانة ينطبق على بقية مناطق السودان الرعوية.

وقد أدى ميل الرعاة لتربية الماعز والضأن التي تشتهر بتكاثرها السريع وتعايشها مع الوضع المتدهور للتربة، أدى الى انهاك التربة،

والمعروف أن لدى الماعز مقدرة على التخريب دون غيره من الحيوانات. وقد زاد عدد السكان والثروة الحيوانية بنسب متضاعفة، فمنذ عام 1917 م يلاحظ زيادة عدد السكان الى ستة أضعاف، أما الثروة الحيوانية فقد زادت بنسب أكبر فتضاعفت أعداد الضأن الى 12 ضعفا، البقر الى 21 ضعفا، الماعز الى 18 ضعفا، الجمال الى 16 ضعفا.[1] وفي نفس الفترة ضاقت مساحة المراعي وقل انتاجها مما أدى الى استهلاك المراعي الهامشية، وأصبح هنالك خلل في التوازن بين عدد المواشي والموارد الطبيعية.

ولممارسات الحكومة غير المنظمة دور أيضا في تدهور المراعي والمثال على ذلك تجمع مياه الامطار في الحفر التي أزيحت عنها التربة لاستخدامها في تعبيد الطريق الرابطة بين الخرطوم وبورتسودان مما جعل تلك النقاط مناطق تجمع لاعداد هائلة من الحيوانات الشئ الذي أدى الى تدهور التربة وامتداد تأثير التصحر جنوبا.

وبصفة عامة فان الرعي المكثف، وقضم المواشي لفروع الاشجار وضغطها على التربة بحوافرها يؤدي الى انجراف التربة التي تصبح ذات سطح قوي، أي تصبح جزءا من الصحراء.

2 - أ - 1 - 2 - 2 - الزراعة المكثفة وغير المنظمة:

يقصد بها الزراعة المطرية (المتنقلة)، وهي الزراعة التي تعتمد على الأمطار. وتنقسم الى زراعة تقليدية وزراعة آلية.

ومن جوانبها الايجابية كونها تساهم مساهمة كبيرة في تكوين الناتج الاجمالي المحلي، بجانب انتشارها في مناطق متعددة بالسودان، وتكلفتها المنخفضة مقارنة بالزراعة المروية، واعتمادها على الموارد المحلية.

---

1 - داود حسين داود - مصدر سابق . ص 8 .

ومن أجل اراحة التربة والاحتفاظ برطوبتها يتبع عادة نظام الدورات الزراعية، وذلك بعدم زرع الارض سنة على الاقل (أي تركها بورا) بين موسم وآخر حتى يتم الحصول على محصول زراعي جيد. والنظام الذي كان متبعا هو ترك بعض الاراضي بورا لمدة تتراوح من 7 الى 10 سنوات، الا أن تزايد عدد السكان أدى الى عدم اتباع تلك الدورات، بل أصبح المزارع يستغل الارض استغلالا مكثفا وعشوائيا الشيء الذي أصبح عائقا لعملية تجديد التربة. كما أن المزارع يلجأ الى زرع الاراضي الأكثر فقرا، والمعروف أن معظم أراضي السودان فقيرة نسبة لقلة نسبة النتروجين والفوسفات الشيء الذي يعرضها وبسهولة للاجهاض.

تلك هي الجوانب السلبية للزراعة المطرية والتي يتسبب فيها الانسان. الا أن تزايد السكان لا يعتبر الدافع الوحيد لتكثيف الزراعة وتوسيعها عشوائيا ودون مراعاة لطاقة الارض بل أن الجشع والسعي من أجل تحقيق الربح السريع وزيادة الاحتياجات وتراكم الديون على عاتق المزارع تعد من العوامل الاضافية لعملية التكثيف غير العقلاني للزراعة وعدم تنظيمها والتمثل في لجوء المزارع الى قطع الأشجار ثم نثر البذور عند هطول الامطار وذلك دون أن يقوم بعملية تنظيف الارض من النباتات الطفيلية وتركيز اهتمامه فقط على عملية الحصاد وبعد ذلك يتبع نظام الحريق أي حرق الارض لتنظيفها وتحضيرها للموسم القادم. والمعروف أن هذا النظام أي نظام الحريق يؤثر سلبيا على الغطاء النباتي وعلى الغابات، اذ أن النيران تمتد أبعد من المساحة المراد حرقها، وتلتهم أيضا المساحات الخضراء والغابات المجاورة. وحسب احصائيات منظمة الفاو (F. A. O) فانه يتم حرق 548 مليون شجرة أو شجيرة سنويا في مديرية واحدة في السودان. [1]

1- فيديل كاسترو - أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - الطبعة الثانية المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1984 ص 135.

وقد يلجأ المزارع لعملية الحرق بصورة عمدية حتى يزيد من رقعة الأرض، التي يريد زراعتها • كما أن الحرائق الموسمية تؤدي عادة الى القضاء على مساحة واسعة من الحشائش يتكون معظمها من المراعي الجيدة • والجدول (10) يبين مدى الخسارة التي تحدث من جراء الحرائق الموسمية • والملاحظ أن النسب العالية للمساحات المتأثرة بالحريق تؤثر سلبا على انتاج الاعلاف التي يعيش عليها الحيوان •، مع العلم بأن أغلب سكان تلك المناطق يعتبرون رعاة مواشي • فمثلا في دارفور يلاحظ أن اجمالي انتاج الاعلاف في الأحوال العادية يبلغ 218, 712, 000 طن بينما يصل بعد تأثر المساحات بالحريق الى 153, 098, 400 طن أي بفقدان 65, 613, 600 طن • وفي الاستوائية بلغت نسبة المساحة المتأثرة بالحريق 45 % أي ما يقارب نصف المساحة المنتجة للاعلاف • وهذا الامر ينطبق على بقية المناطق •

جـــدول رقـم (10)

تقدير اجمالي الاعلاف الجافة المفقودة من المراعي بسبب الحرائق الموسمية

المديرية	المساحة الاجمالية بالفدان	انتاج الاعلاف طن / فدان	اجمالي انتاج العلف (بالطن)	النسبة المئوية من الحرائق الموسمية	الخسارة الاجمالية (بالاطنان)
كردفان	74 835 200	1.5	112 252 800	30	33 675 840
دارفور	109 856 000	2.0	219 712 000	30	65 618 600
كسلا	63 134 000	0.5	31 567 000	20	6 313 400
الشمالية	—	—	—	—	—
النيل الازرق	35 072 000	1.0	35 072 000	15	5260 800
الخرطوم	5 184 000	0.5	2 592 000	10	259 200
أعالي النيل	16 761 600	4.0	67 046 400	35	23 466 240
بحر الغزال	40 819 200	5.0	204 096 000	40	81 638 400
الاستوائية	39 833 600	5.0	119 168 000	45	89 625 600
مج	385 495 600		791 506 200		305 058 000

المصدر : ادارة المراعي وأراضي الجمهور - وزارة الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية بدون تاريخ .

إن عملية الحرق في كلا الحالتين المتعمدة وغير المتعمدة تؤدي الى عدم تجدد وتوالد الشجيرات والحشائش التي حرقت. والمزارع الذي يستمر عموما في انتاج المحصولات في نفس البقعة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أعوام يضطر بعدها الى الانتقال الى بقعة أخرى ويقوم بنفس العمل حتى يقضي على التربة وهكذا ...

وقد يحدث الانجراف نتيجة لحراثة التربة في المنحدرات دون اتخاذ الاحتياطات الوقائية مثل اقامة التروس.

وقد تم تحديث الزراعة المطرية بادخال الآلات واقامة مشاريع كبيرة تتم بصورة مخططة تحت اشراف مؤسسات متخصصة . ولكن بجانب الزراعة الآلية المخططة توجد زراعة آلية خارج التخطيط وتقدر مساحتها بحوالي 5 و4 مليون فدان وهي أراضي تم استثمارها بصورة غير قانونية . [1]

وبالرغم من مساهمة الاخيرة في الدخل القومي فان توسعها يؤدي الى اهدار الموارد الطبيعية وبالتالي المساهمة في تصحر الارض. وبالطبع فان أي توسع زراعي ليس مضرا ان أخضع للتخطيط وأخضعت التربة للفحص لمعرفة إن كانت صالحة للزراعة ثم العناية بها باستمرار وفق أسس علمية سليمة .

اذن تعرض التربة للتعرية والتصحر بواسطة الزراعة يتم نتيجة تكثيفها وتكرارها في نفس الموقع وبالتالي عدم إراحة التربة ، بالاضافة الى التوسع في الزراعة حتى في الاراضي الفقيرة . كل ذلك يؤدي الى تعرض التربة لاشعة الشمس الساخنة مما يجعل ذراتها تتحلل وتصبح غبارا تحمله الرياح .

---

١ ـ مؤتمر القطاع الزراعي ـ أهم البرامج والمشروعات لتنفيذ إستراتيجية التنمـ الزراعية ـ الخرطوم 1986 ـ ص 4 (غير منشور) .

2 - 1 - 1 - 2 - 3 - قطع الاشجار و الغابات

ان للغطاء الشجري تأثيرات كثيرة في الحفاظ على التربة ، أهمها انه يحافظ على صيانة التربة و المحافظة عليها من الانجراف ، كما أنه يقلل من سرعة الرياح و يغير اتجاهها ، و يحافظ على درجة حرارة التربة ، و يثبت الرمال الزاحفة و غيرها من التأثيرات الايجابية . و بالمقابل فان ازالة ذلك الغطاء يعني تدهور التربة و تعرضها للتآكل . ومن المعروف أن الانسان يلجأ دوما لتقطيع و ازالة الغطاء الشجري لاستخداماته المختلفة . فانه يستفيد منه في توفير الغذاء لحيواناته وللبناء وللوقود . ولكن وكعادة الانسان فانه يقوم بازالة الشجيرات والأشجار بصورة عشوائية و جائرة دون تعويضها بزراعة شجيرات جديدة . وحسب منظمة الفاو (F. A. O) فانه يتم تشجير فدان واحد مقابل 23 فدان يتم ازالتها .[1]

وفي العادة يتم قطع الاشجار لاستخدامها في الاغراض التالية :

1- ازالة الاشجار بغرض الزراعة ، أي أن عدم اتباع الدورات الزراعية و ازدياد وتكثيف الزراعة أدى الى زيادة المساحات المزروعة على حساب الغابات . ويتم بالخصوص ازالة أشجار الهشاب التي تنتج الصمغ العربي وتحول المساحات الى مشاريع زراعية نسبة لسرعة عائد المحصول الزراعي ، هذا بالرغم من أن الصمغ له الدور البارز في صادرات السودان ، فهو يمثل ما بين (8 الى 9 %) من الصادرات (راجع جدول (7)) . ويتضح الانخفاض في انتاج الصمغ العربي نتيجة لقطع أشجاره من الجدول (11) .

---

1 - جريدة الشعب الجزائرية - بتاريخ 17 . 12 . 1987 .

جدول رقم (11)

انتاجية الصمغ للفترة (74/ 75 _ 84/ 85)

الموسم	الكمية بالطن
75_74	52600
76_75	43200
77_76	32416
78_77	32330
79_78	26493
80_79	21865
81_80	29351
82_81	28545
83_82	27275
84_83	38361
85_84 *	14088

المصدر: عن بيانات شركة الصمغ العربي المحدودة _ جريدة الهدف _ الخرطوم 24 / 6 / 1986 م.

* سنة استفحال المجاعة.

ومن الجدول يلاحظ أن انتاج الصمغ العربي قد بلغ في عام 84 /1985 (سنة استفحال المجاعة) 14088 طنا وهو أدنى حد له بينما بلغ في عام 74 /75 52600 طنا أي بانخفاض وقدره 38512 طنا أو ما يعادل 73 % خلال احدى عشر عاما.

ويعني ذلك أن قطع أشجار الهشاب لا يؤثر على تعرية التربة فحسب بل يتعداه بالتأثير على العائد من النقد الأجنبي ٠

2 ـ قطع الاشجار لتغذية الحيوانات لان الحيوانات في المناطق الوسطى والشمالية تعتمد في رعيها على فروع وأوراق الاشجار وأخشابها أيضا وهذا راجع لعدم التواجد المستمر والدائم للحشائش٠

3 ـ يقطع السكان الاشجار لبناء مساكنهم ، واقامة الزرائب لحيواناتهم ٠

4 ـ أهم غرض تقطع من أجله الأشجار هو استخدامها كوقود ٠ فالحطب يشكل المصدر الرئيسي للطاقة في السودان ، لذا فان حوجة سكان المدن للفحم تجعلهم يقطعون كميات كبيرة من الاشجار دون تعويضها ٠ ورغم ذلك فان الاستفادة من تلك الأخشاب لا تتعدى 10 ـ 15 %[1] لأن الفحم الذي ينتج منها يصعب نقله للمدن لبعد المسافة وارتفاع تكاليف النقل ٠ أما سكان الريف فيستعملون الحطب كوقود بطريقة مباشرة ٠ وبصفة عامة فان استهلاك السكان للاخشاب في حياتهم اليومية هو السائد ٠ فمثلا في اقليم دارفور (في غرب السودان أنظر الخريطة السياسية) يلاحظ أن الاسرة تستعمل حوالي 200 شجرة سنويا 2 والمخطط رقم (2) يبين أوجه استهلاك تلك الكمية من قبل الاسرة الواحدة ٠

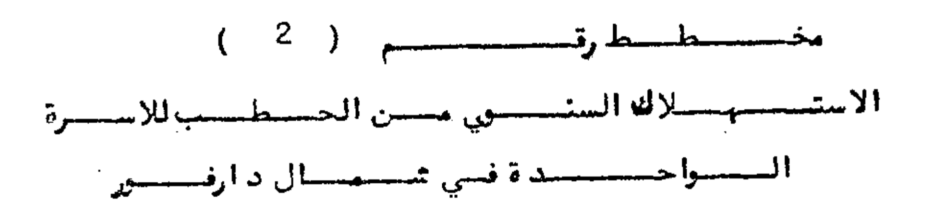
وقد أدى القطع الجائر لأشجار الغابات الى تقليص مساحتها من 362 ر 584 كلم^2 عام 1968 م الى 015 ر 559 كلم^2 عام 1981 م أي النقص يقدر ب 347 ر 25 كلم^2 أو ما يعادل 586 ر 032 ر 6 فدان خلال تلك الفترة ٠[3]

---

1 ـ جريدة الهدف ـ مقابلة مع نائب مدير مصلحة الغابات ـ الخرطوم 24 ـ 6 ـ 1986 ٠

2 ـ OXFAM - THE ROOTS OF FAMINE - TYPOGRAPHICS OXFORD. 1986 P.10

3 ـ مكتب تنسيق برامج مكافحة التصحر ـ مصدر سابق



مخطط رقم (2)

الاستهلاك السنوي من الحطب للاسرة الواحدة في شمال دارفور

السياج
حوالي 600 متر يتم تجديد نصفها سنويا (فقط ثلث المساحات مسيجة)
100

حطب الوقود
(شجرة أو شجيرة واحدة في الاسبوع
52

مجموع الاشجار والشجيرات المطلوبة
194،5

زرائب الحيوانات
(80متر نصفها يجدد سنويا، شجرة واحدة لكل متر سياج)
40

بناء أكواخ جديدة
(شجرة تستخدم لبناء كوخين لكل عائلة ، الكوخ يدوم قرابة 6 أعوام
2،5

المصدر: OXFAM - THE ROOTS OF FAMINE 1986 P. 10

اذن فان ازالة الاشجار تؤدي الى تعرية التربة وتآكلها وبالتالي الى تدهورها ،والذي يعد مرحلة من مراحل التصحر • كما تؤدي عملية ازالة الاشجار هذه الى هروب الحيوانات الوحشية وانقراضها، والتي تعتبر ثروة هامة من ثروات السودان الطبيعية •

2 – 1 – 1 – 2 – 4 انخفاض منسوب المياه

تنحصر موارد المياه في السودان في موردين رئيسيين هما : نهر النيل وروافده من ناحية ،والمياه الجوفية (الباطنية) من ناحية أخرى • والاخيرة مصدرها الطبقات المشبعة بالماء وأهمها في السودان :

– طبقة الصخر الرملي النوبي والتي تغطي 25 % من مساحة السودان ،[1] وتوجد في أقاليم دارفور ،كردفان ،الشمالي ،الخرطوم وكسلا •

– طبقة الرواسب السطحية الحديثة والذي يتعرض مستوى الماء فيها الى التغيرات الموسمية • وتعتبر مياهها صالحة لري الاراضي وتتواجد هذه الطبقة في أقاليم دارفور ،كردفان ،كسلا والخرطوم •

– طبقة أم روابة والتي تغطي 20 % من مساحة السودان[2] وتمثلاً أحواضاً في أقاليم كردفان ،دارفور ،النيل الأزرق ،أعالي النيل ،بحر الغزال والاستوائية •

وعلى الرغم من ذلك فان النقص في المياه يميز المنطقة بصفة عامة ،ماعدا المناطق الواقعة في أقصى الأطراف الجنوبية •

ونسبة لأهمية المياه كعنصر حيوي لحياة الانسان والحيوان فإن الرحل يقطعون مئات الكيلومترات بحثا عن الآبار وموارد المياه الموسمية لتوفير المياه والكلأ لحيواناتهم ،أما الزراع فيعتمدون على الأنهار والوديان •

---

1 – برنامج مكافحة الزحف الصحراوي – مصدر سابق • ص 5•
2 – نفس المصدر ص 5 •

وقد بما كان توزيع المياه يتحكم في حركة الرعاة وحتى الزراعة مما يحافظ على الطاقة التخزينية للحفائر، وكان يمنع التمركز حول الحفائر من قبل الادارة الاهلية. ولكن ضعف الرقابة والخدمات في القرن الحالي أديا الى ظهور مشكلة العطش والتي هددت حياة السكان وماشيتهم مما اضطرتهم لترك حقولهم في موسم الحصاد وذلك بعد أن جفت مصادر المياه الجوفية. وعندما تأزمت المشكلة تدخلت الحكومة من خلال حملة التحرر من العطش عام 1970 م[1] ولكن تدخلها لم يكن ايجابيا لان حفر الآبار لم يكن بصورة منظمة، أي أن تكثيف الآبار في مناطق معينة أدى الى نشأة المزيد من القرى حولها نتيجة لتوافد المزيد من الناس والحيوانات. والمعروف أن الاستقرار حول نقاط المياه لمدة طويلة يعني اضافة أراضي جديدة للزراعة والرعي مما يؤدي الى تدهور التربة.

واستمرار مشكلة المياه جعل الحكومة تقوم بانشاء هيئة لتوفير المياه عام 1967 م[2] ورفع الاستثمارات في مجال توفير المياه الى حد فاق ألف في المائة. وقد اشتمل برنامج 68 /1969 على حفر 500 بئر جوفي، وأيضا تم رفع محطات المياه الى أكثر من 4000 محطة في منتصف السبعينات.[3] نتج عن هذا العمل المكثف للهيئة أن ارتفعت تغطية المياه الريفية الى حوالي 60 %[4] وقد ساعد في ذلك هطول الامطار بصورة كافية لتغذية الآبار والخزانات الجوفية، كما أن الرعاة كانوا لا يردون محطات المياه في موسم الخريف. لكن لم يستمر هذا الحال كثيرا فقد لجأت الحكومة الى تطبيق اللامركزية على هيئة توفير المياه في عام 1980 م[5] الشئ الذي أضعف دورها في مجال خدمات المياه الريفية، وذلك بتوزيع الامكانيات

---

1 – مصدر سابق . OXFAM P. 6

2– مؤتمر قطاع الخدمات – ورقة خدمات المياه – 1986 ص 9 (غير منشورة).

3– نفس المصدر ص 9.

4– نفس المصدر ص 10.

5– نفس المصدر ص 10.

2 - 1 - 2- الأسباب المباشرة المساعدة

يقصد بها الاسباب التي ساعدت وبصورة مباشرة على تفاقم ظاهرة المجاعة في السودان، باعتبار أن أغلبها استنفد معظم موارد البلاد .

ويمكن حصر تلك الأسباب في النقاط التالية : مشكلة الجنوب، الآفات الزراعية، الهجرة واللاجئين، بالاضافة الى التعتيم الإعلامي للظاهرة .

2 - 1 - 2 - 1- مشكلة الجنوب

ان لمشكلة الجنوب تأثيرها السلبي على الاقتصاد السوداني بصفة عامة وعلى تفاقم المجاعة بصفة خاصة، وبما أن مساحة الجنوب تمثل 650,000 كيلو متر مربع أي حوالي ربع مساحة السودان[1]، اضافة الى أن الجنوب غني بموارده الزراعية والغابية وثرواته الحيوانية، بجانب بعض المعادن الهامة كالنحاس والحديد والذهب، واكتشاف البترول، فضلا عن أنه منطقة سياحية، فمن المؤكد أن استثمار تلك الثروة كان من الممكن أن يعود على السودان بالخير الوفير ولكن التجاهل والاهمال اضافة لبعد الجنوب عن موانئ التصدير وسوء شبكة المواصلات بينه وبين الشمال جعلت الاستفادة من تلك الموارد معدومة وظل الجنوب في حالة من التخلف والفقر .

زاد من حدة ذلك الخلافات والحروب الدائرة منذ الاستقلال في عام 1956 م نتيجة للفتنة التي زرعتها بريطانيا في نفوس أهل الجنوب، وقد عملت بريطانيا ومنذ بداية إستعمارها

---

1 - الجبهة الاسلامية القومية- مسألة جنوب السودان- 1985 ص 1.

للسودان الى فتح الكنائس التبشيرية وتطوير اللهجات المحلية اضافة الى محاربة اللغة العربية . وقد كان هدف الاستعمار عزل الشمال عن الجنوب وخلق التناقضات بين الشماليين والجنوبيين ، ولم يكتفي الاستعمار بذلك بل غرس في نفوس أهل الجنوب تمييزهم العرقي والثقافي عن الشمال ، وأن أهل الشمال تجار رقيق . وكانت النتيجة أن تولد الحقد في النفوس، الحقد الذي انفجر في عام 1955 م[1] أثناء التحضير للاستقلال وقد ساعد في ذلك الاخطاء التي ارتكبها الساسة من أهل الشمال ومنها عدم اشراك الجنوبيين في مفاوضات الجلاء وعدم إعطائهم وظائف كافية من خلال السودنة .

في البدء كان تعبير الجنوبيون ضعيفا وظهر في شكل صراعات قبلية متفرقة ، وذلك حتى تم تجمعهم واتحادهم تحت تنظيم وجيش موحد في عام 1971 م[2]، مما جعل التأثير السلبي للحرب يشتد ولكن حكومة نميري سعت الى حقن الدماء وذلك بابرام إتفاقية أديس أبابا مع الفصائل الجنوبية في عام 1972 م[3]، الاتفاقية التي أعطت الحكم الذاتي للجنوبيين ، وتعيين أعداد منهم في الادارة الحكومية . وقد أدت تلك الاتفاقية الى ايقاف الحرب وخلق نوع من الاستقرار ما لبث أن تحول الى حرب أشد وطأة في عام 1983 م[4] نتيجة لخرق بنود الاتفاقية من قبل الحكومة وذلك بتقسيمها للجنوب الى أقاليم متعددة .

واضافة الى كون تلك الحرب أعاقت عملية الاستفادة من موارد الجنوب واستخراج البترول المكتشف لانعدام الامن فانها أزهقت أرواح

1- نفس المصدر ص 7 .
2- كارول كولينز - مصدر سابق ص 60 .
3- نفس المصدر ص 60 .
4- الجبهة الاسلامية القومية - مصدر سابق ص 14 .

العديد من المواطنين السودانيين . كما أنها تكلف خزينة الدولة حوالي مليون دولار يوميا[1]، أي أن تلك الحرب تستهلك جزءا كبيرا من عائدات الدولة . وبما أن ميزانية الدولة تعاني دوما من العجز فان ذلك دفعها للاقتراض المستمر لسد متطلبات الحرب، وذلك بالاقتراض الداخلي الذي أدى الى زيادة التضخم بمعدلات كبيرة ، والاقتراض الخارجي الذي جعل السودان تابعا ومنفذا لقرارات الدائنين .

ان تلك المبالغ الضخمة كان بالامكان استثمارها في مشاريع انتاجية توفر عائدا للبلاد ووفرة في العيش.

اضافة الى ذلك فان حرب الجنوب منعت آلاف السكان من مباشرة أعمالهم وبالاخص في مجالي الزراعة والرعي ، الذين يشكلان الموردين الاساسيين لسكان الجنوب في مجابهة متطلباتهم المعيشية . وهذا بالطبع نتيجة لانعدام الامن وتعرضهم للحصار الدائم الذي تفرضه عليهم القوات المتمردة .

ومما أدى الى تفاقم الوضع أكثر الجفاف وشح الأمطار الذي ميز الفترة الاخيرة في السودان . كما أن مئات الألاف من سكان الجنوب قد اضطروا للانتقال الى أماكن أكثر أمنا ، مما فاقم من المشاكل المرتبطة بالهجرة غير المنظمة خاصة تلك المرتبطة بزيادة الاستهلاك من جهة وقلة الانتاج من جهة أخرى .

وفي سنتي استفحال المجاعة منعت قوات التمرد فرق الانقاذ من الوصول للمنكوبين ومدهم بالمؤن مما أدى الى تعرض أغلبهم للموت جوعا أو لسوء التغذية وما يترتب عليها من أمراض وأوبئة .

---

1 ــ الأهرام الدولي بتاريخ 3 - 1 - 1989 .

2 – 1 – 2 – 2 الآفات الزراعية

ان شح الامكانات المادية أدى الى عدم امكانية توفير المبيدات الشئ الذي أدى الى انتشار الآفات وبالتالي ابادة المحاصيل المختلفة، تلك الآفات التي يعتبر مناخ السودان صالحا لتكاثرها اذا توفرت لها الظروف الملائمة .

ومن تلك الآفات الجراد الذي يعرف بمقدرته الفائقة في القضاء على الحقول الخضراء وبسرعة مذهلة، بالاضافة الى تواجد بعض أنواع الطيور الضارة بالزرع وفئران الحقول . أما حشرة العندت وهي نوع من الحشرات التي تعيش على محصول السمسم، وقد ساعدها على الانتشار في الفترة الاخيرة التوسع الواضح في زراعة السمسم بعد تحسن مواسم الامطار خاصة في مناطق الزراعة الالية جنوب النيل الازرق (راجع جدول رقم 5) .
وهناك حشرة الكعوت التي تقوم أيضا بمهاجمة السمسم وذلك بعد قطعه وتجهيزه للدرس.

بالاضافة الى دودة اللوز الامريكية التي تصيب القطن . وتجعل من الذرة غذاءا لها مثل حشرة البودا .
كما أنه توجد الآفات المرتبطة بالغابات والتي تبيد الكثير من الاشجار النامية طبيعيا . هذه اذن بعض الآفات التي يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر.

ان عدم الاستعداد الجيد للمواسم الزراعية والمتمثل أساسا في عدم توفير ميزانية مخصصة يجعل المحاصيل الزراعية عرضة للابادة خاصة في المواسم الجيدة .
ففي الموسم الزراعي 85 -1986 قدرت الخسارة بسبب الآفات ب 25 % من المحصول .[1]

1- جريدة الهدف السودانية- حديث لمسئولي ادارة وقاية النباتات بتاريخ 8 - 7 -1986 .

2 – 1 – 2 – 3 – الهجرة واللاجئين

ان للهجرة بأنواعها الثلاثة الداخلية والخارجية والمعاكسة (اللاجئين) تأثيرات جد سلبية على اقتصاد السودان ٠ فبالنسبة للهجرة الداخلية من الريف الى المدن الكبرى تعني دوما الابتعاد عن مناطق الزراعة التي تعتبر عماد الاقتصاد السوداني ٠ فسكان الريف أصبحوا في السنوات الاخيرة يهاجرون الى المدن طمعا في العمل بمرتبات عالية نسبياً وذلك في المؤسسات الحكومية والشركات، والنتيجة أنهم يعملون في وظائف هامشية لا تأثير ايجابي لها على اقتصاد البلاد ٠
تلك الهجرة المكثفة أفقدت الزراعة الايدي العاملة ولم يبقى في الريف سوى النساء والأطفال والشيوخ ،مما حول الريف الى مجتمع مستهلك وأدى ذلك الى تدني الانتاج بصفة عامة ،كما أن هجرة سكان الريف الى المدن يؤدي الى تضييق فرص العمل وبالتالي ازدياد البطالة وما يتبعها من أمراض اجتماعية ٠
أما الهجرة الخارجية فتتمثل في التوجه الى خارج البلاد طلبا للعمل وخاصة الى الدول النفطية في الخليج ورغم أن نسبة المهاجرين للخارج ضئيلة لا تتجاوز 1 % أي ما بين 350- 500 ألف نسمة تقريبا ،[1] الا أن آثارها على اقتصاد السودان عظيمة لانها تستجلب العناصر الشابة والمؤهلة والمدربة مما يفقد المؤسسات السودانية المسيريين الأكفاء ٠ وقد كانت الهجرة الخارجية في السنوات الاخيرة نتيجة لدوافع سياسية واقتصادية ونسبة لتدهور تلك الاوضاع ٠
وأخيرا هناك الهجرة المعاكسة وتوافد اللاجئين الى السودان بصورة منظمة أو غير منظمة ، وبداية هجرة هؤلاء الى السودان ترجع الى أحقاب سابقة وبعيدة ،خاصة من غرب ووسط افريقيا بغرض الذهاب

---

1 – العرض الاقتصادي 85 / 1986 – مصدر سابق ص 88 ٠

عن طريق البحر الاحمر الى أرض الحجاز لقضاء فريضة الحج .
وعادة كانت عودة هؤلاء لا تكتمل الى بلادهم بل يفضلون الاستقرار
في السودان لتوفر العيش فيه وفرص العمل خاصة بعد قيام
المشاريع الكبرى كخزان سنار وما تبعه من مشاريع زراعية (مشروع
الجزيرة والمناقل) . ويمثل هؤلاء أيدي عاملة رخيصة وبالتالي
مطلوبة . كما أن الحروب وعدم الاستقرار السياسي في غرب وشرق
أفريقيا جعل من السودان قبلة للنازحين ،وقد بلغ عدد النازحين
أقصاه في السنوات الاخيرة بسبب الجفاف الذي ضرب غرب أفريقيا
وأثيوبيا . وحسب الاحصائيات الرسمية لعام 1983 فإن عدد
اللاجئين قد تجاوز المليون نسمة (راجع الفصل الاول حول
الوضعية الاجتماعية) منهم 500 و636 نسمة[1] يتلقون مساعدات من
المفوضية السامية للاجئين مباشرة عن طريق مكتب معتمد اللاجئين
وما تبقى منهم يمثل عبئا وعالة على الاقتصاد السوداني .
فمن تشاد في الغرب لجأ الى السودان حوالي 121 ألف شخص
هربا من الحرب الاهلية القائمة هناك ،وذلك في عام 1984
(أي العام الذي أصبحت فيه المجاعة ظاهرة محسوسة) ،اضافة الى
250 ألف يوغندي استقروا في الجنوب. أما نصيب الاسد
فكان للاثيوبيين وقد قدروا بحوالي 750 ألف شخص في نفس
الفترة . وقد تزايد عدد اللاجئين من أثيوبيا وتشاد في عامي
1985 و 1986 ولكنه بدأ يتناقص في عام 1987 .
والجدول (12) يبين اعداد اللاجئين في السودان في الفترة
84 — 1987 .

---

1 ـ نفس المصدر ص 93 .

وأضاف أن ديون السودان جميعها 700 مليون دولار فقط، ولكنه عاد وصرح لجريدة عكاز أن الديون أقل من 7 بليون دولار وأنها لا تذهب للاستهلاك بل للتنمية في مختلف المجالات.
والمتتبع لسياسة نميري يعلم أن ما يقوله مجرد خداع، خصوصا عند تتبع تصريحات مسئولي حكومته، والذي قال أحدهم أن ديون السودان تبلغ 2,7 بليون دولار[1] وأن الذي يذهب للتنمية لا يتعدى البليونين دولار فقط.[2]
ان موضوع الديون سيرد ذكره لاحقا، والمقصود من ذكره هنا تبيان عدم الوضوح في اظهار الوجه الحقيقي للحالة المتردية في السودان وباعتبار أن المجاعة نتيجة لتلك الحالة. ذلك ما تأكد عندما أنكر النظام وجود مجاعة في السودان، الانكار الذي تزامن مع معرفة العالم بحجم الأزمة الغذائية في السودان من خلال تقارير الجمعية العامة للامم المتحدة الخاصة بالموقف الاقتصادي المتردي في أفريقيا، والفقرة الخاصة بالسودان تشير بأن انتاج الذرة والدخن سوف ينخفض بنسبة تتراوح بين 25 - 30 % في مناطق الانتاج الرئيسية.
ورغم زيادة المساحة المزروعة فان السودان ظل يستورد قرابة 500,000 طن من الحبوب لمقابلة النقص فيها.[3]
واضافة الى أن النظام لم يتدارك المشكلة قبل وقوعها فانه أزمها بالتعتيم عن قصد على كل ما يتعلق بها باعتبار أن الاعتراف يعني فضح النظام وسياساته المفلسة.

---

1 - نفس المصدر، ص 405.
2 - نفس المصدر، ص 407.
3 - نفس المصدر، ص 413.

وعندما أدركت المنظمات التطوعية العالمية وحتى سكان المدن في السودان أبعاد المشكلة كان الكثير من المواطنين المتأثرين قد ماتوا جوعا، وعانى ما تبقى منهم من سوء التغذية والامراض.
وقد ظهر التعتيم على المستويين المركزي والاقليمي من خلال تصريحات المسئولين، فقد شككت السلطة المركزية في الاخبار التي تسربت عن المجاعة وأسمتها بالاشاعات، وقد عاد النميري لتصريحاته المخادعة وذلك بنفيه لوجود أي مجاعة في السودان وأرجع نقص المواد الغذائية في الاقاليم المتضررة وخاصة التي تقع في غرب البلاد الى مشاكل النقل والترحيل فقط.
أما اقليميا فقد نفى حكام الاقاليم وجود المجاعة في الاقاليم التي يحكمونها خوفا من وصفهم بالتقصير، ومثال على ذلك تصريحات حاكم اقليم كردفان السابق الذي وصف الانباء التي تتحدث عن نزوح سكان شمال كردفان الى العاصمة بأنها حملة اعلامية كاذبة للنيل من الحكم والتمهيد للانتخابات القادمة.
وقد تمادى التعتيم بوصف النازحين الى العاصمة هربا من الجوع بأنهم جاءوا من خارج البلاد.
كل ذلك جعل السودان يتلقى المعونات الخارجية في وقت متأخر الامر الذي أدى الى عدم اتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة المشكلة في بدايتها وبالتالي السيطرة والتغلب عليها.

2 ـ 2 الأسباب غير المباشرة

كما سبق القول فان عدم الاستقرار السياسي في السودان قد جعل الحكومات المتعاقبة في شغل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وذلك حتى استيلاء النميري على الحكم في عام 1969 م. ورغم استمرار حكمه لفترة طويلة من الزمان ولاول مرة في تاريخ السودان السياسي بعد الاستعمار البريطاني الا أن نميري لم يعمل على تنمية الاقتصاد رغم شعاراته الايجابية التي رفعها في بداية حكمه ،حيث أن السياسات المطبقة عمليا أدت الى تدمير الاقتصاد وزيادة حدة الازمات والتي كانت المجاعة في الثمانينات قمة نتائجها .
ومازال الوضع متدهورا الى يومنا هذا .
لذا فان هناك اسباب غير مباشرة ادت للمجاعة تتمثل في سوء التخطيط وتنفيذ الخطط ،اضافة الى سوء الادارة والسياسات الاقتصادية الخاطئة والمتقلبة والفساد الذي استشرى في اجهزة الحكم خاصة في قمتها .
كل ذلك لعب دورا بارزا وكبيرا في خلق المجاعة يعادل أو حتى يفوق دور الاسباب المباشرة ،التي كان بالامكان التحكم فيها لوكانت السياسات الاقتصادية والادارية سليمة .
لهذا سوف يتم التطرق للاسباب غير المباشرة للمجاعة في هذا الجزء من البحث بشيء من التفصيل لاهميتها وخطورتها في آن واحد .

2 ـ 2 ـ 1 ـ سوء التخطيط والتنفيذ :

لعملية التخطيط أهمية بالغة في تنمية إقتصاديات الدول المتخلفة التي تتوفر على موارد وفيرة تحتاج فقط لمن يوجهها الوجهة الصحيحة حتى تستثمر لترقية تلك الدول وتطورها ،ولذا تعتبر الخطة الاداة المناسبة لذلك بشرط ان توضع وتنفذ كما ينبغي إنطلاقا من الامكانات الخاصة بالبلد المعني ؛وذلك لان وضعها وتنفيذها

بعشوائية يؤثر تأثيرا سلبيا على سير التنمية .
وللسودان كغيره من الدول المتخلفة تجربة في التخطيط بدأت منذ عام 1946 م . ورغم تعاقب السنين على الخطط المختلفة الا أنها تعتبر غير فعالة والدليل على ذلك عدم قيامها بالدور المنوط بها كأداة لتنمية وتطوير الاقتصاد السوداني الشئ الذي يجعله قادرا على مجابهة والتصدي للازمات والكوارث المختلفة مثل الجفاف والفيضانات وغير ذلك من كوارث وآفات .
لذا سوف يخصص هذا الجزء لتحليل الخطط المختلفة وتقييمها بايجاز مع التركيز على الاهداف ذات الصلة المباشرة بخلق ظاهرة المجاعة . وحتى يتمكن القارئ من أخذ فكرة شاملة عن مسار الخطط ومحتواها وبالتالي يسهل عليه الربط بينها وتقييم دورها إيجابا أو سلبا في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد .

وكما سبق ذكره فان محاولات التنمية بصورة منظمة بدأت عام 1946 م حين تم وضع برامج مختلفة غير مترابطة لا يمكن تسميتها خططا لانعدام مقومات الخطة فيها ، الا أنها تعتبر بداية لنشأة التخطيط وذلك حتى عام 1960 م حيث وضعت أول خطة قومية شاملة .

أولا : الخطة العشرية (60 / 61 – 70 / 1971) :

حاولت الدولة عن طريقها توجيه الموارد المتاحة لاستخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد خصص مبلغ 4 ,565 مليون جنيه سوداني[1] لتحقيق الأهداف المرجوة والتي ترمي مجتمعة الى رفع مستوى المعيشة وتوسيع قاعدة الاقتصاد وتحديثه ، إضافة الى تحسين الاحوال الاجتماعية والخدمات .

---

1 – عثمان إبراهيم السيد – مصدر سابق . ص 187 .

وبما أن الاقتصاد السوداني يعتبر اقتصاد مزدوج يتكون من قطاع حديث وآخر تقليدي ،فان الخطة وضعت معدلات نمو مختلفة لكل قطاع بحيث يتم توسيع القطاع الحديث فينمو بمعدل أكبر من القطاع التقليدي ،وعليه قدرت نمو القطاع الحديث بمعدل 7 % سنويا على أن ينمو التقليدي بمعدل 3,3 % سنويا[1]،والجدول (13) يوضح نسبة كل قطاع في الناتج الاجمالي المحلي .

جدول رقم (13)

نسبة كل من القطاع الحديث والتقليدي في الناتج المحلي الاجمالي في بداية الخطة وعند نهايتها .

(بالنسب المئوية)

	60 / 1961	70 / 1971	نسبة التغيير المئوية
القطاع التقليدي	33	44	- 9
القطاع الحديث	47	56	+ 9
الناتج المحلي الاجمالي	100	100	

المصدر : سيد نميري ـ التخطيط الاقتصادي في السودان ـ دار الطباعة والنشر جامعة الخرطوم 1978 ص 52 .

ولكي يحقق القطاع الحديث النمو المطلوب اهتمت الخطة بتطويره وتوفير الامكانات لذلك ،واتخذت الخطة ذلك على أساس أن النمو السريع للقطاع الحديث سيؤدي حتما الى الوصول الى معدلات نمو متزايدة بالنسبة للاقتصاد

1 ـ سيد نميري ـ التخطيط الاقتصادي في السودان ـ دار الطباعة والنشر جامعة الخرطوم 1978 ـ ص 39 .

تعتبر الخطة العشرية مقبولة لكونها تهدف لرفع مستوى المعيشة بزيادة الانتاج و رفع مستوى الأجور، ولكن ذلك لا يمنع من وجود كثير من السلبيات و النواقص. فالاهداف تعتبر متناقضة نوعا ما فيما بينها لان النهوض بالاحوال الاجتماعية و الخدمات يتعارض مع هدف تحقيق الزيادة المتواصلة في معدلات نمو الناتج الاجمالي المحلي و متوسط دخل الفرد . كما أن تقدير زيادة القطاع الحديث بنسب مرتفعة يعتبر ضربا من التفاؤل بالمقارنة مع الامكانات المحدودة للبلاد ،كما أن للقطاع التقليدي والذي يتمتع بامكانات زراعية و رعوية هائلة دور في رفع الناتج الاجمالي المحلي ،كما يقوم باستيعاب معظم الايدي العاملة التي تعتمد عليه كلية في معيشتها ،لذا فان تركيز الخطة لجل الموارد على القطاع الحديث دون القطاع التقليدي و توزيعها توزيعا غير عادلا بينهما يعني العمل على ارتفاع مستوى معيشة نسبة قليلة من المواطنين بدلا من تحقيق مستوى متوازي نسبيا من الدخل للجميع. وقد بررت الخطة ذلك التركيز على القطاع الحديث انطلاقا من أن تطويره سيؤدي الى زيادة معدلات النمو و الادخار والذي سيتحول بدوره الى تنمية القطاع التقليدي .

الا أن هذا التبرير يعتبر غير واقعيا نسبة لان تحويل الاستثمار من قطاع متطور الى قطاع متخلف من الامور المستحيلة خصوصا وأن زيادة الانتاجية في القطاع الحديث الذي يوجه للتصدير يجعل المستثمرين يفضلون الاستثمار فيه نسبة لعائده المجزي ،كما أن تطوير قطاع دون الآخر يجعل من الصعب الحاق المتخلف به مستقبلا ،وتزداد المشكلة اذا عرف أن القطاع الحديث يعتمد على القطاع التقليدي في مده بالمواد المختلفة و بالتالي فان اهماله سيؤدي الى خفض انتاجيته و الحد من مقدرته في تزويد القطاع الحديث بالاحتياجات المتزايدة نتيجة لنموه والنمو المضطرد للسكان الشئ الذي يجعله يسعى لاستيراد تلك الحاجات بالعملات الصعبة و هكذا يسقط الهدف الداعي لتخفيض الواردات و تعويضها بالانتاج المحلي .

ولكن هذا لا يعني المطالبة بتوزيع متساو للموارد بين القطاعين ولكن توزيعها بنسب معقولة ، وذلك لمحدودية الموارد المالية ، ومقدرة القطاع الحديث لدفع التنمية بمعدلات أكبر .

وأيضا كان اهتمام الخطة بالخدمات الزراعية وأبحاث التربة ضعيفا . فقد حدد لها مبلغ 17,2 مليون جنيه سوداني فقط من جملة استثمارات القطاع العام البالغة 337 مليون جنيه سوداني .[1]

أما فيما يخص التقييم الخاص بالتنفيذ فيلاحظ أن تنفيذ الخطة قد سار سيرا حسنا حتى عام 1964 ، العام الذي اندلعت فيه ثورة أكتوبر ، حيث أوقف العمل في الخطة وأصبحت مجرد إطار لخطط تنمية سنوية .

وعموما فقد افتقد تنفيذ الخطة التنسيق بين المشاريع المخططة والمدى الزمني لتنفيذ كل منها ومجالات الاستفادة مما ينفذ منها في مشاريع أخرى . ومثال على ذلك مشروع خزان الروصيرص أكبر وأهم مشروع في الخطة والذي بلغت تكلفته 35 مليونا من الجنيهات ،[2] وقد دفعت الحكومة حوافز للمنفذين للاسراع في اكماله في الوقت المحدد ، ولكن عند اكتمال الخزان كانت المشاريع الزراعية والاراضي التي سوف تستفيد من مياه الخزان بعيدة كل البعد عن الاعداد والتجهيز .

كما أن تقدير مصادر التمويل كانت ضعيفة ولم تحقق التنبوءات التي أوردها المخططون عندما أخضعت الخطة للتنفيذ الفعلي ، وهذا سواء بالنسبة للتمويل المحلي أو الخارجي .

الى جانب ذلك فان مدخرات القطاع العام لم تحقق ما أشارت اليه الخطة نسبة لضمور حجم المدخرات الفعلية المحققة خلال سنوات الخطة ، أما بالنسبة للمصادر الخاصة فقد عجزت أيضا عن تحقيق متطلبات الخطة لعدم الحرص على تهيئة المناخ اللازم للحصول على القروض والمنح من الخارج .

1- نفس المصدر - ص 56 .
2- عثمان ابراهيم السيد - مصدر سابق - ص 193 .

ولذا تطلب تنفيذ الخطة اللجوء الى الاستدانة من النظام المصرفي المحلي عن طريق ما يسمى تمويل العجز، والذي وصل الى 35 % خلال الفترة (64 / 65 — 69 / 70) .[1]

وبصفة عامة ورغم أن تنفيذ الاستثمارات لم يكن كما كان محددا في الخطة الا أن الاهداف الموضوعة بخصوص التوسع في الانتاج قد تحققت بل تجاوزت الاهداف الموضوعة في بعض الاحيان . ففي المجال الزراعي في القطاع الحديث تحققت النسب المستهدفة لمحاصيل الفول السوداني والسمسم والقمح قد بلغت الخمسة أضعاف في بعض الاحيان ،أما القطن فقد زاد انتاجه بنسبة 65 ,34 % بينما كان مقدر له أن يزيد بنسبة 54 % ،[2] لكن تلك الزيادة في الانتاج تمت عن طريق زيادة الاراضي المزروعة وتجاوز في الصرف بلغ 5 ,11 %[3] ولم يتبع ذلك زيادة في انتاجية الفدان ،أي أن الاهتمام انصب على الكم دون الكيف . كما أن المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في القطاع الزراعي لم تحل . فلم تنشأ جمعيات تعاونية في الاقاليم ،كما لم يتم إصلاح الاراضي وموارد المياه ولم يتم توفير مصادر تمويل للمزارعين .

ورغم أن الخطة قد هدفت على أن يبقى القطاع الزراعي هو الرائد ، الا أن التنفيذ قد أكد أن نصيب هذا القطاع قد تناقص بنسبة أكبر من المقدر . وعموما فان التغير في الهيكل الاقتصادي لم يكن كما توقعته الخطة وذلك ما يتضح من خلال الجدول (14) .

---

1 — سيد نميري — مصدر سابق — ص 78 .

2 — نفس المصدر — ص 83 .

— وزارة التخطيط — الخطة الخمسية — المجلد الأول — المطبعة الحكومية — الخرطوم 1970 — ص 4 ، (غير منشور) .

جـــدول رقـــم (14)

التـغيـــرات الأســاسيـــة في الناتــج الاجـمالـي المحـلـي

خـلال فتـــرة الخـطـــة (نـســب مئـويـــة)

القـطـــاع	سنة الأساس 60/61	فعـلـي 65/66	وفقا لتقديرات الخطة 70/71	فعـلـي 70/71
ـ الزراعـة وتشمل الثروة الحيوانية ومصادر الاسماك	57	54	51	41
ـ الصناعة وتشمل التعدين والمرافق العامـة	9	12	16	10
ـ النـقل والتجـارة	15	15	14	20
ـ الخدمات الاجتماعية والادارة وأخـرى	19	19	19	29
إجمالـي الناتج المحلي الاجـمالي	100	100	100	100

المصـدر: سيد نميري ـ التخطيط الاقتصادي في السودان ـ دار الطباعة والنشر جامعة الخـرطوم 1978 - ص 72 .

عـموما ان عـدم تحقيـق الاستـثمارات يرجـع لقـلة المعونات والقـروض الاجـنبيـة وعـدم توفـر التـمويل اللازم ،بالاضـافة الى عـدم وجـود الـكفـاءات الاداريـة والفنيـة المدربـة والـلازمـة لادارة المشاريـع، هذا الى جانب مشـكل النـقـل وانـعدام مـواد البنـاء والتـشييـد .

ثانيا : الخطة الخمسية (70 / 71 _ 74 / 1975) :

بدأ العمل بالخطة الخمسية قبل انتهاء المدى الزمني للخطة العشرية بعام، وقد أوكل وضعها لخبراء من الاتحاد السوفيتي تماشيا مع توجه الحكم الاشتراكي حينها . وقد حددت أهداف الخطة بصورة أكثر تفصيلا، ولكن سوف يتم التطرق للاهداف ذات الصلة بالدراسة :

- هدفت الخطة الى رفع الناتج الاجمالي المحلي ليصل الى 816 مليون جنيه سوداني في عام 74 -1975 وذلك بمعدل نمو مقداره 7,6 [1]، يقابل ذلك رفع في متوسط مداخيل الأفراد بمعدل 31 % على أن يبلغ معدل نمو السكان 2,6 % سنويا . [2]
- كما هدفت الى زيادة حجم الانتاج الزراعي والحيواني بمعدل قدره 60,8 % ، و 75,5 % على التوالي[3]، اضافة الى تطوير الجمعيات التعاونية وتوفر المياه في الارياف والمدن .

وقد حدد مبلغ 385 مليون جنيه سوداني للاستثمارات خلال سنوات الخطة الخمس، نصيب القطاع العام 215 مليون جنيه سوداني و القطاع الخاص 170 مليون جنيه سوداني . [4] وذلك حسب مساهمة كل منهما في النشاطات الاقتصادية المختلفة . وقد يرجع انخفاض المبلغ المحدد للاستثمارات عنه في الخطة السابقة الى التركيز على الاستفادة من الطاقة غير المستغلة عوضا عن خلق مشاريع استثمارية جديدة، خاصة اذا عرف أن الطاقة غير المستغلة في القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة) إضافة للنقل والمواصلات تتراوح بين 40 الى 65 %، منها 20 % تركت كاحتياطي ترغبا لزيادة الطلب في المستقبل[5]، أما النسب

1- نفس المصدر _ ص 15.
2- نفس المصدر - ص 31 .
3 - نفس المصدر - ص 15 .
4- نفس المصدر - ص 16 .
5- سيد نميري - مصدر سابق - ص 96 .

المتبقية فأسبابها متعددة يمكن إجمالها في سوء الادارة و سوء استخدام عوامل الانتاج ،اضافة الى أن الخطة السابقة لم تأخذ في الاعتبار تداخل القطاعات الاقتصادية فيما بينها و مثال على ذلك مصنع سكر الجنيد الذي تستغل فقط نصف طاقته الانتاجية وذلك لعدم تنظيم زراعة قصب السكر.

مما سبق يلاحظ أن الخطة لم تضع تنويع و توسيع الهيكل الاقتصادي ضمن أهدافها ،و رغم ذلك فانها ركزت على التنمية الزراعية بحيث يزداد نصيبها من 23 % في الفترة السابقة للخطة الى 27 % أي ما يعادل 5 ,106 مليون جنيه سوداني من جملة الاستثمارات.[1]

و هذه الزيادة شملت زيادة الانتاج و تطويره و استخدام الطاقة المعطلة اضافة الى تنويع الانتاج الزراعي و الحيواني لكي يوجه للتصدير. فقد قدرت للصادر من القطن أن يرتفع بنسبة 57 % ،الفول السوداني 72 % ، السمسم 23 % ،الصمغ العربي 12 % ،و الجلود 33 % خلال سنوات الخطة.[2] في مقابل ذلك سعت الخطة الى تخفيض الواردات من السلع الاستهلاكية على أن تعوض بسلع محلية و بالمقابل زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و هذا ما يبينه الجدول (15)

جدول رقم (15)

نوعية الواردات في الخطة الخمسية مقارنا بما قبل الخطة

(نسبة مئوية)

النوع	المتوسط السنوي 1970 - 65	المتوسط السنوي 75 - 70
سلع استهلاكية	50, 5	46
سلع شبه استهلاكية (وسيطة)	36, 2	30
سلع رأسمالية	13, 3	24
الجملة	100	100

المصدر : سيد نميري ـ التخطيط الاقتصادي في السودان ـ دار الطباعة و النشر جامعة الخرطوم 1978 - ص102 .

1 ـ نفس المصدر ص ٨٥٥ .
2 ـ نفس المصدر ص ٨٥١ .

والاهتمام بالزراعة جاء من خلال التركيز على تنمية زراعة القطن وزيادة انتاج الحبوب الزيتية والمواد الغذائية وادخال محاصيل جديدة مثل الارز. كل ذلك عن طريق التكثيف والتنويع، والجدول (16) يبين النسب المستهدفة لانتاج المحاصيل الزراعية المختلفة في العام الاخير للخطة مقارنة بعام 69 / 1970 .

جدول رقم (16)

الأهداف المرجوة لانتاج المحاصيل الزراعية

(بالنسب المئوية)

المحصول	74 / 75 بالنسبة الى 69 /70
القطن طويل التيلة	153
القطن متوسط التيلة	399
القطن قصير التيلة	169, 2
الفول السوداني	156, 6
قصب السكر	216, 2
الذرة	166, 7
الأرز	413, 7
القمح	225, 1
لوبيا وفول وفاصوليا	131, 2
ذرة شامي	128, 7
خضروات، بطيخ، بطاطس	193
السمسم	131
الدخن	103, 2
الخروع	159, 1

المصدر: وزارة التخطيط الخطة الخمسية ـ المجلد الأول (غير منشور) المطبعة الحكومية ـ الخرطوم 1970 - ص 54 (بتصرف) .

ولتحقيق الأهداف المختلفة للخطة وتوفير الاستثمارات المذكورة فقد قسمت الخطة مصادر التمويل بين المصادر المحلية والاجنبية بنسب 8, 48 % ، 2, 51 % على التوالي[1] على أن تمول جل المصادر المحلية من فائض الميزانية المركزية دون اللجوء للتمويل بالعجز.

وقد دعت الظروف الى تعديل الخطة الخمسية الاصلية وذلك في عام 72 -1973 باجازة برنامج عمل مرحلي يمتد حتى عام 76 -1977 أي بزيادة عامين الى زمن الخطة الاصلية ويرجع التعديل لضرورة الاهتمام بقطاع الخدمات الذي أهمل في الخطة الاساسية.

وقد أدى ذلك التغيير الى زيادة حجم الاستثمارات واعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية، وبناءا على ذلك ارتفع حجم الاستثمارات المقدرة للقطاع العام من 215 مليون جنيه سوداني في الخطة الأصلية الى 2, 666 مليون جنيه سوداني في الخطة المعدلة.[2] وقد ارتفعت المبالغ المخصصة لقطاع النقل والمواصلات من 8, 13 % الى 34 % أما الزراعة فقد انخفض نصيبها الى 23 % من جملة الاستثمارات.[3]

بعد التعرض باختصار لاهم أهداف الخطة الخمسية يمكن الآن محاولة تقييم أهدافها ومحتواها.

عند النظر لاهداف الخطة يلاحظ تناسقها وتكاملها ما عدا بعض الأهداف التي تتعارض فيما بينها، ومنها تعارض ترقية الاحوال الاجتماعية وتطوير البنية الاساسية مع تحقيق معدل النمو الكبير في الاقتصاد وفي متوسط دخل الفرد. أما التعارض الثاني فيتمثل في التوجه الاشتراكي وفي نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص وتحديد مشاركته في الاستثمار الكلي بمعدل 8, 48 %. كما أن الخطة قد قدرت معدل نمو مقداره 6, 7 رغم أن معدل النمو في السنوات السابقة للخطة لم يتعدى 9, 4 %.[4]

1- الخطة الخمسية - مصدر سابق ص 32.

2- وزارة التخطيط - الخطة السداسية للمجلد الاول - المطبعة الحكومية 1977 - ص 6, 7 (غير منشور).

3- نفس المصدر ص 7.

4- سيد نميري - مصدر سابق ص 95.

إن معدل نمو كهذا يعتبر مبالغا فيه ومستحيل التحقيق اذا وضعت بعين الاعتبار العقبات المتعددة والتي يصعب حلها في خمس سنوات فقط منها على سبيل المثال انتشار الامية ونقص رأس المال اضافة لضعف الخدمات ... وغيرها .

وقد ركزت الخطة على استغلال الطاقات المعطلة في مختلف القطاعات الاقتصادية دون توضيح الحلول القاضية على المشاكل الأساسية التي أدت الى تعطيل تلك الطاقات في السنوات السابقة للخطة .

ومن جهة أخرى فان الخطة قد قدرت لمتوسط دخل الفرد أن يرتفع بنسبة 31 % ، وذلك باعتبار أن معدل النمو هو 6,7 % ، وأن معدل نمو السكان 6,2 % سنويا رغم أن معدل نمو السكان حسب تعداد عام 1956 كان 8,2 %[1] والشيء الطبيعي أن يزداد معدل نمو السكان نسبة لتحسين الخدمات الصحية وليس العكس . اذن فإن زيادة معدل نمو السكان ونقص معدل نمو الاقتصاد حسب الواقع سوف لن يؤدي بالطبع الى تحقيق متوسط دخل الفرد المقدر في الخطة .

أما تركيز الخطة على تمويل أغلب الاستثمارات من فائض الميزانية باعتبار أن الفائض سوف يكون ضخما ليس واقعيا اذا عرف أن الفائض في السنوات السابقة للخطة كان ضئيلا ولم يتعدى 16,8 مليون جنيه سوداني فقط .[2]

كما أن الخطة قد قدرت زيادات معتبرة للقطاعات الانتاجية دون زيادة مماثلة في قطاع الخدمات[3] في حين أن نقص الخدمات مقارنة بتوسيع القطاعات الأخرى سيؤدي في نهاية الخطة الى انخفاض معدل نمو تلك القطاعات .

أما فيما يخص تقييم الخطة فيمكن القول بأنه وبالرغم من أن الخطة قد استهدفت معدل نمو قدره 6,7 % فان الاحصاءات تؤكد أن المعدل الفعلي تراوح بين 4 - 5 % خلال الفترة 70 - 1975 .[4]

1- نفس المصدر - ص 99 .
2- نفس المصدر - ص 110 .
3- راجع سيد نميري - التخطيط الاقتصادي في السودان .
4- نفس المصدر - ص 123 .

كما أن البيانات تؤكد أن متوسط دخل الفرد قد ارتفع بنسبة 12 % فقط عوضا عن 31 % مستهدف.[1]

كما أن ارتفاع حجم القروض كان كبيرا وقد بلغ حوالي 60 % خلال الفترة 70 - 1975 [2]. وقد توقعت الخطة أن تمول أغلب المصادر الداخلية من فائض الميزانية، ورغم زيادة الايرادات بنسبة 110 % عما كان مستهدف الا أن المصروفات قد ارتفعت بنسبة 120 % [3]. ان زيادة المصروفات بنسبة أكبر من زيادة الايرادات أدت الى عجز في التمويل المحلي مما دفع القطاع العام للاقتراض من النظام المصرفي أي التمويل بالعجز.

وعليه أصبح التمويل موزعا بين المصادر الخارجية بنسبة 32 % والتمويل بالعجز بنسبة 68 %.

وبالنسبة لاداء القطاعات الاقتصادية فقد انخفضت مشاركة القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي المحلي من 42 % مستهدف الى 39 % فعلي [4]. وقد بقيت مساهمة القطاعات الاخرى ثابتة أو متناقصة ماعدا قطاع التجارة فقد فاقت مساهمته ما كان مستهدفا.

وفيما يخص القطاع الزراعي فان معدل النمو السنوي الفعلي قد بلغ 5,9 % بينما المقدر كان 9,9 % أي بمعدل انجاز لم يتعدى 60 % خلال سنوات الخطة [5]. كما أن معدل نمو المحاصيل قارب 3,9 % بينما كان مقدرا بنسبة 10 %، أي بنسبة انجاز قدرها 39 %. [6]

والجدول (17) يبين معدلات النمو الفعلية للمحاصيل الزراعية الرئيسية مقارنة بالمقدرة. من الجدول يلاحظ أن النمو الفعلي قد تجاوز المقدر في كل من الذرة الشامي، الدخن، الأرز، السمسم والفول السوداني. ولم يتحقق بالنسبة لبقية المحاصيل بل كان الانخفاض كبيرا في حالة القطن.

---

1 - نفس المصدر - ص 123.
2 - نفس المصدر - ص 125.
3 - نفس المصدر - ص 132 - 135.
4 - نفس المصدر - ص 136.
5 - نفس المصدر - ص 139.
6 - نفس المصدر - ص 138.

جدول رقم (17)

معدل النمو السنوي المركب الحقيقي والمستهدف
في قيمة المحاصيل الزراعية الأساسية

المحصول	%	
	تقديرات الخطة	حقيقي
الذرة	12,6	9,2
الدخن	2,9	14,1
الذرة الشامي	5,9	38,0
القمح	81,7	25,8
الأرز	18,7	38,0
السمسم	5,9	9,1
قصب السكر	16,7	11,3
القطن	12,7	0,2 -
الخروع	9,7 -	10,8 -
الفول السوداني	9,8	27,6
متوسط معدل النمو السنوي المركب لجميع المحاصيل	10,0	5,5

المصدر : سيد نميري ـ التخطيط الاقتصادي في السودان ـ دار الطباعة والنشر جامعة الخرطوم 1978 ـ ص 139 .

ثالثا : الخطة السداسية (77 / 1978 ـ 82 / 1983) :

تمثل المرحلة الأولى من الخطة طويلة المدى (77 /78 ـ 94/95) والهدف الرئيسي للخطة طويلة المدى هو الانتقال بالاقتصاد من مرحلة ما قبل الانطلاق الى مرحلة النمو الذاتي .[1]

---

1 ـ راجع سيد نميري ـ التخصيص الاقتصادي في السودان .

والمشاريع الجديدة بنسبة 5 ,72 % مع ترك 225 مليون جنيه كاحتياطي .[1]

ولتحقيق معدل النمو المستهدف (5 ,7 % سنويا) تهدف الخطة الى تحقيق فائض في الميزانية العامة وذلك بتخفيض المصروفات وزيادة الايرادات وكذلك تشجيع الادخار الخاص وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل البلاد .

وحتى يتم تنفيذ وتحقيق استراتيجية التنمية فقد جعلت الخطة دعم جهاز التخطيط وتحسين أدائه من أهم أهدافها .

ورغم استحواذ القطاع الزراعي على أكبر قدر من الاستثمارات الا أنه ينمو بمعدل منخفض مقارنة بالقطاعات الأخرى ، ويلاحظ من الجدول (18) أن معدل نمو القطاع الزراعي قد انخفض بحوالي 2 % وذلك مقارنة بين عامي 76 - 1977 و 82 - 1983 .

جدول رقم (18)

هيكل الناتج الاجمالي المحلي حسب القطاعات

(بالنسب المئوية)

القطاع	77 / 76	83 / 82	معدل النمو
الزراعة والرعي	41, 5	39, 5	6, 5
الصناعة والتعدين	9, 5	10, 5	9, 5
الكهرباء والمياه	1, 1	1, 1	8
التشييد	4, 3	5, 3	9
النقل	6, 4	6, 4	7, 5
التجارة والمالية والصادرات	25, 5	25, 5	8
خدمات حكومية أخرى	11, 7	11, 2	7, 5
إجمالي الناتج المحلي	100	100	7, 5

المصدر: وزارة التخطيط ـ الخطة السداسية ـ المجلد الأول المطبعة الحكومية ـ الخرطوم 1977 ـ ص 25 , 30 (غير منشور) .

---

1 ـ نفس المصدر ، ص 50 .

وبناءً على فشل تنفيذ الخطط السابقة فقد اهتمت الخطة السداسية بالموازنات المادية بجانب الموازنات المالية ، وقد بررت ذلك الاتجاه بعدة أسباب أهمها أن ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد في الفترة السابقة راجع الى نقص مداخيل الانتاج الرئيسية ، وان اكتمال انشاء بعض المشاريع بطاقة أقل من طاقتها الحقيقية يرجع الى نقص المواد الخام مثل الوقود ، أما عدم اكتمال مشاريع أخرى فقد يرجع لعدم وصول المعدات اللازمة في وقتها . وقد كان الاهتمام بمدخلات القطاع الزراعي من مياه وأسمدة ومبيدات من أهداف الخطة . والجدول (19) يبين الطلب على ذلك .

جدول رقم (19)

اسقاطات الطلب والعرض للأرض، السماد والمبيدات

	الأرض (مليون فدان)			السماد (ألف طن)			المبيدات (ألف طن)		
	مروية	مطرية	المجموع	الطلب	الانتاج المحلي	العجز أو الفائض	الطلب	الانتاج المحلي	العجز أو الفائض
1977 / 76	2,8	12,2	15,0	287	-	287-	11,0	-	11 -
1978/ 77	3,0	13,0	16,0	300	-	300-	11,5	-	11,5-
1979 / 78	3,2	14,0	17,2	316	-	316-	12,7	-	12,7-
1980 / 79	3,4	15,0	18,4	332	-	332-	12,7	-	12,7-
1981 / 80	3,6	16,0	19,6	350	-	350-	13,4	-	13,4-
1982 / 81	3,9	17,1	21,0	365	-	365-	14,1	-	14,1-
1983 / 82	4,1	18,4	22,5	284	-	284-	15,0	-	15,0-

المصدر : وزارة التخطيط ـ الخطة السداسية ـ المجلد الأول ـ المطبعة الحكومية (غير منشور) ـ الخرطوم 1977 ـ ص 124 .

ان الطلب على السماد والمبيدات يقتصر على محاصيل معينة (القطن ، القمح ، الأرز ، الذرة ، الخضروات) في الأراضي المروية ريا دائما ويتوقع

أن يغطي الطلب عن طريق الاستيراد من الخارج لعدم انتاجهما محليا .
ولذا فان الاستيراد يعني عجزا في كل سنوات الخطة ، وبالنسبة للوقود فقد قدر نصيب القطاعات الرئيسية منه على النحو التالي :
النقل 46 % ، الزراعة 22 % ، الصناعة 14 % ، الاستهلاك العائلي 11 % ، وتوليد الكهرباء 7 % ، وبالطبع فسوف يزداد الطلب على الوقود خلال سنوات الخطة حيث يرتفع من 23 و1 مليون طن في عام 77 - 1978 الى حوالي مليوني طن عام 82 - 1983 ، وفي حالة انعدام المصدر المحلي فسوف يتم الاعتماد على الاستيراد [1]
والملاحظ من الموازنات التي تم ذكرها وغيرها من الموازنات والأهداف أن الخطة تعتمد خلال سنواتها على الاستيراد لتوفير السلع الاستثمارية والمدخلات المختلفة ، ولذا فلابد من تحسين وسائل النقل حتى يتم ترحيل تلك السلع من ميناء بورتسودان الى مناطق الانتاج وعليه فقد توقعت الخطة أن يكتمل انجاز طريق بورتسودان ـ القضارف ـ الخرطوم ، وخط أنابيب بورتسودان ـ الخرطوم ، وتطوير السكك الحديدية .
وفي مجال الاستهلاك فقد توقعت الخطة أن ينخفض استهلاك الفرد من الذرة والدخن انخفاضا بسيطا ، بينما يزداد الاستهلاك من القمح والارز بمعدلات عالية كنتيجة لارتفاع متوسط دخل الفرد وزيادة عدد سكان المدن .
كما يتوقع نموا في استهلاك السكر والزيوت النباتية والحبوب والفواكه والخضروات بمعدلات تتراوح بين 8 و4- 3 و3 % سنويا . كما يتراوح النمو في استهلاك لحم الضأن والاسماك والبيض بين 4 - 1 و9 % سنويا ، بينما ينمو استهلاك لحوم الابقار والالبان بمعدل أقل يتراوح بين 1 و2 - 1 و3 % سنويا [2]

---

1 ـ سيد نميري ـ مصدر سابق ص 175 .
2 ـ نفس المصدر ـ ص 179 .

ويوضح الجدول (20) المقارنة بين معدلات نمو الاستهلاك ومعدلات الانتاج للمواد الغذائية .

وبخصوص الانتاج يتضح من الجدول أن الكميات المتوقع إنتاجها تفوق الكميات التي سوف تستهلك في عام 82 / 83 أي تتوقع الخطة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية . الا أن انتاج لحم الأبقار والأسماك والبيض والألبان لا يتوازن مع الاستهلاك المتوقع رغم أن الخطة تهدف الى إنتاج اللحوم حتى يغطي الإحتياجات المحلية بالاضافة للتصدير بمعدل 11 % سنويا .[1]

1- نفس المصدر - ص 181 .

وحتى يكتمل ما بدأ في البرامج السابقة جاء وضع برنامج الاستثمار الثلاثي الخامس 84/85-86/1987 باعتماد قدره 2700 مليون جنيه سوداني.[1] وقد انصب الجهد فيه لتحديث وتعمير المشاريع التي تسهم في دعم الاقتصاد مباشرة بجانب دعم الزراعة الآلية المطرية والثروة الحيوانية.

والواقع أن البرامج الثلاثية لم تؤدي دورها وذلك ما يؤكده الخلل الواضح في توازن الاقتصاد السوداني والأزمة الحادة التي يعيشها حتى اليوم. ولمعالجة ذلك الخلل وضع برنامج رباعي للإنقاذ والاصلاح والتنمية خلال الفترة 88/89 - 91/1992. ومن أهداف البرنامج زيادة الانتاج والانتاجية مع التركيز على التنمية الرأسمالية واستغلال الطاقات المعطلة مما يؤدي الى تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي لا يقل عن 5 %[2] ويهدف البرنامج أيضا الى توفير الحد الأدنى لضروريات الحياة، وتحقيق الأمن الغذائي ودعم القطاع التقليدي، والعمل على الإصلاح الإداري لتحسين أداء القطاع العام، وأخيرا اعداد برنامج تنموي لجنوب البلاد.

رابعا: تقييم شامل للخطط:

بعد العرض الموجز للخطط المختلفة يمكن استنباط دورها السلبي في عملية التنمية الاقتصادية في السودان بالرغم من أن دورها الطبيعي يتمثل في تنظيم عملية التنمية والمحافظة على هيكل الاقتصاد وحمايته من التأثر بالازمات الطارئة والطبيعية. ولكن يشترط في ذلك وضعها وتنفيذها بصورة صحيحة وبواقعية وهذا ما لم يتوفر في عملية وضع الخطط في السودان.

---

1 ـ العرض الاقتصادي 85 /86 ـ مصدر سابق ـ ص 218.

2 ـ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ العرض الاقتصادي 87 / 1988 ـ طبع في المركز الاسلامي الافريقي للطباعة ـ الخرطوم 1988 (غير منشور) ـ ص 199.

ولتأكيد ذلك فسوف يتم تحليل عام يوضح فشل تلك الخطط في القيام بدورها الذي وضعت من أجله، وذلك من خلال النقاط التالية :

1- عدم توفر البيانات اللازمة والدقيقة، مما جعل الخطط تتصف بعدم الواقعية حيث بنيت على الافتراضات غير المدروسة إضافة لتدخل الجهاز السياسي في رسم الخطط واتخاذ القرار، أي التوجيه من أعلى، الشيء الذي سبب مشاكل عدة للجهاز التنفيذي منها عدم الحماس في التنفيذ لاحساس المنفذين بعدم مشاركتهم في اتخاذ القرار مما أضعف متابعة ومراقبة سير الخطط.

2- رغم أن الخطط المتعاقبة في السودان كانت تهدف الى زيادة الانتاج من أجل تحقيق ما يسمى بالأمن الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي ثم تصدير الفائض، هذا بجانب تحقيق التوازن الاقليمي وتوفير الخدمات الاجتماعية، رغم ذلك فالملاحظ أن أغلب أهدافها جاءت متناقضة وهذا ما تم ذكره سالفا. هذا بالاضافة الى ضعف الخطط وعدم الاستفادة من الأخطاء السابقة والعمل على تجنبها عند وضع الخطة الجديدة.

3- إن الجهات المنفذة قد إبتعدت كثيرا عن الاهداف الموضوعة واعتمدت كليا على مصادر التمويل الأجنبية من قروض (أغلبها ذات صفة تجارية) ومعونات رغم عدم تركيز الخطط على ذلك. هذا اضافة الى أن معظم الصرف قد وجه للدراسات وتشييد المباني باستخدام المواد المستوردة، واستيراد المعدات والعربات من شركات مختلفة مما صعب عملية صيانة تلك المعدات وجلب قطع الغيار لها. كما خصصت اعتمادات كبيرة من ميزانية المشاريع للخبراء الأجانب. وعموما فإن اعتمادات التنمية لم تتعدى نسبة 25 % من اجمالي الانفاق الحكومي والذي سيطرت عليه النفقات الجارية، وذلك ما يبينه الجدول (21). وقد تصدرت النفقات الجارية نفقات الأمن والدفاع بنسبة 21 % بينما بلغت نسبة الخدمات والتعليم

8,5 % في عام 81 / 1982 .[1]

جدول رقم (21)

مصروفات الحكومة المركزية

للفترة 78 / 79 - 82 / 1983

(نسبة مئوية من مجموع الإنفاق الكلي)

المصروفات	78 / 79	79 / 80	80 / 81	81 / 82	82 / 83
الجارية	70,3	69,6	66,8	65,6	65,5
التنمية	20,4	23,8	23,0	20,6	24,5
الأسهم	9,3	6,6	3,9	2,1	1,7
أعمال أخرى	-	-	6,3	11,7	8,3

المصدر: منصور خالد - السودان والنفق المظلم (قصة الفساد والاستبداد) - مالطا
الطبعة الأولى 1985 - ص 409 .

4 - لجأ السودان الى الدول العربية والدول المصنعة لتمويل مشاريع التنمية، وقد كان حماس الدول العربية البترولية كبيرا خاصة وأنها تعتبر السودان سلة غذاء العالم العربي فكان لابد من توفير كل الشروط لملء تلك السلة . وقد قامت هذه الدول بإجراء عدة دراسات حول برنامج التنمية الزراعية وشبكة النقل وتخزين الغلال. تم تمويل الأخيرتين بمال كويتي .

أما برنامج التنمية الزراعية فقد قام بتمويل دراساته الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف هذا البرنامج الى تنفيذ مجموعة مشاريع في مجال الزراعة والانتاج الحيواني والصناعات الزراعية

---

1 - منصور خالد - مصدر سابق - ص 409 .

لمدة 25 عاما ،تشمل المرحلة الأولى (67 - 86) على أكثر من مائة مشروع يستثمر فيها مبلغ 3 و2 بليون دولار من مجموع 6 بلايين للبرنامج ككل .[1]

ولكن انتهى المشروع وهو في طور الدراسة نسبة لتهاون من أوكل لهم ادارة ومتابعة تنفيذ البرنامج ،وقد انتهى الأمر بهذا البرنامج الطموح الى مشاريع لتفريخ الدواجن . ومن المشاريع الكبرى التي أجهضت أيضا بسبب التهاون مشروع الانتاج الحيواني والحبوب والفول في جنوب كردفان ودارفور وشمال بحر الغزال رغم أن الدراسة قد أكدت على إمكانية استغلال مليوني فدان في تلك المنطقة .[2] وقد فشل أيضا مشروع الاستغلال الزراعي في سهول كسلا وذلك بانشاء سد ستيت على نهر عطبرة، ومشاريع البقول والخضروات في شمال السودان.والملاحظ أن تلك هي المناطق التي تأثرت بالمجاعة قبل غيرها في السودان .

أما المشاريع التي شرع في تنفيذها ولكنها ظلت تعمل بطاقة أقل من طاقتها المحددة فهي كثيرة منها مشروع سكر كنانة بالقرب من مدينة كوستي (راجع الخريطة السياسية) بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي اضافة لتوسيع الصادرات خاصة للدول العربية لسد حاجياتها من هذه المادة . وبعد الدراسة بدأ التنفيذ لاقامة أكبر مشاريع السكر في العالم يروى بنظام القنوات المائية المتعددة ، اضافة الى معمل تكرير لانتاج 300 ألف طن من السكر على أن يتوسع لانتاج مليون طن .[3] ورغم أن المشروع تم انشاؤه في المقام الاول من أجل التصدير على أن يغطي السوق المحلي من إنتاج المشاريع القائمة (الجنيد وحلفا الجديدة) أو التي اكتمل انشاؤها (سنار وعسلاية) . ولكن لم يتعدى متوسط حجم الانتاج في المشاريع المختلفة

---

1 - نفس المصدر - ص 112 .
2 - نفس المصدر - ص 418 .
3 - نفس المصدر - ص 113 .

45 % من طاقتها القصوى . (1) وقد ظل السودان يستورد السكر، حيث بلغت وارداته من تلك السلعة 5 و52 مليون دولار في 82 /1983 . (2)

5 – رغم التوسع الكبير في الاستثمارات كما ورد ذكره في اعتمادات الخطط الا أنها لم توزع بصورة عادلة بين الاقاليم بل تركزت في منطقة الوسط، رغم أن تحقيق التوازن الاقليمي يعتبر من الاهداف الرئيسية للخطط المتعاقبة، الشئ الذي أدى الى عدم تحقيق الزيادة المتوقعة في الإنتاج علما أن أغلب المناطق المنتجة تقع في الأطراف أي في الغرب والشرق والجنوب وبعض المناطق الشمالية .

6 – رغم التوسع في الخدمات بنوعيها الاجتماعية والمساعدة كالبنيات الاساسية، الا أن التوسع في الاولى لم يؤدي دوره في التنمية الريفية المطلوبة باعتبار أن التنفيذ لم يكن متكاملا بل اتبع فيه المنهج الفردي أو الثنائي، مرة بانشاء مشروع وأخرى بتوفير المياه وثالثة ببناء مدرسة أو عيادة . كما لم يتم الاهتمام بقضايا محو الأمية والذي انعكس في تفاقمها حيث بلغت 80 % من مجموع السكان في عام 1980 م (3). أما البنيات الاساسية مثل الطرق وشبكة المواصلات فقد طرأ عليها تدهورا كبيرا، مما أدى الى عدم الإستفادة الكاملة من ثروات البلاد، ويمكن على سبيل المثال ذكر السكك الحديدية التي انخفضت طاقة شحنها من 8 و2 مليون طن في عام 70 / 1971 الى 5 و1 مليون طن عام 80 / 1981 م، وتواصل إنهيارها الذي انعكس في توقف أكثر من 60 % من القاطرات بحلول عام 1983 الشئ الذي سبب خسارة تبلغ 400 مليون جنيه سوداني سنويا (4). أما الوقود فله التأثير الكبير في تفاقم الازمة الاقتصادية، فبجانب ندرته يلاحظ سوء استخدامه .

---

1 – نفس المصدر، ص 392 .

2 – نفس المصدر، ص 391 .

3 – استعراض وتقييم الاداء العام في القطاع الزراعي للفترة 65/1985 مصدر سابق، ص 11 .

4 – منصور خالد – مصدر سابق، ص 397 .

حيث يستخدم قطاع النقل 60 % ،بينما يبلغ نصيب قطاعات الإنتاج 27 % فقط،منها 15 % للصناعة و 12 % للزراعة. أما المستهلك في توليد الطاقة الكهربائية فيبلغ 8 % ،كما تستحوذ العاصمة وحدها على 65 % من مجموع استهلاك البلاد من الوقود (80 % منه للسيارات الخاصة وسيارات الاجرة)، بينما يبلغ نصيب الاقاليم الأخرى مجتمعة نسبة 35 % فقط.[1]

7- ان جوهر مشكلة الاقتصاد السوداني هو تدني مستوى الانتاج والانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية وبالاخص القطاع الزراعي لكونه يمثل العمود الفقري للاقتصاد. حيث ركزت الخطط عند تنفيذها على التوسع الافقي أي زيادة المساحة المزروعة في كل من الزراعة المطرية والزراعة المروية دون الاهتمام بالتوسع الرأسي من تنظيم للدورة الزراعية،واستخدام للأسمدة والبذور المحسنة،هذا بالرغم أن الخطط قد اعتبرت ذلك من بين أهدافها الرئيسية. وقد أدى ذلك الى تدهور كبير في إنتاجية الفدان، والتي يمكن إستخراجها من الجدول (5) لكل من الذرة والدخن للعشر سنوات الاخيرة.

الجدول رقم (22)

انتاجية الفدان لمحصولي الذرة والدخن

طن / فدان

	79/78	80/79	81/80	82/81	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86	88/87
الذرة	0,33	0,26	0,30	0,36	0,23	0,21	0,14	0,28	0,28	0,16
الدخن	0,18	0,13	0,19	0,22	0,12	0,10	0,05	0,10	0,08	0,06

المصدر: إستخلصته الباحثة من الجدول رقم 5 .

1- نفس المصدر،ص 398 .

يلاحظ من الجدول (22) أن انتاجية الفدان لكل من الذرة والدخن قد تزايدت ابتداءا من عام 80 / 1981 حيث بلغت 30 و0 طن / فدان و 19 و0 طن / فدان بالنسبة للذرة والدخن على التوالي • وقد ارتفعت الإنتاجية في عام 81 /1982 لتبلغ 36 و0 طن / فدان 22 و0 طن / فدان لكل من الذرة والدخن على التوالي • وترجع هذه الزيادة نسبة لزيادة الإنتاج بمعدلات أكبر من زيادة المساحة المزروعة الا أنه وابتداءا من عام 82 / 1983 عادت للتناقص وبنسب عالية حتى وصلت الى أدنى حد لها في عام 84 / 1985 (أي عام ظهور المجاعة) حيث بلغت 14 و0 طن / فدان للذرة و05 و0 طن / فدان للدخن ويرجع هذا أساسا لانعدام الأمطار في مناطق الزراعة المطرية • وبجانب ضعف الانتاجية فان اعتماد الزراعة على المدخلات المستوردة (في القطاع المروي والمطري الآلي) جعل تكلفة الإنتاج في تصاعد مستمر • فقد ارتفعت تكاليف المدخلات ماعدا الوقود والآلات من 7 مليون جنيه سوداني عام 70 / 1971 الى 137 مليون جنيه سوداني في عام 1985 .[1]

8- بعد التعرض لأداء القطاع الزراعي ككل لابد من التعرض لاداء القطاعين المكونين لهذا القطاع ألا وهما قطاعي الزراعة المروية والزراعة المطرية ،تلك الأخيرة التي تتكون من زراعة مطرية آلية وزراعة مطرية تقليدية • ورغم أهمية قطاع الزراعة المطرية باعتباره أكبر قطاع زراعي في البلاد لانتاج المحاصيل الا أن الخطط قد ركزت على تنمية وتطوير القطاع الحديث أي المروي ،متناسية أن القطاع المطري يساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ، بالاضافة لاهميته الجغرافية وانتشاره في مناطق متعددة من القطر • كما أن هذا القطاع يعتمد على الموارد المحلية بتكلفة تقل عشر

1- إستعراض وتقييم الأداء العام في القطاع الزراعي للفترة 65/1985 مصدر سابق ص 9 .

مرات من تكلفة نفس الوحدة في القطاع المروي . [1] ويتم فيه إنتاج نصف محصول الفول السوداني ، 80 % من انتاج السمسم ، معظم إنتاج الذرة والدخن ، كل إنتاج الكركدي والصمغ العربي ، وأغلب إنتاج اللحوم والألبان . [2]

وقد اتضحت أهمية ذلك القطاع في الاعوام الاخيرة حيث تزامن تدهور إنتاجية المحاصيل كالذرة مع الجفاف . ويمكن ارجاع اهمال الخطط للقطاع التقليدي المطري الى تحكم صغار المزارعين فيه وعدم ترابطهم وبالتالي ضعف نفوذهم مقارنة بالمزارعين في القطاع المروي . كما أن تواجدهم في مناطق متباعدة جعل تقديم الخدمات لهم مكلفا (كتحسين البنيات الاساسية) خاصة وأن مناطق الاستهلاك المحلي وموانئ التصدير بعيدة عن مناطق الإنتاج . بالإضافة الى الاعتقاد السائد بأن الاهتمام بالقطاع الحديث سوف يؤدي الى الاسراع في عملية التنمية . كل ذلك أدى الى غياب الارشاد الزراعي وعدم توفر التكنولوجيا المناسبة وانعدام الابحاث و الدراسات الزراعية بصورة كافية . كما أن المزارع التقليدي لا يمتلك المال الكافي الذي يمكنه من الاستفادة من فوائد الزراعة المبكرة . وقد أدى الاهمال والتهاون في وضع وتنفيذ الخطط في القطاع التقليدي الى تدهور الانتاج وعدم توفر الغذاء ، وانتهى الأمر بتعرض المزارعين للجوع والتشرد .

وكما سبق القول فان جل الاستثمارات قد وجهت الى تنمية القطاع المروي حتى يمكن الاعتماد عليه في التصدير بإعتبار أن القطن هو المحصول الرئيسي فيه . ورغم ذلك انخفض إنتاج القطن في عام 80 / 1981 الى 306 ألف طن بينما كان في عام 74/ 1975 659 ألف طن . [3]

---

1 ـ أهم البرامج والمشروعات لتنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية ـ مصدر سابق ـ ص 2 .

2 ـ مؤتمر القطاع الزراعي ـ العناصر الرئيسية لاستراتيجية تنمية القطاع الزراعي ـ مجموعة مؤلفين ـ مارس 1986 ـ (غير منشور) ـ ص 9 .

3 ـ منصور خالد ـ مصدر سابق ـ ص 397 .

وقد كان السودان يحتل المرتبة الثانية بعد مصر في انتاجية الفدان لكنها انخفضت لتصل الى ربع انتاجية الفدان في جمهورية مصر العربية. ورغم تحسن الانتاج في موسمي 81 / 1982 و 82 / 1983 الا أن حجم الانتاج ظل مساويا الثلاثة أرباع ما كان عليه في موسم 73 - 1974[1] كما تأثرت الأسعار نتيجة لتغيرات سعر الصرف والتغيرات في الطلب العالمي.

وبصفة عامة فانه وبالرغم من إهتمام الخطط المختلفة بذلك القطاع الا أن التنفيذ سجل تعثرا ملحوظا انعكس في الخسائر الكبيرة التي حققتها بعض المشاريع.

9 - أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد هدفت الخطط المختلفة الى تحسين نوعيتها وحمايتها من الامراض، ولكن الأداء الفعلي عكس قصورا كبيرا في تنفيذ البرامج المسطرة. ورغم تضاعف أعداد الحيوانات في الثمانينات فان سوء الخدمات كعدم توفر وسائل النقل من مناطق الاستهلاك وعدم توفر المذابح أدى الى عدم الاستفادة من تلك الثروة. وقد كان نصيب الانتاج الحيواني من استثمارات القطاع الزراعي ضعيفا وقد إنعكس ذلك في معدل الانجاز الذي بلغ 2 % في إنتاج اللحوم، 4و2 % بالنسبة لانتاج الألبان، و3و1 % بالنسبة لانتاج البيض.[2] أما الاسماك فلم تسجل أي نموا يذكر.

10 - أما الثروات الطبيعية وخاصة الغابات فإن التركيز على التوسع الزراعي قد تم على حسابها في أغلب الأحيان. كما أن ضعف الاعتمادات في الخطط المختلفة جعل قطاع الغابات لا يتمكن من التصدي للممارسات العشوائية التي تتعرض لها الغابات (راجع الأسباب الرئيسية المباشرة). وعموما لم يتعدى اعتماد الغابات 1% سنويا من جملة الاعتمادات رغم أنها تساهم بنسبة 7 % في الدخل القومي،

---

1 - نفس المصدر - ص 397.

2 - استعراض وتقييم الأداء العام في القطاع الزراعي للفترة 65/1985 مصدر سابق - ص 9.

و 16 % في الناتج الزراعي[1].

أما المراعي الطبيعية فقد تدهورت نسبة لعدم فاعلية جهاز حماية الحيوانات البرية .

وعموما فان الفشل الذي لازم تنفيذ برامج التنمية الزراعية قد أثر سلبا على بقية القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي حيث تأثرت كل الصناعات التي تعتمد على الزراعة كالنسيج وتعليب الخضروات والفواكه وغيرها . وكانت النتيجة خلق عدة إختلالات في الاقتصاد كالفجوة القائمة بين الانتاج والاستهلاك ، بين الصادرات والواردات ، واتساع الفجوة بين الريف والمدينة وغير ذلك من الاختلالات التي أدت الى تفاقم الأزمة الاقتصادية .

وخلاصة القول أن سوء التخطيط والتنفيذ أديا الى إعاقة عملية التنمية وبالتالي التسبب في خلق أزمة حادة كان ضحيتها الانسان باعتباره المستهدف الرئيسي لعملية التنمية ، حيث انخفض الدخل الحقيقي للفرد الشئ الذي ترتب عليه انخفاض في مستوى معيشته ووصل الأمر الى حد عدم تمكنه من الحصول على أبسط احتياجاته المعيشية والملحة والمتمثلة في المقام الأول في الغذاء .

---

1 ـ نفس المصدر ص 10 .

2 ـ 2 ـ 2 ـ السياسات الخاطئة والمتقلبة

يقصد بها السياسات العامة التي تتخذها الدولة والتشريعات التي تصدرها وتؤثر في النهاية على سير التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة .

والسياسات التي إتخذتها الحكومات المتتابعة خاصة بعد انقلاب مايو 1969 م أدت الى تدهور كبير في بنية القطاعات الانتاجية . هذا التدهور نتج أساسا من التخبط وعدم وجود استراتيجية واضحة لتوجيه تنمية وتقدم الزراعة في السودان إضافة للتوجه اللاعلمي وغير المدروس في تحديد تلك السياسات .

أولا : السياسات العامة :

من أولى تلك السياسات غير المدروسة التي اتخذها نظام مايو هي سياسة تأميم ومصادرة جميع المصارف المحلية والاجنبية إضافة الى العديد من الشركات الاجنبية بحلول مايو 1970 م، وتبع ذلك تأميم الكثير من المحلات التجارية والمطاعم ودور السينما وبعض المساكن[1] . وقد هزت تلك التأميمات الاقتصاد السوداني هزا عنيفا لسنوات عديدة نسبة لاصدار قرارها دون دراسة مسبقة تحدد الهدف منها وكيفية إدارتها والدور الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه بالنسبة للاقتصاد الوطني . وفي غياب كل ذلك أصبحت تلك المؤسسات عرضة للنهب و السرقة . كما أدت هذه السياسة الى إحجام رأس المال الاجنبي والمحلي عن المساهمة في عملية التنمية . ورغم أن عملية التأميم تعتبر ايجابية الا أن الاسلوب الذي طبقت به في السودان كان عقيما أدى الى نتائج عكسية . وبعد عامين فقط أي في عام 1972 م[2] أصدر نظام الحكم قرارا يقضي

---

1 ـ منصور خالد ـ مصدر سابق ـ ص 36 .
2 ـ نفس المصدر ـ ص 107 .

باعادة ثلاثين شركة مؤممة أو مصادرة الى أصحابها الشئ الذي يؤكد ارتجالية القرارات الخاصة بالتأميمات •

ومن التجاوزات العديدة خلال فترة حكم النميري تلك التي مست الدستور نفسه ،فقد قام الرئيس بتجاوز المواد الدستورية واستبد الها بأوامر رئاسية مؤقتة لا تلبث أن تلغى بأوامر أخرى وهكذا دواليك دون حاجة لاصدارها في أغلب الأحيان • وأهم تلك التجاوزات ما مس المادة 8 من الدستور[1] ، والتي تتحدث عن إتفاقية أديس أبابا بين الحكومة والحركة المضادة في الجنوب والقاضية بالالتزام بالاتفاقية التي أجازت الحكم الذاتي لأهل الجنوب،وكان تجاوز النميري لتلك المادة بتقسيمه للجنوب الى ثلاثة أقاليم والغاء الحكم الذاتي ومجلس الشعب الجنوبي وكانت نتيجة ذلك اشتعال الحرب مرة أخرى • وتلك التجاوزات لم تشمل الدستور والقوانين فحسب بل شملت التدخل السافر في أعمال الأجهزة التشريعية والتنفيذية في البلاد •كل ذلك أدى الى عدم الاستقرار و خاصة من خلال التعديلات الوزارية المتكررة ،وغالبا ما يتم التعديل الوزاري في خلال أشهر فقط الشئ الذي لم يسمح للوزراء القيام بأعمالهم خاصة في تطبيق استراتيجية التنمية مع العلم بأن منهج التخطيط المركزي يعني الاستمرارية •

لذا فإن التعديلات المتواصلة قد عمقت من مشاكل البلاد ، كما أن السياسات المتبعة أصبحت تعكس في المقام الأول سياسة الوزراء المتعاقبين •كما أن النميري قد ذهب أبعد من ذلك بخوضه في الاعمال التنفيذية وباشرافه الشخصي على عدة وزرات مهمة كوزارة المالية و وزارة الزراعة و وزارة الدفاع وغيرها •

---

1 - نفس المصدر - ص96 •

جدول رقم (23)
المساعدات الامتيازية للسودان
بملايين الدولارات الامريكية

	1973	1974	1975	1976	1977	1978
أوربا الغربية	42,6	54,4	110,3	115,6	109,2	224,2
دول أوبيك العربية	3,3	80	188,3	253,2	111,3	71,7
دول شرق أوربا الاشتراكية	8,8	10,9	2	6,2	6,1	3, 3
الصين	7,6	9,2	3,4	2,8	2,7	-

المصدر: منصور خالد ـ السودان والنفق المظلم ـ قصة الفساد والإستبداد ـ الطبعة الأولى ـ 1985 . مالطا . ص 115 .

يبين الجدول الانخفاض الملحوظ في مساهمة الدول العربية في مساعدة السودان منذ عام 1977 بعد أن كان هدف كل العرب توجيه كافة إمكاناتهم لكي تستثمر في القطاع الزراعي في السودان لكي يكون قادرا على تغطية احتياجات كل الدول العربية في هذا المجال . وفي عام 1978 قررت كل من المملكة العربية السعودية والكويت عدم تقديم أي دعم للسودان الا بعد صدور شهادة من صندوق النقد الدولي تؤكد خلوه من الأمراض الاقتصادية .

واتصف نميري بتعامله مع المشاكل الاقتصادية بكثير من اللامبالاة فهو لا تهمه الأرقام ولا الحسابات وغالبا ما كان يتسبب هو في خلق تلك المشاكل بتجاوزاته المتكررة . كما أن سياسات الدولة غير الرشيدة نحو الموارد البشرية أدت الى تفشي البطالة في كل القطاعات والفئات بما فيها البطالة المقنعة في قطاع الخدمة العامة ومؤسسات القطاع العام .

وعموما فإن حكم مايو ممثلا في الرئيس كان يتبنى سياسات متقلبة ومتناقضة في غير مصلحة البلاد . ونتيجة لتلك السياسات أصبح السودان يعتمد أساسا على العون الخارجي ،الشئ الذي أدى الى إنتقال عملية تخطيط السياسات ومتابعة تنفيذها الى مؤسسات التمويل الدولية وعن طريق الدول المانحة ، تلك المؤسسات وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وضعت بعض الشروط المجحفة من بينها تخفيض قيمة العملة المحلية بنسب كبيرة ورفع الدعم عن السلع الأساسية وترتب على ذلك زيادة في مديونية البلاد وقد قدرت الديون بحوالي 3,8 بليون دولار في ديسمبر 1984 م ،موزعة كالتالي : ديون متوسطة وطويلة الأجل حوالي 2,7 بليون دولار ،ديون قصيرة الأجل بحوالي 600 مليون دولار ،وأخيرا ديون خاصة حوالي 500 مليون دولار .[1]

ونسبة لتبديد القروض في المجالات الاستهلاكية وليس في المجالات التنموية لم تستطع البلاد الوفاء بالتزاماتها في تسديد القروض وفوائدها . وعند مقارنة الناتج الاجمالي المحلي بالمديونية في عام 1984 م فيظهر أن الناتج الإجمالي المحلي قد بلغ 7,3 بليون دولار مقارنة بمبلغ 3,8 بليون دولار للمديونية . أما خدمة الديون فقد بلغت 1,16 بليون دولار في عام 84 / 1985 ،و 1,19 بليون دولار في عام 85 / 1986 [2] مقابل قيمة الصادرات والتي بلغت 3,817 مليون دولار عام 84 / 1985 و 7,844 مليون دولار عام 85/ 1986 . (راجع جدول 7) .

1- كمال عالم - ديون السودان الخارجية - مقترحات لتخفيف عبء خدمة الديون - أكتوبر 1985 - (غير منشور) - ص 2 .

2- نفس المصدر ، ص 2 .

ومما يزيد الموقف سوءا ما على السودان من متأخرات من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي وعدم تمكنه من سدادها ، وقد بلغت في أواخر عام 1984 م مائة مليون دولار تقريبا مقابل 162 مليون دولار كمتأخرات على بقية كل دول العالم .[1] وهذا يعني قفل باب الاستدانة أمام السودان من جميع الدائنين في العالم .

ثانيا : السياسات الزراعية :

واجهت المؤسسات الزراعية مشاكل عديدة في الفترة الاخيرة ومن المشاكل تلك السياسات التي تتبعها وزارة المالية في تعاملها مع تلك المؤسسات، ومنها سير العمل فيها بموجب قرار وزاري واصدار منشورات وزارية تطالب فيها المؤسسات بأن لا تعرض مقترحات الميزانية على مجالس إداراتها الا بعد مناقشتها واقرارها النهائي بواسطة وزارة المالية ، هذا بالرغم من أن قانون تأسيس تلك المؤسسات يكفل لها ذلك الحق .كما أن الوزارة كانت تطالب المؤسسات بتخفيض ميزانية التشغيل بنسب مئوية محددة دون مراعاة للمساحات المزروعة ومدخلات الانتاج المستوردة ويشمل ذلك المؤسسات التي تمول تمويلا ذاتيا ولا تلجأ للاستدانة من النظام المصرفي ورغم ذلك تقوم بتسديد أرباح على رأس المال للوزارة ومثال على ذلك المؤسسة العامة للزراعة الآلية . ويمكن تلخيص أهم السياسات التي أثرت على القطاع الزراعي فيما يلي :

1 ـ سياسة التخزين : ان التخزين يساعد على تحفيز الانتاج بمساهمته في تقليل الفاقد وتثبيت الاسعار وتحسين وضع الأمن الغذائي ،اضافة للاستعداد للمستقبل والاحتياط من الكوارث الطبيعية . ولكن الوضع في السودان يعكس النقص الكبير في وسائل التخزين من مخازن وصوامع للغلال والمحاصيل الاخرى ،مما يجعل

---

1 ـ منصور خالد ـ مصدر سابق - ص408 .

المنتج لا يتحصل على القيمة المجزية للمحصول الشئ الذي يجعله يمتنع عن التوسع والاهتمام بزراعته ·
ونسبة لاهمية التخزين تمت عدة دراسات أهمها دراسة شركة هاوالكندية في عام 1972 بتمويل من الصندوق الكويتي ·
وأكدت هذه الدراسة ضرورة اقامة وسائل تخزين حديثة (صوامع للغلال) في مناطق الإنتاج الرئيسية ومناطق الاستهلاك الكبرى ·
وقد قدرت الدراسة الفاقد من الحبوب بسبب إنعدام وسائل التخزين بحوالي 15- 20 % ·[1] ورغم تلك التوصيات فان طاقة التخزين لم تزد عن 200 ألف طن (مليون جوال ذرة تقريبا) في القضارف و 50 ألف طن في بورتسودان ،مع ملاحظة أن صومعة بورتسودان تعتبر صومعة مناولة أي تستخدم لإستلام الحبوب المصدرة والمستوردة · هذا بجانب المخازن (أي الوسائل العادية) في مناطق مختلفة من البلاد ،والتي لا تزيد طاقتها عن مليون طن أي ما يعادل نصف استهلاك البلاد ·[2] وفي السنوات الأخيرة من السبعينات وبداية الثمانينات تم تفريغ صومعتي القضارف وبورتسودان ، كما أفرغت المخازن في كردفان ودارفور (المناطق التي تأثرت بالمجاعة) ·
وقد كان إفراغ صومعة القضارف هو الاول من نوعه في تاريخ الصومعة ، والغريب في الأمر أن هذا التفريغ لم يتم لسد حاجة الاستهلاك المحلي بل احتكرته بعض البنوك ثم قامت بتصديره للخارج ·
وقد إرتفع الفاقد من الحبوب بسبب سوء التخزين في السنوات الاخيرة الى 30 % من الانتاج.[3]
إن تدهور الحالة الى هذا الحد يعتبر أمرا غريبا اذ كانت المشكلة في السبعينات عكسية تماما وتكمن في التخلص من الإنتاج الضخم من الذرة نتيجة للتوسع في الزراعة الآلية · وقد تقدم وقتها

---

1 ــ نفس المصدر ــ ص 415 ·
2 ــ نفس المصدر ــ ص 416 ·
3 ــ أهم البرامج والمشروعات لتنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية ــ مصدر سابق ص 26 ·

محافظ مشروع الجزيرة باقتراح يدعو لاستبدال زراعة الذرة في المناطق المروية بمحاصيل أخرى . ويمكن ارجاع عدم الاهتمام ببناء المخازن وبعملية التخزين الى الاهمال وانعدام الأولويات .

2- سياسة التصدير: المعروف أن السودان قطر زراعي يعتمد على الزراعة في الحصول على النقد الأجنبي وقد اتبعت سياسة تنويع الصادرات من المحاصيل في الفترة التي عقبت الاستقلال ، ولكن في السنوات الاخيرة لم تتبع سياسة تصدير متناسقة و متوازنة مع السياسات الانتاجية ومثال على ذلك الزيادة في الكميات المصدرة من الذرة في الفترة (79 /80 - 1983/82) و ذلك ما يوضحه الجدول رقم (24)

جدول رقم (24)

الصادرات من الذرة في الفترة (80/79 - 1983/82)

(بآلاف الأطنان)

83 / 82	82 / 81	81 / 80	80 / 79
260	320	341	55, 5

المصدر: منصور خالد - السودان والنفق المظلم - قصة الفساد والإستبداد . الطبعة الأولى 1985 - مالطا . ص 414 .

والملاحظ أن نسبة الصادرات من الذرة قد إرتفعت منذ بداية الثمانينات وقد بلغت في الفترة 80 - 1983 خمسة أضعاف ما كانت عليه في نهاية السبعينات ، وقد استمر تصدير الذرة حتى الاعلان عن المجاعة في عام 1984 م .

ق- سياسة التسويق والأسعار: إن لهذه السياسة أثر مباشر على العملية الانتاجية • ولكن فبالرغم من أن الحكومة تعلن سنويا حدا أدنى لاسعار المنتجات الزراعية حماية للمنتج وتقدم له سعر مجزى الا أن انعدام التمويل الفعلي وضعف الموارد المالية للمؤسسات والشركات الحكومية جعلها تعجز عن الشراء الشئ الذي جعل التجار يتحكمون في الاسعار والذي يؤدي بدوره الى تخفيض الاسعار الى حد أدنى من السعر المعلن • ورغم تطور الأسعار داخل قنوات التسويق فان ذلك لا ينعكس على دخل المنتج وذلك لضخامة هامش الربح والذي يعود للتجار والسماسرة • ورغم تدخل الدولة بحجة مساعدة المنتج الا أن تدخلها في عمل المزارع التقليدي قد أدى الى نفوره عن الزراعة وذلك من خلال تحديدها لأسعار أقل للمنتجات في القطاع المطري منها في القطاع المروي • ومثال على ذلك ما تم من تحديد لاسعار القطن الشئ الذي أدى الى انخفاض زراعة وانتاج القطن قصير التيلة في منطقة جبال النوبة • وكان تدخل الدولة أيضا عن طريق الشركات كشركة الصمغ العربي والتي كانت تحتفظ بفوائد كبيرة وتحجبها عن منتجي الصمغ العربي الشئ الذي ساعد في تدهور البيئة نسبة لعدم اهتمام المزارع بأشجار الصمغ وغير ذلك من الممارسات المماثلة وهناك ممارسات ناتجة عن سوء المراقبة خاصة وأن الحكومات المتعاقبة منذ نيل الاستقلال رغم ما شاب أعمالها من مساوئ - فانها كانت تحافظ على وصول الذرة للشعب وبأرخص الأثمان وأسهل الطرق • وكانت وزارة التجارة تصدر اعلانا واحدا في منتصف شهر أكتوبر من كل عام بعد أن تتجمع لديها تقارير المديريات عن إنتاج الموسم الزراعي تحدد فيه أسعار المحاصيل وخاصة الحبوب• وكانت الأسعار ملزمة لكل المناطق وكانت تحظى الذرة دائما أولوية في الترحيل ،الا أن سوء النقل مؤخرا أدى الى عرقلة عملية التسويق مما أدى الى تكديس المنتوج وفساده في

مناطق الانتاج .

4- السياسة الضريبية : إن فرض ضرائب ورسوم محلية وإقليمية دون مبرر قد أثر سلبا على الانتاج الزراعي وعلى أسعار المنتجات وبالتالي دخل المنتج . فقد كانت الحكومة تفرض رسوما على الطرق والكباري ورسوما على الانتاج الزراعي وما شابه ذلك . كما أن هناك رسوما تفرض على التجارة الخارجية منها ضريبة الصادر ، وبالرغم من سهولة تحصيل هذه الرسوم الا أن إحتكار تجار القطاع الخاص لعملية التصدير فسح المجال لعمليات التهريب الكثيرة ، حيث يكون السعر المعلن في الأوراق الرسمية أقل بكثير من السعر الحقيقي الذي يستلمه المصدر مما يقلل من حجم التحصيل الحقيقي من ناحية ويخفض من الدخل الحقيقي للمزارع من ناحية أخرى .

5 - سياسة الائتمان الزراعي : من المعروف أن خدمات الائتمان تساعد في التنمية الزراعية وذلك عن طريق توفير الأموال للمنتجين حتى يتمكنوا من زيادة الانتاج وتطويره . والهدف الرئيسي من الائتمان هو مساعدة صغار المزارعين بتوفير السيولة لهم . والمكلف بهذا الدور هو البنك الزراعي ، الا أن هذا البنك قد حاد عن دوره الأساسي ووجه معظم موارده الى أصحاب المشاريع الكبرى والتجار حيث بلغت نسبة ما قام بتسليفه عام 1980 للقطاع التقليدي ولصغار المزارعين 13 % فقط ، بينما ذهب الجزء الاكبر للتجار[1] بحجة أن الاستثمار في الزراعة التقليدية غير مأمون ويقلل من احتمال إسترداد الدين ، هذا بالرغم من أن قانون البنك الزراعي الصادر عام 1957 ينص على منح الاولوية والأفضلية لصغار المنتجين والجمعيات التعاونية .[2]

---

1 - أهم البرامج والمشروعات لتنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية - مصدر سابق ص 26 .

2 - نفس المصدر ص 27 .

2 ـ 2 ـ 3 ـ سوء الإدارة

الادارة هي " القدرة على تخطيط وتوجيه الموارد المادية والبشرية للحصول على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بأقل تكلفة وجهد ووقت ممكن ".[1]

فاذا كان هذا هو دور الادارة باعتبارها عجلة قيادة عملية التنمية الاقتصادية فان العكس هو أن سوء الادارة ونقص الافراد الاداريين المؤهلين يعني تعطيل تلك التنمية وزيادة مشاكلها . وقد صاحب انهيار الجهاز الاداري في السودان بداية الانهيار الاقتصادي نتيجة لتبديد الموارد المتاحة وعدم إستغلالها الاستغلال الأمثل .

والمعروف أن الجهاز الاداري هو الأداة التي تنفذ ما جاء في سياسة الدولة وفلسفتها خاصة أن الدولة هي التي تحدد مناخ الاقتصاد وتوجهاته . والسياسات المتعاقبة لنظام حكم مايو من تأميم ومصادرة الى انفتاح اقتصادي وغير ذلك من السياسات (راجع السياسات الخاطئة والمتقلبة) تدل على غياب فلسفة اقتصادية للنظام والتي انعكست بدورها على الجهاز الاداري . وتعتبر تلك السياسات سببا رئيسيا في تدهور مستوى الادارة . فقد أدى ذلك الى تفكيك جهازها وغياب منهج مدروس لتوجيه وتحريك العمل الاداري .

وبجانب تأثير تلك السياسات فإن الاقتصاد أصبح يسير وفقا لقرارات فوقية الشيء الذي أضعف سلطة اتخاذ القرار والذي أصبح يتخذ من فراغ ودون دراسة متأنية على جميع المستويات لمعرفة أثاره الاقتصادية والاجتماعية وتكلفته المالية ومقارنته مع مختلف البدائل الأخرى ودون مراعاة للاولويات : كل ذلك أدى الى إنعدام احساس الاداريين بالمسؤولية وعدم جديتهم في أداء الواجب الشيء الذي أدى الى زيادة التسيب في كثير من مؤسسات الدولة . كما أن الجهاز الاداري لم يتمتع بالاستقلالية في النواحي الادارية والمالية مما أدى الى افراغ مفهوم الادارة من محتواه .

---

1 ـ أحمد حسن الجاك ـ كفاءة الجهاز التنفيذي الحالي لادارة دفة الاقتصاد القومي خاصة على مستوى الوزارات والمصالح الحكومية ـ يناير 1966 ـ (غير منشور) ـ ص 2 .

ومن أكبر الأجهزة الادارية التي كرنت في عهد مايو تلك المرتبطة بنظام الحكم الشعبي لعام 1971[1] والرامي لنقل أغلب السلطات الادارية من المركز الى المديريات التسع المتبقية (الاستوائية ،بحر الغزال ،أعالي النيل ،كردفان ،دارفور ،كسلا ، النيل الأزرق ،البحر الاحمر والشمالية) • ويقوم الحكم الشعبي على المجالس الشعبية ،وكل مجلس يكمن دوره في ادارة مجالات الصحة والزراعة والطرق والاسكان وتخطيط المدن والتنمية الاجتماعية • على مستوى كل منطقة • فاذا كان هذا هو الهدف الرئيسي من العمل بقانون الحكم الشعبي ،فان الواقع أكد عكس ذلك ،حيث أصبح مجالا لتوسيع سلطة رئيس الدولة تحت شعار اللامركزية (خاصة وأن الحكم الشعبي قد انتزع السلطة من أيدي زعماء القبائل) وبالتالي أصبح الرئيس على رأس جهاز تنفيذي بحجم البلاد ، وعليه قام بتعيين محافظين للمديريات محاباة ومحسوبية مما أدى لتعاقب أعداد كبيرة من المحافظين (بمعدل محافظ كل عام) الشيء الذي لم يمكن أي محافظ من تنفيذ برامجه الموضوعة والخاصة بتنمية وتطوير المنطقة المعنية عن طريق التعبئة الشعبية • وقد تركز إهتمام مسؤولوا المجالس على تحقيق مطالبهم الشخصية من توزيع تراخيص أراضي لغير المستحقين وتوزيع المواد التموينية •

ورغم فشل الحكم الشعبي في القيام بدوره الأساسي فإن الاتحاد الاشتراكي الحزب الحاكم والاوحد لم يتدخل لمراجعة التجربة وتصحيحها بل اكتفى بطرح الشعارات الفضفاضة •

هذا بصفة عامة ،أما فيما يخص سوء الادارة على مستوى القطاع الزراعي فله عدة أسباب إضافة لما ذكر سابقا • وعلى قمة تلك الأسباب عدم التنسيق بين القطاع الزراعي ووزارة الزراعة من جهة وبين الاجهزة الخاصة بهذه الوزارة من جهة أخرى ، خاصة وأن عدة

---

1 ـ منصور خالد ـ مصدر سابق، ص 67 •

وزارات كانت تشرف على القطاع الزراعي كوزارة المالية و وزارة التجارة ٠ و بالرغم من محاولة التنسيق بين هذه الوزارات في منتصف السبعينات ،الا أن الواقع يؤكد عدم وجود علاقات تنظيمية تساعد على الاداء الزراعي السليم حيث يلاحظ أن الأسعار الزراعية تحددها وزارة التجارة إضافة لاشرافها على تصدير واستيراد السلع الزراعية ،بينما يقوم البنك الزراعي و الذي تشرف عليه وزارة المالية بتمويل العمليات الزراعية ،أما مؤسسات التسويق فيتقاسمها وزراء المالية و الزراعة و التجارة ،حيث تتبع مؤسستا الحبوب الزيتية و الصمغ العربي لوزير التجارة و مؤسسة القطن لوزير المالية و مؤسسة تسويق الماشية لوزير الزراعة ٠ ذلك التضارب جعل مؤسسات الخدمات الزراعية في السودان ذات فاعلية محدودة رغم أن دورها الطبيعي هو انجاح العملية الزراعية بأقل جهد وأقل تكلفة و ذلك بتوفير كل ما يلزمها ،الا أن عدم وجود خطة عمل شاملة أدى الى عزلة الادارات وعدم التنسيق و التكامل فيما بينها ٠ هذا بالاضافة الى ضعف إمكاناتها مما أدى الى تخبط تام و ازدواجية كان نتاجها الطبيعي غياب تلك الادارات، ومنها على سبيل المثال :

١ـ هيئة البحوث الزراعية :

و هي هيئة شبه مستقلة تتبع لوزارة الزراعة وتعمل على إجراء البحوث العلمية و التطبيقية في مختلف مجالات الزراعة بهدف تحسين مستوى الغذاء و زيادة الدخل القومي كماً وكيفاً و هذا بالعمل على إيجاد محاصيل بديلة أكثر جودة من المزروعة حاليا ٠ والعمل على وقاية الانتاج الزراعي من الامراض و الآفات الزراعية ٠ وبالرغم أن تركيز الدراسة و البحوث قد كان منصبا على الزراعة المروية فان انجازات تلك الهيئة كانت مرضية نسبيا الا أنه وفي السنوات الاخيرة زادت الفجوة بين الدراسات التقنية و التطبيق الاقتصادي لتلك النتائج و هذا نتيجة للانفصال بين الباحث و المزارع الشئ الذي حال دون تطبيق تلك البحوث

أ ونقل مشاكل المزرعة للبحث بالاضافة الى نقص الدعم وسوء الإشراف.

2- إدارة إكثار البذور:

وهي الهيئة المسؤولة عن وضع سياسة عامة لانتاج وتوزيع بذور المحاصيل الزراعية (عدا القطن) على كل الاراضي الزراعية في البلاد . والمعروف أن البذور هي أقل المدخلات تكلفة لانتاجها محليا كما أنها المدخلات الوحيدة التي يزداد حجمها كلما استخدمت. ولكن الواقع يؤكد أن وضع الهيئة الاداري المتردي جعلها لا تتمكن من توفير أكثر من 5 % من إحتياجات البلاد من البذور المحسنة.[1]

3- إدارة وقاية النباتات:

يتمثل دورها وأهميتها في حماية المحاصيل من الآفات. ولكن الادارة لم تقم بأي جهود في مكافحة الآفات والتي أتلفت كميات كبيرة من الانتاج في السنوات الاخيرة هذا مع ملاحظة أن الآفات تعتبر من أسباب المجاعة المباشرة المساعدة (راجع الآفات الزراعية في الأسباب المساعدة للمجاعة).

4- إدارة الارشاد الزراعي:

لم تقم هذه الادارة بدورها في عملية التنمية الزراعية والريفية لغياب الاستراتيجيات التنموية وما يتبعها من سياسات عامة تؤثر في تحديد سياسات وأهداف العمل الارشادي. والملاحظ وجود عدة معوقات كانت تقف في وجه الادارة متمثلة في وجود تنظيمات ارشادية موازية ومنفصلة في بعض المؤسسات نتج عنها تداخل الاختصاصات.

1- أهم البرامج والمشروعات لتنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية - مصدر سابق - ص 23.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان انعدام الصلة بين الاقليم والمركز وبين المزرعة والمنتج وانعزال المشاريع الزراعية الكبرى عن المركز والمؤسسات الزراعية عن المزرعة وتضخم الاجهزة الادارية لتلك المشاريع بصورة عشوائية في نفس الوقت الذي تقلصت فيه الوحدات الخدمية داخل كل مشروع نتج عنه انخفاض في انتاجية هذه المشاريع والانتاجية الفردية للمزارع بجانب التضخم في تكاليف الانتاج .

ورغم المسؤوليات المتزايدة للعاملين بالقطاع الزراعي فإن مداخيلهم لم تواكب تلك المسؤوليات وأدى ذلك الى زيادة حالة عدم الرضى وبالتالي أثر سلبا على الاداء العام .

وعموما فان سوء الادارة جعل المسؤولين لا يدركون الكوارث الا بعد وقوعها والامثلة على ذلك كثيرة منها ما حدث في عام 1983 عندما أصبحت المياه غير صالحة للشرب والذي أرجعت السلطات سببه الرئيسي للترسبات في مياه النيل والناتجة عن فيضان مياه النيل والذي بلغ 70 % مما كان عليه في العام السابق .[1]
وإدعت السلطات أن هذه حالة طارئة لن تستمر لاكثر من أيام معدودات وأن هيئة توفير المياه قد إتخذت الاحتياطات اللازمة للقضاء على ذلك في المستقبل حيث وصلت الى ميناء بورتسودان مضخات جديدة ذات مواصفات جيدة حيث تقوم بسد النقص الفني للمضخات الحالية .

وخلاصة القول أن سوء الادارة على مستوى كل المؤسسات والادارات كان عائقا لسيرها الشئ الذي أثر بالسلب على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة .

---

1 ــ منصور خالد ــ مصدر سابق ص 400 .

2 ـ 2 ـ 4 ـ تفاقم ظاهرة الفساد

لقد كان النميري يعمل بمقولة القوة ليست في تدمير الاخرين بل في افسادهم، وعليه إنتهج الفساد سياسة في الحكم واحتضن مجموعة المفسدين، مما أدى الى تشجيع طائفة المنفعيين وازداد النفاق وتضاعف الفساد حتى شمل أغلب فئات الشعب السوداني . والنتيجة كانت انهيار شامل في جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي الذي تضاعفت مشاكله وخاصة مشكلة الديون وانعدام ضروريات الحياة من غذاء وصحة ..... الى غير ذلك .

ومن أخطر المجموعات المفسدة التي التفت حول النميري مجموعة القصر الجمهوري . وهي مجموعة لا تعمل عبر مؤسسات الدولة بل تدعي بأن هذه المؤسسات تشكل قوة تهدف الى القضاء على سلطة الرئيس، وهذا ما يؤمن به الرئيس نفسه . وقد تضاعفت الخلافات بين أهل القصر من جهة والقائمين على الجهاز التنفيذي من جهة أخرى، وعليه عملت المجموعة على التدخل في تقرير مصير مشاريع ليست من اختصاصها ودون اللجوء للجهات المسؤولة . ومثال على ذلك ماتم في عام 1974 م[4] حيث اتفق أحد رجال القصر مع شركة يوغسلافية على اعادة تشييد خزان جبل أولياء على النيل الابيض من أجل توليد الطاقة الكهربائية وتوفير مياه الري وتربية الأسماك وتشجيع السياحة على أن يقوم البنك الدولي بتمويل المشروع.

---

1 ـ نفس المصدر ـ ص130 .

وقد اعترض مسؤولوا وزارتي التخطيط والري على هذا المشروع باعتباره لا يعد من أولويات خطة التنمية خاصة وأن معونات البنك الدولي كانت موجهة لمشروع الرهد الزراعي .

ومن الممارسات المشبوهة لنميري ومجموعة القصر فسح المجال لرجل أعمال عربي[1] للعبث في الاقتصاد السوداني كما يشاء . وقد كانت المعلومات ترد الى رجل الاعمال عن كل المشاريع المراد اقامتها وذلك قبل اعلانها رسمياً .
ورغم أن دخول رجل الاعمال كان يهدف استثمار أمواله في السودان،الا أن أولى أعماله تمثلت في الاستيلاء على قرض وفرته للسودان وضمنته المملكة العربية السعودية وهو عبارة عن مبلغ 200 مليون دولار لدعم الاحتياطي من العملات الصعبة وهي عملية متبعة منذ الستينات وتتم عادة مقابل رسوم خدمات اسمية عبر بنك السودان ووزارة المالية ومؤسسة النقد السعودية . وقد ارتأ المسؤولون السودانيون أن تكون هذه المرة في شكل وديعة لبنك السودان أو قرض طويل الامد بدلا من الدعم المتقطع حتى يتم تمويل مشاريع التنمية[2] . وما كان على رجل الاعمال العربي الا أن يقترح التفاوض باسم السودان لنيل القرض واستغلاله لتوفير حوالي بليون دولار للسودان وقد سانده الرئيس ومجموعة القصر . وقد أمر الرئيس المؤسسات المعنية (بنك السودان ـ وزارة المالية) بعدم التدخل وأصبح الامر سرا بين الرئيس ورجل الأعمال . وقد قام الاخير بالتفاوض مع عدة مصارف أوربية لمنح القرض بفوائده باهظة و متفاوتة ،على أن يسدد القرض خلال سبع سنوات مع فترة سماح مقدارها ثلاث سنوات .

1ـ عدنان خاشقجي رجل الأعمال السعودي المعروف .
2ـ نفس المصدر ، ص 154 .

واضافة لاسعار الفائدة المتفاوتة بلغت العمولات أربعة ملايين من الدولارات،[1] وقد تحصل المتفاوض على أتعاب من البنوك بجانب أرباحه من السوداني. كل ذلك أثار غضب المسؤولين في المملكة العربية السعودية، وأثار خوف وريبة البنك الدولي الذي أكد بديره أن قبول الصفقة رغم أسعار فائدتها الباهظة دليل على سوء الادارة أو الفساد. وعلى كل الاحوال يأتي تحفظ البنك من منح السودان قروضا مفضلة نتيجة لتبديد الاموال بهذا الأسلوب. ورغم تحفظ البنك لكنه أبدى استعداده لمنح هذا القرض بسعر فائدة ثابت ويقل عن السعر السائد في السوق وبدون رسوم خدمات وعمولات، ولكن تجاهل النميري للأمر جعل القرض ساري المفعول بكل شروطه المجحفة. ووفقا لذلك تحصل رجل الاعمال على المبلغ الذي ضمنته المملكة العربية السعودية بسعر الفائدة الباهظ وقام بإيداع مقدار 10 ملايين دولار في الخارج بحجة حماية الثروة، ونتيجة لذلك استلمت مؤسسة التنمية السودانية مبلغ 190 مليون دولار فقط بدلا من 200 مليون دولار تمثل المبلغ الاصلي للقرض.[2] وقد ادعى النميري بأن القرض عبارة عن هبة من المملكة وذلك إعتمادا على معلومات من رجل الاعمال. ولكن عندما حان وقت السداد رفضت المملكة العربية السعودية التفاوض في أمر التنازل عن القرض، ولكنها وافقت على تسديد أصل الدين بقرض جديد على أن يتحمل السودان سداد الفوائد والتي زادت على الدين نفسه. وكانت النتيجة أن تحمل السودان أكثر من مائتي مليون دولار كأسعار فائدة.

1- نفس المصدر، ص 156 .

2- نفس المصدر، ص 164 .

وقد ذهب النميري أبعد من ذلك بتفويضه تفويضا كاملا لوزير الشؤون الخاصة (وهو من رجال القصر المقربين اليه) حتى ينفذ كل العقود واتفاقيات الإعتمادات المالية اللازمة لمشاريع التنمية وعليه أصبح اقتصاد السودان تحت قبضة الوزير يفعل به ما يشاء ٠

ومن المشاريع الاخرى التي أجهضها رجل الاعمال العربي مشروع مصفاة البترول على البحر الأحمر والتي برمجت على اثر أزمة الطاقة الحادة في عام 1973 م[1] والتي أثرت على السودان كغيره من الدول ، وقد سعى المسؤولون الى التشاور والتفاوض مع إيران والمملكة العربية السعودية لتوفير النفط للمصفاة القائمة في بورتسودان اضافة الى الاتفاق مع المملكة على إنشاء مصفاة صغيرة أخرى بسعة 30 ألف برميل في اليوم[2]، اضافة الى شراء بعض أسهم المصفاة القائمة بعد أن يمتلكها السودان (وهي ملك لشركة شل) ٠ وكان الهدف أن امتلاك المملكة العربية السعودية لبعض الاسهم في المصفاتين هو التزامها بتوفير النفط الخام على الدوام ٠ وحسب الخطة فان المصفاتين سوف توفران أكثر من 50 ألف برميل في اليوم مما يؤدي الى توفير 20 ألف برميل تستخدم في تشغيل المشاريع الزراعية والصناعية ٠[3]

وعندها اقترح رجل الأعمال العربي أن ينشئ مصفاة كبيرة طاقتها خمسة أضعاف طاقة المصفاة المخطط إنشاؤها وزعم أن ذلك سوف يسد احتياجات السودان ومعظم دول شرق افريقيا ، وادعى بأن المملكة العربية السعودية سوف تدعم المشروع وتوفر له النفط الخام بأسعار تفضيلية ٠ وقد خطط انيل بعض

---

1 ـ نفس المصدر ـ ص 168 ٠
2 ـ نفس المصدر ـ ص 170 ٠
3 ـ نفس المصدر ـ ص 171 ٠

العمولات عند شراء المصفاة وعند تشغيلها وادارتها • وقد كانت الخطة الثانية أن وقع وزير الشؤون الخاصة نيابة عن حكومة السودان عقد مع شركة "ترياد ناغت" والتي يملكها رجل الاعمال لبناء مصفاة تقتسم الحكومة والشركة أسهمها بالتساوي على أن توكل الشركة جهة ما لاعداد دراسة الجدوى وتقتسم التكاليف مع الحكومة • ورغم تحذير رجال المؤسسات السودانية والسعودية مضى النميري ليضع حجر الاساس للمصفاة الوهمية وبالطبع فإن البحر الاحمر لم يشهد غير ذلك الحجر، كما أحجم السعوديون عن انشاء المصفاة الصغيرة التي اتفقوا عليها مع رجال المؤسسات السودانية •

ورغم فشل هذه المشاريع وغيرها كثير، وتأثيرها السلبي على الاقتصاد السوداني فان النميري ووزير شؤونه الخاصة واصلا العمل في هذا المنحنى وكان هذه المرة عن طريق رجل أعمال كوري (رئيس شركة داوو) • وقد أعلن النميري أن كوريا الجنوبية سوف تساهم بالملايين للتنمية في السودان وذلك في مجالات الطرق والزراعة والصناعة •••• وغيرها • ولتأكيد حسن النية قام رجل الأعمال الكوري بفتح مكاتب لشركة داوو في الخرطوم واختار لها البناء كمجال للعمل • وأول مشروع كان مخططا هو انشاء مجمع سكني بالخرطوم يستخدم لايواء رؤساء الدول الذين سوف يأتون الى الخرطوم ليشاركوا في مؤتمر القمة الافريقي، ثم يصبح بعد ذلك مجمعا للسكن الفاخر وقد أسموه بقصر الصداقة أسوة بقاعة الصداقة التي شيدت وفق قرض قدمته الصين للسودان • وعلى ذكر قاعة الصداقة يجب التذكير بأن شروط هذا القرض تجعله يقترب من الهبة نسبة لطول فترة السداد والتي تبلغ 70 عاما[1]

---

1 ـ نفس المصدر ـ ص 251•

إضافة لرسوم خدمات اسمية • وقد تم توفير العملة المحلية عن طريق عائدات مبيعات المنتجات الصينية في السودان والتي تسدد بنفس الطريقة • وفي هذا الاطار فقد تم التعاون مع الصين عن طريق المؤسسات الحكومية • أما المجمع السكني الكوري فقد تحول فجأة الى فندق ودخل بالتالي تحت إشراف وزير الشؤون الخاصة الذي كان مسؤولا في نفس الوقت عن هيئة السياحة • وعندها إعترض وزير المالية بحجة أن المشروع من أساسه لم يكن ضمن مشاريع التنمية • أما وزير الأشغال فقد دعا لاعادة النظر في تقديرات المشروع بأكمله وذلك بناءا على إستشارة فنيي الوزارة والذين اكتشفوا ارتفاعا في التقديرات يبلغ 40 % • وقد أصر النميري على الاستمرار في المشروع، حيث تم التوقيع على العقد بين وزير الشؤون الخاصة ورجل الأعمال الكوري بعيدا عن المؤسسات الحكومية المعنية • وبعد عدة سنوات جاء الكوريون كغيرهم من الدائنين يطالبون بتسديد ديونهم مع العلم بأن الدائنون الآخرون كانوا قد ساهموا في مشاريع التنمية (زراعة، صناعة، نقل، •• وغيرها) ، ولكن نميري أمر بأن تسدد ديون الكوريين أولا وبسلع قابلة للتصدير، ومعنى ذلك أن تتوقف المؤسسات الاخرى عن الاستمرار في تمويل مشاريع التنمية • كل ذلك نتج عنه إنحدار في الاقتصاد السوداني من سئ الى أسوأ وتضاعفت المشاكل خاصة مشكلة المديونية • وفي بداية الثمانينات وعندما بلغ الأمر ذروته وتحت ضغط صندوق النقد الدولي اضطرت الحكومة أن تستعين بمستشار خاص لتحديد حجم مديونية البلاد • وقد أرسل المستشار برقياته لكل دائني السودان لمعرفة التفاصيل وذلك نسبة لعدم المام بنك السودان بديون السودان والتي كان يتم الاتفاق عليها في القصر دون علمه وأخذ مشورته وفي أغلب الأحيان بالرغم من تحفظاته • وقد تم توقيع كل

الاتفاقيات من قبل وزير الشؤون الخاصة بعد اعداد ها من قبل الخبراء الاجانب. وكانت النتيجة اجهاض لمخططات التنمية .

وبعد أن أوصل النميري الاقتصاد الى قمة الفساد ألحقه بالمحسوبية وذلك بادخال أهل داره وعشيرته في اللعبة .

وبعد أن وصل الحال بالسودان الى هذه الدرجة من الانهيار عمل النميري على اغراق بعض الضباط في الفساد حتى لا ينقلبون عليه وخصوصا بعد مواجهتهم له واعتراضهم على سياسته ، وكانت أداته لذلك هي إنشاء مؤسسة أسماها بالمؤسسة الاقتصادية العسكرية . وحسب زعمه أن هدف هذه المؤسسة هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للجيش أي توفير احتياجاته من العتاد العسكري ، ولكن نشاط المؤسسة إمتد ليشمل الشؤون الاقتصادية المدنية وبالخصوص التجارية . وأول عمل قامت به المؤسسة هو ضم المؤسسات المؤممة والتي حققت نجاحا بعد الاصلاحات التي أجريت عليها . وقد اتضح أن هدف النميري في هذه العملية ليس الانتاج أو الاستفادة من الكفاءات العسكرية في مجال التسيير والانضباط وانما استغلال المؤسسات القائمة خاصة التجارية ذات العائد المضمون والسريع. ثم إتسع نشاط المؤسسة العسكرية ففتحت لها مكاتب تجارية في المغرب وبريطانيا . وقد تم ذلك في نفس الفترة التي أمر النميري فيها باغلاق اثنين وعشرين سفارة للسودان بالخارج بما فيها من مستشارين اقتصاديين وذلك لاسباب اقتصادية . وقد تعرضت المؤسسة لهجوم عنيف من مجموعة باريس الاستشارية للبنك الدولي لطبيعة نشاطاتها الملتوية وأثرها الضار على مسار الاقتصاد السوداني . وتعرضت أيضا لهجوم من الادارة الامريكية نسبة للفساد الذي رافق أعمالها ، وقد كادت أمريكا أن تسحب شحنة قمح متوجهة للسودان عندما علمت أن المؤسسة العسكرية هي التي تقوم باكمال اجراءات استيرادها .

وبعد ها عزمت المؤسسة على توسيع أعمالها لتشمل مجالات الصناعة والنقل والبنوك والاسكان وعملت بذلك على مناقشة مشاريع مدرجة ضمن برامج استثمار القطاع العام. وأحيانا كانت تحمل عكس متطلبات هذا البرنامج وخارج أهدافه.

وكما سبق ذكره فان صفقات النفط قد كلفت السودان الملايين كاكراميات وعمولات كما كلفته خسارة المتعاملين الأساسيين معه كالكويت والعربية السعودية. فبالنسبة للكويت فقد ظل يصدر للسودان المواد البترولية المكررة في السنوات الاولى من الثمانينات على شحنات سعة كل منها 20 ألف طن، الشحنة الأولى تم التعاقد عليها مباشرة بين الحكومتين وقد بلغت قيمتها 8 مليون دولار، أما الشحنتين الثانية والثالثة فقد تم شراؤهما عن طريق الوسطاء ودفع مقابلهما مبلغ 10و12 مليون دولار على التوالي. ولم تسدد الصفقة المباشرة بل تم تسديد الصفقتين قبل فترة طويلة، وهكذا خسر السودان 6 ملايين دولار وخسر آخر متعامليه الحقيقيين.[1]

ورغم ما وصل اليه الحال في السودان الا أن النميري إستمر في تجديد ولاياته الواحدة تلو الاخرى وقد ساندة في ذلك أصحاب المصلحة الحقيقية بوقوفهم ورائه وتأييدهم له، فمنهم الراغب في مواصلة النهب، ومنهم الطامحون في السلطة، وآخرون يعتبرون أن وجود النميري هو تأمين لمسار حياتهم السياسية.

وقد تعدى الفساد السلطات العليا الى أدنى المستويات مما أدى الى نهب وتخريب كل المشاريع الانتاجية. ومن خلال ذلك اغتنت الاقلية بينما أصبحت الغالبية من أفراد الشعب لا تجد حتى الغذاء. وقد ساءت الخدمات في المشاريع

---

1 ـ نفس المصدر ـ ص 403 .

الزراعية بسبب الفساد ، ومثال على ذلك تعطيل خدمات الاتصال بين مهندسي الري والقناطر وسلطات الزراعة رغم أن وسائل الاتصال كانت متوفرة في مشروع الجزيرة منذ بداية العمل فيه مما كان يوفر للمسؤولين الحد الأدنى من الاتصال بغرض التوجيه والمراقبة ، وقد اختفت تلك الوسائل بفعل الانسان .

ومن يتتبع الاسباب غير المباشرة للمجاعة يلاحظ أهميتها وتكامل مهامها مع الأسباب المباشرة في خلق تلك الظاهرة . وكما سبق ذكره فان دور الاسباب غير المباشرة كان كبيرا لان انخفاض انتاجية المحاصيل الزراعية والناتج عن عدم الاستعداد لمواجهة الكوارث وسوء الادارة والفساد كانت كلها أسباب أوصلت الاقتصاد السوداني الى ضائقة كبرى وأزمة يصعب علاجها . وتزامن ذلك مع الظروف الطبيعية من جفاف وتصحر وممارسات الانسان من رعي جائر وزراعة غير منظمة مع غياب الارشاد الزراعي وعدم توعية المزارعين والرعاة ، كل هذه الأسباب تجمعت وأدت الى تأزم الوضع الى درجة انعدام الغذاء لدى غالبية السكان أي تعرض هؤلاء للمجاعة . ورغم تحسن الأحوال الطبيعية وتساقط الامطار في السنوات التي تلت عام 1984 الا أن الوضع في السودان مازال على ما هو عليه مما يؤكد أن الجفاف والتصحر وحدهما لا يشكلان السببين الرئيسيين لظاهرة المجاعة ، خاصة اذا علم أن خريف عام 1988 قد جاء بفيضانات شديدة لم تشهدها البلاد منذ 50 عاما [1] ، كانت نتائجها تدمير الأراضي الزراعية والطرق إضافة لتعرض آلاف السكان خاصة في العاصمة وضواحيها للمجاعة والتشرد .

أما حرب الجنوب التي مازالت مشتعلة فقد استمر تأثيرها السلبي على السكان في الجنوب والذين يموتون يوميا من

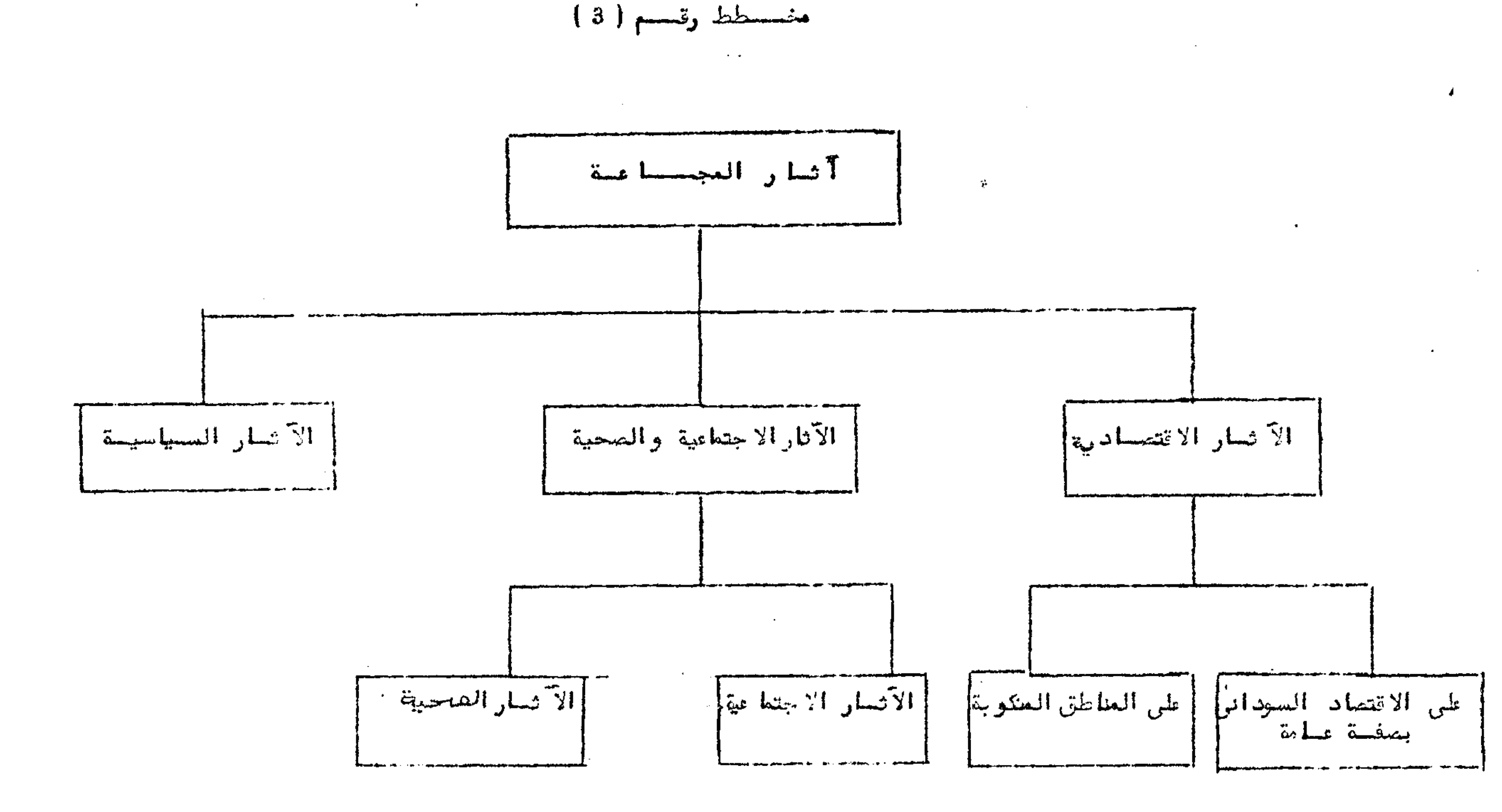
---

1 ــ مجلة الحوادث الأسبوعية ــ لندن ــ 7 أبريل 1987 ص 46 .

الجوع والامراض نتيجة للحصار الذي ضرب حولهم، وأكثرهم قد أصبحوا متشردين ·

كما أن لعدم الاستقرار السياسي واستمرار الازمة السياسية دور بارز في تأزم الوضع الاقتصادي في السودان، إضافة للارث الثقيل الذي خلفه حكم النميري من انهيار إقتصادي وتضخم وغلاء في المعيشة، وفساد المسؤولين والادارات وغير ذلك· والملاحظ أن التناحر القائم حاليا بين الاحزاب وتسابقها لكرسي الحكم قد زاد الأمر تعقيدا وسوءا ولم يدع للوزارات والتي تم تشكيلها مرات عديدة منذ استلام الاحزاب للحكم الفرصة لمحاولة حل الأزمات التي خلفها النميري وقد إستمر الحال على ما كان عليه· وعليه فاذا لم تنتبه الحكومة والأحزاب للوضع المتردي فسوف تتكرر كارثة عام 1984 وربما بصورة أشد وطأة، مادام الاقتصاد السوداني في وضع لا يمكنه من الصمود أمام الكوارث الطبيعية من فيضانات وجفاف وآفات زراعية ·

مخـــطط رقـــم (3)



نتيجة لتزامن شح إنعدام الأمطار والممارسات الخاطئة التي أدت الى تصحر الأراضي الزراعية والرعوية مع الأزمة الاقتصادية في السودان بسبب السياسات الخاطئة والفساد الذي أصبح السمة البارزة في الحكم اضافة لسوء الادارة ،تأثرت من جراء ذلك أعداد كبيرة من أهل السودان .
وقد تعددت آثار المجاعة الجانب الاجتماعي لتشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية . وفي هذا الفصل سوف تتم دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لظاهرة المجاعة كل على حدة رغم التداخل الشديد فيما بينها ثم التطرق للمحاولات والجهود المبذولة لازالة تلك الآثار . وذلك حسب المخطط رقم (3)

3 — 1 الآثار الاقتصادية

يمكن القول مجازا أن ظاهرة المجاعة كانت متواجدة ولكنها لم تكن بالصورة التي ظهرت بها في عامي 1984 و 1985 ،ومن الممكن تسميتها قبل ذلك بسوء التغذية لعدم توفر السعرات الحرارية الكافية لكل فرد في اليوم . وعليه فإن الدراسة قد تشمل في بعض الاحيان أعواما سابقة لعام 1984 وما تلاه من أعوام . وسوف تتطرق الدراسة لتأثير المجاعة على الاقتصاد بصفة عامة والمناطق المتأثرة على وجه الخصوص.

3 - 1 - 1 - التأثير على الاقتصاد السوداني بصفة عامة:

بما أن الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد السوداني حيث يعتمد عليها أساسا في الحصول على النقد الاجنبي ومعيشة غالبية السكان (راجع الفصل الاول)، فانه من المؤكد أن تدهورها يؤثر على الاقتصاد ككل ويجعله يعاني مجموعة من السلبيات والمشاكل متمثلة أساسا في ندرة انتاج الحبوب، زيادة معدلات التضخم، ارتفاع كبير في تكاليف المعيشة، سيطرة السوق الموازي (الأسود) والقطاع الطفيلي على السوق، ارتفاع حاد في الديون الخارجية، عجز ضخم في الميزان التجاري، وغير ذلك. ويجب التأكيد بأن تلك الامراض الاقتصادية ليست وليدة المجاعة فحسب بل هي نتيجة أيضا للازمة الاقتصادية التي ذكرت أسبابها سالفا والتي شلت المجاعة ذروتها. لذا فان ظهور المجاعة قد أدى الى تفاقم هذه الأمراض وبلغت درجة من الخطورة تستدعي العمل الجاد والدؤوب للتصدي لها نسبة لتأثيرها على مجمل النواحي وبالخصوص النواحي الاقتصادية.

ويمكن تلخيص مشاكل الاقتصاد السوداني الناتجة عن المجاعة في النقاط التالية:

1 - انعكس تأثير المجاعة السلبي على الانتاج الزراعي في المواسم الزراعية التي تلت موسم 84 / 1985 رغم تحسن الامطار، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها هجرة سكان المناطق الزراعية عن أراضيهم مما جعل الاستفادة من المواسم الزراعية شبه معدومة اذا علمنا أن اقتصاد السودان يعتمد على القطاع المطري بنسبة كبيرة لانتاج

أغلب المواد الزراعية، فهو يساهم بأكثر من 60 % من جملة انتاج الذرة وكل انتاج الدخن[1] اذن فان عدم العودة و تأخرها في بعض الاحيان قد أدى الى خسارة كبيرة في الانتاج الزراعي ومازال الوضع على حاله حتى اليوم حيث أصبحت عودة أغلب المهاجرين الى أراضيهم جد صعبة، الشئ الذي أدى الى انخفاض الايدي العاملة في تلك الاراضي ولا يجب تجاهل دور الاعداد الكبيرة التي ماتت بسبب الجوع في ذلك الانخفاض وهنالك أيضا عدم توفر المدخلات الانتاجية لانشغال المسؤولين بتوفير المواد الغذائية الضرورية لانقاذ الجوعى وهذا أدى الى ضعف التمويل لما سواه بما في ذلك مدخلات الانتاج . ورغم توفر جزء منها عن طريق الاستيراد والمنظمات التطوعية الا أنه لم يصل لمناطق الانتاج في وقته وذلك يرجع أيضا لانشغال وسائل النقل مع قلتها في نقل المواد الغذائية لإغاثة المتضررين في المناطق المختلفة من السودان . ويوجد عاملا هاما آخر يتمثل في توجيه جل الجهود لانتاج الغذاء مما أضعف انتاج المحاصيل النقدية التي توجه للتصدير لجلب العملات الصعبة . وذلك ما حدث في مشروع الجزيرة الاول في السودان والذي يروي ريا صناعيا ويعمل في انتاج القطن بالمرتبة الأولى . الا أن الجهود تركزت فيه لانتاج المحاصيل الغذائية كالذرة والقمح والتي كان يتميز بانتاجها القطاع المطري ، ذلك لتوفير الغذاء في المدى المتوسط للمتضررين .

1ـ العرض الاقتصادي 84 / 85 ـ مصدر سابق ـ ص 24 .

والجدول (25) يبين موقف الانتاج في مشروع الجزيرة في موسم 85 / 1986 ومقارنة ذلك بموسم 84 / 1985

جدول رقم (25)

انتاج مشروع الجزيرة لموسمي 84 / 85 و 86/85

(المساحة بآلاف الأفدنة والانتاج بآلاف الاطنان)

الموسم / المحصول	84 / 85		85 / 86	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
القطن	464,8	107,9	400,5	63,1
الذرة	420,1	147	578,6	303,8
الفول السوداني	212,9	108,6	102	122,4
القمح	-	-	38,6	18,2

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد - العرض الاقتصادي 86 / 1987
مطبعة المساحة - الخرطوم 1987 (غير منشور)
ص 26 .

من الجدول يلاحظ انخفاض في إنتاج القطن بنسبة 41,5 % ، أما الذرة فقد زاد انتاجها بنسبة 106,7 % وكذلك الفول السوداني زاد إنتاجه لكن بنسبة قليلة بلغت 12,7 % ، وبالنسبة للقمح فانه لم ينتج في موسم 84 / 1985 .
ويبين ذلك مدى الاهتمام الذي طرأ على انتاج المحاصيل الغذائية على حساب المحاصيل النقدية في أكبر مشاريع السودان في فترة التأثر بالمجاعة .

أما الثروة الحيوانية فقد تأثرت بدورها بالمجاعة مما أدى الى نفوق أغلبها بسبب الجوع وعدم توفر الأعلاف والتي تحول المتوفر منها الى غذاء للانسان في تلك الفترة. وما تبقى منها فقد ذبح لتغطية الفجوة الغذائية من جهة وانخفاض أسعارها من جهة أخرى حيث أنها أصبحت عبئا على أصحابها بعد استفحال ظاهرة المجاعة مما دفعهم للتخلص منها بأي ثمن. وذلك ما تبينه الزيادة في انتاج اللحوم في عام 1984 حيث بلغت الزيادة في إنتاج لحوم الابقار والضأن والماعز والجمال النسب التالية 3,2 % ، 6 % ، 5,9 % ، 3,1 % ،على التوالي مقارنة بعام 1983 وذلك ما يوضحه الجدول (26).

جدول رقم (26)

انتاج اللحوم في عامي 83 و 1984

(بآلاف الأطنان)

العام / النوع	83	84
أبقار	507	518,7
ضأن	146,4	155,3
ماعز	74,3	78,7
جمال	47,5	48,1
الجملة	775,2	800,8

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد ـ العرض الاقتصادي 84 / 1985 مطبعة المساحة ـ الخرطوم 1985 ـ (غير منشور)، ص 30.

رغم أن الزيادة الانتاج لحوم الحيوانات المختلفة لم تكن كبيرة ولكن الشيء المؤكد أنها أثرت سلبا على أعداد الثروة الحيوانية في عام 1984 .

2 ـ زادت كمية النقد المتداول بنسب عالية لم تقابلها زيادة مماثلة في السلع المعروضة خاصة الغذائية نسبة لنقص الانتاج وانعدامه في بعض المناطق ، مما أدى الى وصول معدل التضخم الى أعلى درجاته حيث وصل الى 50 % في عام 1985 [1] ، وقد أثر ذلك على إنخفاض قيمة العملة المحلية الذي أصبح مضرا بالاقتصاد في السنوات الأخيرة لعدم توفر الصادرات بالحجم الذي يناسب ذلك التخفيض ، وقد وصل انخفاض العملة المحلية أدنى مراحله في عام 1984 حيث بلغت قيمة الجنيه 0,33 دولار (33 سنت) . [2]

اضافة الى الارتفاع الجنوني في الأسعار وتكاليف المعيشة التي تصاعدت بصورة كبيرة . ولتوضيح ذلك لابد من الاستعانة بالأرقام القياسية الموحدة لتكاليف المعيشة (عبارة عن متوسط الارقام القياسية لذوي الدخول المنخفضة وذوي الدخول العالية) . والجدول (27) يبين تلك الأرقام للفترة (82 ـ 1987) والتي تم حسابها من التغير في أسعار السلع الاستهلاكية لمدن العاصمة .

---

1 ـ جريدة الأيام اليومية ـ السودان 2 / 9 / 1985 ص 3 .

2 ـ جريدة الأيام اليومية ـ السودان 16 /7/ 1985 ـ ص 6 .

جدول رقم (27)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لذوي الدخول العالية والمنخفضة والرقم القياسي الموحد خلال الفترة (82 - 1987)

البنود / السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
- الرقم القياسي لذوي الدخول المنخفضة	809	1059,9	1417,2	2060,6	2673,1	3365,7
- الرقم القياسي لذوي الدخول العالية	765,2	1007,5	1317,3	1938,7	2488,4	3086,8
- الرقم القياسي الموحد	787,1	1033,7	1367,2	1999,6	2580,8	3226,3
- نسبة التغيير %	26,2	31,1	32,5	46,2	29,1	25,0

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - العرض الاقتصادي 87 /1988 - دار المركز الاسلامي الافريقي للطباعة - الخرطوم 1988 - (غير منشور) - ص 89 .

وقد تم اختيار تلك السنوات نسبة لكون فترة الثمانينات هي التي تأثرت بظاهرة المجاعة خاصة منذ عام 1983 م حيث ارتفعت الاسعار بصورة كبيرة نتيجة لانخفاض المعروض من السلع بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة ، ويلاحظ ذلك من الارقام القياسية الموحدة التي بلغت 1367,2 و 1999,6 في عامي 1984 و 1985 وهي أعلى نسب تغيير في تلك الارقام التي الذي يوضح مدى تأثير ظاهرة المجاعة على ارتفاع تكاليف المعيشة .

وقد إستمر الارتفاع في السنوات التالية لكن هذا التغيير لم يكن كبيرا في عام 1986 م وقد يرجع ذلك لانخفاض أسعار المواد الزراعية من ذرة وخضريات نتيجة لتوفرها النسبي . تلك الارقام ورغم تصاعدها فهي لا تعكس التغيرات في مستويات الأجور والأسعار في السوق الموازي والذي يتم من خلاله تبادل كثير من السلع الاساسية مما يبين بشاعة الموقف وتأزمه .

وتوضيحا لما جاء في الجدول (27) يمكن تتبع تطور معدل النمو السنوي للأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لنفس الفترة من خلال الجدول (28)

جدول رقم (28)

تطور معدل النمو السنوي للارقام القياسية

لتكاليف المعيشة خلال الفترة (82 - 1987)

سنة الأساس 1980 = 100

البند / السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
لذي الدخول المنخفضة	156,2	204,7	273,8	397,9	516,1	649,9
لذي الدخول العالية	156,7	206,3	269,8	397,0	509,6	632,1
الرقم الموحد	156,5	205,5	[illegible]	397,5	512,9	641,0

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - العرض الاقتصادي 87 / 1988 - دار المركز الاسلامي الافريقي للطباعة - الخرطوم - 1988 (غير منشور) - ص 90 .

من الجدول يلاحظ أن معدلات نمو الارقام القياسية لتكاليف المعيشة في تزايد مطرد بلغ أعلى نسبة ابتداءا من سنة 1985 مقارنة بسنة الاساس. ويلاحظ أيضا أن المعدلات لذوي الدخول المنخفضة قد ارتفعت منذ 1984 بنسب أكبر مقارنة بذوي الدخول العالية مما يعكس ضغوط تكاليف المعيشة من طعام وشراب وكساء و مواصلات وغيرها من خدمات. وعند التخصيص أكثر يلاحظ أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت كثيرا حيث بلغت عشرة أضعاف الاسعار العادية وخاصة أسعار اللحوم والخضروات والالبان والحبوب، حيث بلغ سعر جوال[1] الذرة 50 جنيها وهو يعول العائلة السودانية الواحدة لمدة شهر فقط[2] وقد أصبح من العسير على السكان شراء المواد الغذائية نسبة لندرتها من جهة وإرتفاع أسعارها من جهة أخرى.

3 - وقد سيطر السوق الموازي على الوضع وانتشر القطاع الطفيلي بصورة لم تشهدها البلاد من قبل، وقد أصبح الجميع يسعون الى تحقيق أرباح سهلة و عالية باستخدام أساليب المضاربة في اطار السوق الموازي، أو تجارة الشنطة[3]، أو المتاجرة بالعملة، أو كسماسرة و وسطاء في سوق الخضر والفحم وقطع الغيار، وغير ذلك. وقد استمر الطفيليون يكدسون الاموال باستغلالهم للجوعى وذلك من خلال شراء الذرة وتخزينها واحتكار

---

1 - الجوال يزن 45 كيلوجرام.

2 - مصدر سابق - ص 5 OXFAM

3 - هي البضاعة التي يحملها معه المسافر عند عودته للبلاد بدون ترخيص تجاري.

بيعها بأسعار مرتفعة . وقد أثرت الأرباح الكبيرة التي يحصلون عليها سلبيا على دخول المنتجين خاصة صغار المزارعين مما أضر بالانتاج وبالتالي ساهم في ارتفاع الاسعار بصورة جنونية . ان زيادة الاسعار والتكاليف غير المبررة نتيجة لتلك النشاطات حدت من حجم السوق وذلك باضعاف القوة الشرائية للمواطنين مما أثر على مستوى المعيشة . كما أدت هذه النشاطات الى عدم تنظيم الانتاج والتوزيع في السلع نسبة للازمات التي تخلقها ومن أخطرها استحواذ القطاع الطفيلي على جزء كبير من الدخل القومي . فعن طريق تكديس الأموال الطائلة التي تحصلت عليها عن طريق المضاربة في سوق السلع عمدت فئة المضاربين الى توظيف هذه الأموال للمضاربة في سوق النقد الأجنبي الشئ الذي أدى الى تدهور قيمة العملة المحلية وبالتالي تدهور الدخل الحقيقي للمواطنين في القطاعات المنتجة .

4 - أما التأثير على الميزان التجاري فكان كبيرا وقد وصل العجز فيه الى 4,673 و 12,84 و 5,1567 مليون جنيه للسنوات 1984 ، 1985 ، 1986 على التوالي[1] بينما كان العجز لا يتحدى 6,224 مليون جنيه في نهاية السبعينات،[2] ويعود ذلك الى الانخفاض في الصادرات من المنتجات الزراعية وخاصة المنتجات الزراعية الغذائية والتي انخفضت قيمتها بنسبة 33 %[3]، وفي مقدمتها محصول الذرة حيث انخفضت قيمة عائداته بنسبة 89,2 % والكمية المصدرة منه بنسبة 90,3 %

---

1 - العرض الاقتصادي 87 / 1988 - مصدر سابق - ص 165 .
2 - العرض الاقتصادي 83 / 1984 - مصدر سابق - ص 190 .
3 - مجلة المستقبل الاسبوعية - باريس - 13 / 9 / 1986 - ص 36 .

في عام 1984 مقارنة بعام 1983 وقد انعدم تماما في عام 1985 [1] حيث وجهت الكمية القليلة المنتجة الى الاستهلاك المحلي لتخفيف وطأة المجاعة . والجدول (29) يبين الكمية المصدرة من أهم المواد الغذائية والثروة الحيوانية والامباز. [2]

1- عبد الرحيم سليم - التجارة الخارجية - الخرطوم 1986 - (غير منشور) - ص 4 .

2- عبارة عن غذاء للحيوانات يتكون من بقايا المحاصيل الزرعية كالقطن والسمسم والفول .

جـــــدول رقـــــم (29)

الكـــميـــات المصــــــدرة مـــن أهـــم الســـلـــع

لـــلفتـــــرة 82 / 83 ـ 85 / 1986 .

الســلعـــة	الوحـدة	83/ 82	84/ 83	85/ 84	86/ 85
الـــذرة	طن متري	321216	180725	-	-
الـــدخـــن	"	7840	1528	1932	25
القـمـــح	"	-	14510	1503	-
التـــمـــر	"	-	508	698	-
البـصـــل	"	74	854	116	50
الفـاصـوليـــا	"	1301	-	-	-
زيت الســمســم	"	3290	2025	2000	-
زيت الفـــول	"	10953	16500	19000	-
الضـأن والأغنـام	رأس	607539	517065	464506	267550
الأبـقـــار	"	7661	11311	10814	4076
الجـمـــال	"	197	513	4708	202
الأمـبـــاز	طن متري	90722	95781	75490	8889

المصـدر: بنـك الســودان ـ الموجـــز الاحـصائـي للتـجـارة الخـارجيـة ـ المجـلـد 18 ـ الخـرطـوم 1985 (غيـر منـشـور) ص 30 . بتـصرف .

تلك هي أهم المنتجات التي وجهت لمجابهة المجاعة واطعام الانسان والحيوان، حيث يلاحظ توقف تصدير أغلبها نهائيا في عام 85 /1986 وما تم تصديره يمثل نسبة منخفضة جدا. وفي المقابل زاد الاستيراد، وقد بلغت الزيادة في قيمة الواردات حوالي 1 ,45 %[1] وقد احتل الوقود المرتبة الاولى حيث بلغت نسبة الزيادة 2 ,27 %، ونسبة الزيادة في الواردات من القمح 6 ,6 %، أما المواد الغذائية الاخرى فقد بلغت الزيادة فيها 3 ,2 % وذلك في عام 84 / 1985 .[2] كما ازداد الوارد من بعض مدخلات الانتاج كالبذور والتي ارتفعت من 146 طن متري عام 83/84 الى 3432 طن متري و 13575 طن متري في عامي 84 /1985 و 85 /1986 على التوالي[3] وذلك لتشجيع المزارعين للعودة الى أراضيهم وزراعتها بعد هطول الامطار ورغم الزيادة الضخمة في الواردات من البذور الا أن الاستفادة منها كانت ضعيفة وذلك ما تم توضيحه عند التطرق لاثر المجاعة على الانتاج الزراعي.

5 - وتأثر الموقف أيضا فيما يتعلق بحجم الديون الخارجية. وكما سبق ذكره فقد بلغت 3 ,8 بليون دولار عام 1984 واستمرت في الارتفاع حتى بلغت 6 ,10 بليون دولار بحلول عام 1987[4]، ومن ضمن الاسباب التي أدت الى الزيادة في الديون جلب المزيد من الغذاء أي زيادة الوارد منه.

بناء لما تقدم فان الاقتصاد السوداني أصبح يعاني من مجموعة مشاكل لازال تأثيرها ممتدا الى

---

1 - نفس المصدر ص 9 .

2 - نفس المصدر - ص 11 .

3 - بنك السودان - الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية - المجلد 18 - الخرطوم 1985 (غير منشور) ص 34 .

4 - جريدة السياسة اليومية - الخرطوم 18 / 5 /1987 - ص 7 .

يومنا هذا . ونفس الاثار السلبية على الاقتصاد بسبب المجاعة تكررت في عام 1988 (كارثة الفيضانات) ولم تزل تتكرر بسبب مجاعة الجنوب الناتجة عن الحصار المفروض حول السكان من المتمردين .

3 . 1 . 2 . التأثير على المناطق المنكوبة :

كما تم ذكره سابقا فإن المنطقة المتأثرة بالمجاعة تبلغ مساحتها 650 ألف كيلو متر مربع، وهي تضم خمسة أقاليم يعتمد عليها السودان في إقتصاده باعتبارها مناطق زراعية هامة . وأغلب سكان تلك الأقاليم مزارعون أو رعاة أو مزارعون ورعاة في آن واحد ، و تعتمد الغالبية العظمى منهم على الزراعة المطرية التقليدية . ونتيجة للكوارث وآخرها الجفاف فقد هؤلاء السكان أهم مصادر رزقهم من محاصيل زراعية وثروة حيوانية ،مما جعل المزارعين منهم يهجرون مزارعهم بحثا عن مصادر الغذاء وبالتالي تعطل الانتاج . أما الرعاة فقد سعوا لبيع ما تبقى لهم من حيوانات بأثمان بلغت 20 % من الثمن الاصلي[1] وذلك للتخلص منها قبل موتها من قلة الغذاء أو لاستبدالها بالطعام . وفي بعض المناطق بلغ النقص في الثروة الحيوانية 90 % ، كما أن بعض القبائل قد فقدت كل حيواناتها كقبيلة الكبابيش في غرب السودان .[2] وقد أصبحت السمات المميزة للمناطق المتأثرة هي الفقر والجوع والعطش والخوف من الموت و التشرد .

1 ــ وكالة السودان للأنباء ــ الخرطوم 1985/2/24 ــ ص 3 .
2 ــ أكاديمية السودان للعلوم الادارية ــ مصدر سابق ــ ص 11 .

وقبل عامي 1984 و 1985 أي فترة النزوح الى خارج المنطقة كان الرحل يغادرون أراضيهم في زمن الجفاف لكن عند العديدة يعانون من عدم توفر الوقت الكافي للموسم الزراعي الجديد مما يجعلهم يفشلون في تحضير الارض تحضيرا جيدا للزراعة أو يجعلهم يفقدون بضعة أيام ممطرة في موسم البذر مما يزيد من فشل المحاصيل في مثل هذه المناطق . كما أن نقص مياه الشرب في أشهر الحصاد يتسبب في الهجرة المبكرة الى مراكز المياه ويؤدي بذلك الى حرمان المزارعين من حصاد جزء كبير من محاصيلهم . كما تفوتهم عملية جمع الصمغ العربي من أشجار الهشاب وهذا يستنفد كل دخل الأسرة ويقلل من فرص الادخار والاستثمار في أعمال منتجة .

وقد فقدت تلك المناطق طبيعتها الرعوية وتدهورت قيمة الغطاء النباتي الغذائية ، وقد اختفى العلف وما تبقى منه تحول الى غذاء للانسان حيث تسابق أهل المناطق المشابهة الى أكل قشور السمسم والأمباز التي تستخدم كعلف للحيوانات اضافة الى أنهم أصبحوا يعتمدون في غذائهم على سيقان وجذور النباتات السامة بغليها في الماء مما أدى الى وفاة أعداد كبيرة من الأطفال والشيوخ ، وقد شارك أغلبهم النمل فيما يجمعه من حبوب . وأخيرا وفي عام 1984 انعدمت كل مظاهر الحياة في تلك المناطق خاصة في غرب السودان (شمال كردفان وشمال دارفور) بعد أن باع السكان كل ما تبقى لهم من حيوانات واستبدلوها بالغذاء .

كما اضطر السكان الى بيع كل ممتلكاتهم والهجرة الى المدن الكبرى خاصة الى العاصمة والى مناطق الزراعة الحديثة .

ولتوضيح التأثير بصورة أكثر تفصيلا سوف يؤخذ نموذج يمثل أكثر المناطق تأثرا وهو إقليم دارفور فقد كان حجم المجاعة كبيرا ويتضح ذلك اذا علم أن 80 % من سكان الاقليم قد تأثروا تأثيرا مباشرا وإنعدمت لديهم القوة الشرائية تماما[1] وما تبقى من السكان كانوا يعانون من غلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار الجنوني وهم من ذوي الدخل المحدود ولا يتجاوز الحد الأدنى لاجورهم 35 جنيها في الشهر[2] وعند مقارنة ذلك بأسعار المواد الغذائية تتضح المأساة أكثر .

والجدول (30) يبين اسعار المواد الغذائية بسوق الفاشر في يوليو 1985 .

---

1 ــ جريدة الايام اليومية ــ الخرطوم 29 /7 /1985 ص 6 .
2 ــ نفس المصدر ــ ص 7 .

جدول رقم (30)

أسعار المواد الغذائية بسوق القاشر

في يوليو 1985 م

السلعة	الكمية	السعر بالجنيه
الذرة	جوال	160
الخبز	1,50 أوقية *	0, 20
السكر	رطل *	1, 50
الدخن	جوال	230
الصفراء *	-	180
الزيت	زجاجة *	3, 50

المصدر : جريدة الايام اليومية ـ الخرطوم 29 /7 /1985 ـ ص 7 .

* الأوقية = 1/ 12 رطل
* الرطل = 1 / 2 كيلوغرام
* زجاجة تزن لتر واحد
* الصفراء : نوع من الذرة

اضافة لارتفاع أسعار السلع الاساسية فانه يوجد عجز كبير في الذرة يصل الى 1978 طن متري يوميا اذا علم أن حاجة الاقليم اليومية هي 2013 طن متري ، و المتوفر من الذرة لا يتعدى 35 طن متري يوميا ،[1] هذا فيما يخص احتياجات الاقليم ككل . أما احتياجات المتأثرين

1ـ نفس المصدر ـ ص 7 .

تدني في فئات الأجور وفقد أغلب المواطنين لوظائفهم مما جعلهم يهجرون ديارهم وأرضهم الى مناطق المشاريع الزراعية الحديثة وبالتالي أصبحت الأراضي خالية من المنتجين وتوقف النشاط الاقتصادي . ورغم ما حدث نتيجة إهمال القطاع التقليدي وامكاناته الضخمة فان المجهودات مازالت تتركز فقط في مناطق القطاع الحديث .

3 - 2 - الآثار الاجتماعية والصحية :

لقد بلغ عدد المتأثرين بالمجاعة حوالي 8,8 مليون شخص خلال عامي 1984 و 1985 يمثلون 62 % من مجموع سكان المناطق المنكوبة . أما أقاليم الجنوب فقد قدر عدد المتأثرين فيها بحوالي 435632 شخصا في عام 1985 وهو ما يعادل نصف السكان، ويعتبر احصاء المتأثرين من سكان الجنوب تقديريا وغير دقيق نسبة للظروف الأمنية غير المستقرة بسبب الحرب القائمة .
والجدول (33) يبين أعداد السكان المتأثرين في الأقاليم المختلفة (باستثناء الجنوب) .

---

1 - وزارة الثقافة والاعلام - مأساة الجفاف والتصحر - معامل التصوير الملون السودانية - الخرطوم - بدون تاريخ . ص 10 .

جـــــدول رقـــــم (33)

أعداد السكان المتأثرين في الاقاليم المختلفة

(باستثناء الجنوب) مقارنة بعدد السكان الأصلي

(بالآلاف نسمة)

المناطق المتأثرة	عدد السكان 1985	عدد المتأثرين	نسبة المتأثرين لعدد السكان %
إقليم دارفور	3188	2870	90
إقليم كردفان	3278	2830	86
الإقليم الأوسط	4239	1650	38,9
الإقليم الشرقي	2330	1260	54,0
الإقليم الشمالي	1128	180	16,0
الجملة	14163	8790	62

المصدر: تم إعداد الجدول باستخدام ببيانات من ادارة وتنظيم الاغاثة لأكاديمية السودان للعلوم الادارية عام 1985 ص 12 و مفوضية الاغاثة واعادة التعمير ـ الخرطوم .

وعند القاء نظرة على هذا الجدول تظهر خطورة الموقف أكثر خاصة إذا علم أن إقتصاد السودان يعتمد على هؤلاء السكان في الانتاج الزراعي والحيواني .

وبنهاية عام 1984 م ومنتصف عام 1985 م قدر عدد الذين ماتوا متأثرين بالمجاعة أكثر من مليون شخص،بينما بلغ عدد المصابين بسوء التغذية خاصة الاطفال مليون و 300 ألف شخص.[1]

---

1 ــ مفوضية الاغاثة وإعادة التعمير ــ الخرطوم 1986 م

أخرى فان الدمارة يتسببون في نقص الخدمات العامة المخصصة للسكان المحليين من خدمات طبية وأمنية وقضائية خاصة أن على المحاكم النظر في كثير من القضايا خلال هذه الفترة • ومن الصعب سد احتياجات الدمارة لعدم انتظام فترات تحركاتهم من سنة لأخرى والتي ترتبط بكمية ما يهطل من أمطار• والرعاة غالبا ما يتكيفون مع الظروف الطبيعية أسرع من الزراع ومن المعتاد لديهم أن تتغير دورات هجرتهم من سنة لاخرى حسب هطول الامطار وشح المرعى ،وهذا ما يقودهم غالبا الى مناطق الرعي والزراعة التي تخص مجموعات سكانية أخرى مما يؤدي الى الصراعات الدموية بسبب خسائر في المواشي والارواح • وتعتبر تلك الهجرة مؤقتة في أغلب الأحيان حيث يعود السكان الى مناطقهم عند حلول موسم الخريف• ولكن ما حدث عام 1984 م كان له تأثيرا كبيرا حيث فقد السكان كل مصادر الحياة مما جعلهم يتوسعون أكثر في نزوحهم • وأكثر سكان الاقاليم ضررا هم سكان اقليمي كردفان ودارفور وذلك ما يتضح من الجدول (33) حيث بلغت نسبة المتضررين فيهما حوالي 65 % من مجموع المتأثرين • وقد تضرر جميع السكان في بعض مدن الاقليمين كمدينة كتم والتي يسكنها 153 ألف شخص تضرروا بنسبة 100 % ، و كذلك مدينة مليط التي تضرر كل سكانها البالغ عددهم 102 ألف شخص، وبعض المدن تضرر فيها الغالبية من السكان كمدينة الفاشر التي تضرر 80 % من مجموع سكانها البالغ تعدادهم 283 ألف شخص، هذا الى جانب مدن أخرى • [1] وقد استمر نزوح هؤلاء جنوبا الى المناطق الاقل تأثرا في أقاليمهم ، و

---

1 ـ وكالة السودان للانباء ـ مصدر سابق ـ ص 23

أغلبهم نزح نحو العاصمة، والمقصود بهؤلاء سكان إقليمي كردفان ودارفور. وقد قدر عدد النازحين بحوالي 60 ألف نازح إستقروا في مدينة أم درمان في معسكرات أبرزها معسكر الشيخ أبوزيد الذي ضم 23 ألف نازح، و 8500 نازح إستقروا في معسكر المويلح وذلك عام 1984 [1] ولكن عدد الافراد تزايد في أكتوبر 1985 ليصل الى 13167 نازح يكونون 2530 أسرة، بلغت نسبة الذكور 53,5 % والاناث 46,5 % [2]، والمقصود عنا نازحوا معسكر المويلح والتفصيل نسبة لأنه المعسكر الذي أجرت فيه الباحثة دراسة ميدانية تحصلت من خلالها على بعض المعلومات والبيانات، ولذا فسوف يؤخذ كنموذج لبقية المعسكرات خاصة وأن الوضع لا يختلف كثيرا من معسكر لآخر. وما تبقى من النازحين توجه صوب العاصمة وانتشر حول مدنها وكون معسكرات صغيرة لا يتسع كل منها لاستقبال أكثر من 1500 نازح [3]. وقد وصل النازحون لهذه المعسكرات بطريقة مباشرة من مناطقهم الاصلية أو بطريقة غير مباشرة عبر النزوح أولا الى مناطق أخرى، وهذا ما حدث بالنسبة لسكان معسكر المويلح الذي وصله مباشرة حوالي 84,9 % من مجموع الاسر وما تبقى من الاسر نزحوا الى مناطق أخرى ثم جاءوا الى المعسكر و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (34) .

---

1 ــ وزارة الثقافة والاعلام ــ مصدر سابق ــ ص 8 .

2 ــ اللجنة الشعبية النقابية السودانية للاغاثة ــ مسح اجتماعي لمعسكر المويلح ــ الخرطوم أكتوبر 1985 ــ ص 2 .

3 ــ مفوضية الاغاثة واعادة التعمير ــ مصدر سابق .

جدول رقم (34)

الوصول الى المعسكر

الفئة	مجموع الأسر	النسبة %
- الأسر التي وصلت المعسكر مباشرة من أماكن نزوحها	1979	84,9
- الأسر التي لم تصل المعسكر مباشرة .	351	15,1
	2330	

المصدر: اللجنة الشعبية النقابية السودانية للاغاثة - مسح اجتماعي لمعسكر المويلح - أكتوبر 1985 الخرطوم - ص 5 (غير منشور)

ان النسبة العالية للأسر التي وصلت المعسكر مباشرة تؤكد أن هؤلاء لم يتركوا أراضيهم الا بعد انعدام الحياة فيها تماما وبعد أن اضطروا لبيع كل ممتلكاتهم، وذلك ما أكده النازحون عند استجوابهم، وقد أكد أغلبهم بأنهم جاءوا مشيا على الاقدام والبعض أتى باستعمال سيارات الاجرة بعد أن دفعوا أجرتها عينا ما تبقى لهم من حيوانات أو نقدا أو بالتخلي عن ممتلكاتهم كل ذلك بحثا عن مكان يؤمن لهم الغذاء .

أما سكان الاقليم الشرقي فقد نزح أغلبهم الى مدينتي بورتسودان وكسلا، وما يميز هذا الاقليم عن غيره من الاقاليم المتأثرة هو انتشار اللاجئين فيه بأعداد كبيرة تفوق عدد السكان الأصليين في بعض المناطق . وقد أقام سكان جبال البحر الاحمر ثلاث معسكرات يقطنها 50 ألف شخص من قبيلة البجا[1] . وعند الانتقال الى مدينة القضارف التي

---

1 - وزارة الثقافة والاعلام - مصدر سابق - ص 9 .

تشتهر بانتاج الذرة) يلاحظ تأثر أكثر من ألف مواطن بصورة مباشرة، إضافة الى نزوح 190 ألف شخص اليها قد وما من غرب السودان والبحر الأحمر.[1]

أما بالنسبة للمتأثرين من سكان الاقليم الشمالي والبالغ عدد هم 180 ألف مواطن حسب الجدول (33) فقد نزح 150 ألف شخص منهم للقرى للعمل كمزارعين وعمال يومية.[2]

أما الاقليم الأوسط فقد نزح اليه 375 ألف نازح منهم 70 ألف من دارفور، 150 ألف من كردفان، و 155 ألف من غرب النيل الأبيض،[3] هذا اضافة الى المتأثرين من سكان هذا الاقليم كما هو وارد في الجدول (33).

وقد استقر النازحون في معسكرات على أطراف العاصمة والمدن التي نزحوا اليها. وقد تسبب ذلك في خلق كثير من المشاكل الاجتماعية والصحية، فيما يلي تلخيص لتلك المشاكل وآثارها على النازحين وسكان المدن الأصليين.

3 . 2 . 1 . الآثار الاجتماعية:

فالآثار الاجتماعية الناتجة عن المجاعة كثيرة ومتعددة وأهمها:

1 - الغربة الحضارية الناجمة عن هجرة الريفي الى المدينة، باعتبارها المرة الأولى التي يترك فيها أرضه رغم أنه كان يهاجر فيما مضى الى المناطق الاكثر خصوبة داخل منطقته الا أنه دوما يظل بعيدا عن المدن الكبرى.

---

1 - نفس المصدر - ص 10.
2 - نفس المصدر - ص 6.
3 - نفس المصدر - ص 7.

وخير مثال على ذلك قبيلة البجا بشرق السودان فأهلها بطبعهم يحبذون العزلة والاستقرار في أرضهم ولكن ظروف المجاعة القاسية جعلتهم ينزحون الى المدن ليعيشوا حياة هامشية يصعب عليهم الاندماج فيها أو العودة لديارهم. وهذا ما حدث فعلا في معسكر المويلح بأمدرمان عندما جادت السماء بالأمطار في خريف 1985 ورغم المعاناة التي يعيشها هؤلاء الا أن الغالبية العظمى لم ترد العودة لمناطقها الاصلية ومباشرة الأعمال الزراعية هناك. وقد بلغت نسبة الرافضين للعودة حوالي 94,3 % ، وعند الاستفسار عن سبب الرفض صرح بعضهم أن قلة المياه في مناطقهم هي السبب، وآخرون أرجعوا ذلك لقلة المرعى ، ونسبة منهم تخوفت من اهمال الحكومة لهم بعد العودة وعدم مقدرتها على الوفاء بوعد ما لهم بضمان حياة مستقرة. ولكن الشيء الذي استنتجته الباحثة من خلال النقاش معهم يدل على اعجابهم بحياة المدينة وعدم الرغبة في العودة لممارسة الرعي والزراعة. والجدول (35) يبين أسباب رفض العودة الى الديار وذلك حسب تصريحات النازحين.

جدول رقم (35)

أسباب رفض العودة

الفئة	المجموع بالأسر
قلة الماء	621
قلة المرعى	609
انعدام الحيوان	545
أسباب أخرى	502
المجموع	2277

المصدر : اللجنة الشعبية النقابية السودانية للاغاثة ـ مصدر سابق ـ ص 9 .

يلاحظ من الجدول أن 2277 أسرة من مجموع الاسر والبالغ عددها 2330 أسرة رفضت العودة للاسباب المذكورة وهذا ما يعادل نسبة 97,7 % . وما ينطبق على معسكر المويلح ينطبق على المعسكرات المنتشرة عبر أرجاء البلاد ، حيث رفضت الغالبية العودة لاراضيها رغم هطول الأمطار في خريف 1985 وامداد المزارعين بالبذرة والبذور . وفي بعض المعسكرات تم إيقاف الدعم الغذائي والعلاجي وبالرغم من ذلك فضل البعض البقاء في المدن .

2 ـ التشرد السكاني والذي نتج عنه انعدام المأوى واختلاف البيئة والمجتمع،حيث إستقر النازحون في مساكن عشوائية غير مخططة شيدة من الصفيح أو الخشب أو الاقمشة البالية تنعدم فيها كل مرافق الخدمات الضرورية ومقومات الصحة العامة.

وعموما فقد تفككت مجتمعات تلك المناطق وأصبح أفرادها متشردون لا مأوى لهم ،اضافة لإحساسهم بعدم الاستقرار و بأنهم غير مرغوب فيهم حيث أنهم يشاركون السكان الاصليين حصتهم من السلع الاستهلاكية والخدمات بأنواعها الشئ الذي أدى الى تردي وتدهور هذه الخدمات.

3 ـ الصراعات القبلية بين سكان المعسكر الواحد والتي تصل في اغلب الاحيان الى اراقة الدماء،وقد يرجع سبب ذلك الى احتواء المعسكر الواحد على عدة قبائل مختلفة بلغت حوالي عشرة قبائل في معسكر المويلح ،[1] منها الذي كان يعمل في الرعي ومنها من كان يعمل في الزراعة ،ومنها من يعمل في الاثنين معا ،وهناك من يقوم بأعمال أخرى وهذا ما يوضحه الجدول (36) . هذه الاختلافات في نوع العمل أدت الى اختلاف جزئي في نوع المعيشة والتفكير، هذا بالاضافة الى تواجد مشاكل قديمة موروثة بين القبائل المختلفة ،لذا فمن الطبيعي أن الاحتكاك والتواجد في مكان واحد يؤدي الى تفجير تلك المشاكل وتحولها الى صراعات عنيفة.

---

1 ـ اللجنة الشعبية النقابية السودانية للاغاثة ـ مصدر سابق ـ ص 1ه

جدول رقم (36)

عدد الأفراد حسب العمل السابق

الفئة	مجموع الأفراد	النسبة %
دون سن العمل	5465	41, 5
عاطل	1008	7, 7
ربة منزل	1065	8, 1
صاحب ماشية	288	2, 2
راعي أجير	3075	23, 4
مزارع	822	6, 2
مزارع وراعي	1268	9, 6
أخرى	176	1, 3
المجموع	13167	100

المصدر: اللجنة الشعبية النقابية السودانية للإغاثة ـ مصدر سابق ـ ص 3 .

4 ـ انتشار البطالة نسبة لقلة فرص العمل في المدن الكبرى وعدم خبرة النازحين في الاعمال المتخصصة خاصة في مجال الادارة . وهناك القليل الذي استطاع الحصول على عمل مستقر في مجالات الشحن والتفريغ في ميناء بورتسودان أو السكك الحديدية أو العمل كعمال زراعيين في المشاريع الحديثة التابعة لمشروع الجزيرة . وبالنسبة لمعسكر المويلح فيلاحظ أن الاسر التي عمل أفراد ها في أعمال بأجر ثابت

لا تتجاوز نسبتهم 4,2 % من مجموع الأسر أي حوالي 31 أسرة فقط وهذا ما يبينه الجدول رقم (37) ،وغالبية الوافدين لا يعملون ويعتمدون في معيشتهم على الافراد العاملين في الأسرة أو القبيلة •

5 ـ تفشي ظاهرة التسول التي مارسها كل الافراد كبارا وصغارا ،رجالا ونساءا • حيث امتلات بهم شوارع العاصمة والمدن الكبرى وكل الاماكن العامة الشئ الذي سبب مضايقات كثيرة للمواطنين وللزوار الأجانب وأدى الى الاساءة بسمعة البلاد •

6 ـ ارتفاع معدل الجريمة من سرقة ونهب وقتل وغيرها مما أشاع الرعب في نفوس سكان المدن وجعلهم يخافون على ممتلكاتهم وأرواحهم • وقد كان ومازال الحال أكثر حدة في الاقليم الجنوبي حيث انتشرت عمليات سرقة الحيوانات والقتل وعرقلة ترحيل مواد الاغاثة •

7 ـ إستخدام الاطفال في الاشغال الهامشية كمسح الاحذية وبيع الصحف،أما البنات فقد عملن كخدم في المنازل ،والشباب الاصحاء عملوا كحمالين يحملون الاشياء مقابل أجر زهيد ، أما النساء فعملن في بيع الشاي والقهوة والطعام في الأسواق • وكما هو موضح في الجدول (37) فان نسبة هؤلاء تصل الى 88,5 % •

جدول رقم (37)

عدد الاسر حسب نوع العمل

الفئة	مجموع الأسر	النسبة %
أعمال يومية	1131	88,5
أعمال يومية بأجر ثابت	31	2,4
أعمال يدوية	16	1,3
أخرى		7,8
المجموع	1278	100

المصدر: اللجنة الشعبية النقابية السودانية للإغاثة - مصدر سابق - ص 9 .

8 - انتشار الفساد بصورة مذهلة خاصة في أوساط النساء وامتهانهن البغاء حتى يتمكن من توفير الغذاء لأفراد أسرهن .

9 - اللجوء الى مقايضة الاطفال بالغذاء ، حيث أصبح الجائعون يبيعون أبناءهم مقابل قليل من الغذاء وذلك بعد أن فقدوا كل مصدر للدخل . ومنهم من اضطر الى ترك أطفاله لأسر مقابل ضمان العيش والحياة لهم وانقاذهم من خطر الموت جوعا .

10 - ظهور الانتهازيين والنفعيين الذين يستغلون تلك المواقف والأزمات لمصلحتهم الخاصة مثل التجار الذين انتهزوا زيادة الطلب على المواد الغذائية ونقص المعروض منها نتيجة لزيادة عدد السكان حيث قاموا باخفاء السلع

الأساسية وبيعها بأسعار باهظة تفوق أضعاف المرات السعر الأصلي . وقد انتهز الكثير منهم قرار الحكومة القاضي ببيع مواد الاغاثة غير المألوفة للمواطنين المتضررين (مثل الوجبات الجاهزة) والاستفادة من عائدها في ترحيل المواد الاساسية ،وقاموا بالاستيلاء على هذه المواد وأعادوا بيعها للمواطنين بأسعار مرتفعة . وعندما اتخذت الحكومة قرارا بترحيل النازحين لمناطقهم بعد تحسن الاحوال ظهر كثير من النفعيين مستغلين ضعف الاجراءات التي تحدد هوية النازح وقاموا بتسجيل أنفسهم كنازحين لكي يستفيدوا من حصص الذرة والمواد الغذائية الاخرى المخصصة للنازحين والقيام ببيعها في مناطقهم ثم العودة مرة ثانية للعاصمة . وهناك مجموعة تم ترحيلها فعلا وعادت للعاصمة مرة أخرى بحجة تدهور حالة الامطار ثم طالبوا بترحيلهم بعد حصولهم على الذرة . وهنالك وافدون جدد أغراهم وصول أعداد لمناطقهم محملة بالذرة بأن يذهبوا الى العاصمة لكي يستفيدوا من هذه التسهيلات كغيرهم . وكذلك هناك وافدون جدد أتوا من منطقة الجزيرة مرورا بالخرطوم للإستفادة من مواد الإغاثة والترحيل المجاني ،وما الى ذلك من أمثلة كثيرة للإنتهازيين والنفعيين الذين أفرزتهم المجاعة .

3 . 2 . 2 . الآثار الصحية:

بالرغم من المحاولات التي قامت بها الحكومة والمنظمات التطوعية لتوفير الخدمات الصحية الا أنها تبقى غير كافية حيث أن الحالة الصحية ظلت

متردية في كل المعسكرات وذلك بتفشي الامراض المعدية كحمى الملاريا الناتجة عن تكاثر الباعوض وكذلك الامراض المعوية كالتايفوييد والدسنتاريا والاسهالات والتي ينقلها الذباب الذي يتوالد بكثرة داخل المعسكرات نتيجة لتراكم الاوساخ وتلوث المياه • وكذلك انتشرت أمراض الجهاز التنفسي كالسعال بين الاطفال والسل الرئوي وغيرها • وأهم الامراض وأكثرها انتشارا هي الامراض الناتجة عن سوء التغذية بين الأطفال • ورغم انتشار الأمراض المعدية الا أن سكان المعسكرات كانوا يتكدسون في مخيمات صغيرة وغير صحية • وتزامنت تلك الحالة المتردية مع تدهور في الخدمات الصحية ونقص كبير في الأدوية بل انعدامها نهائيا في بعض المناطق • وقد زاد الضغط على المستشفيات القائمة في المدن بسبب الأعداد الكبيرة الطالبة للدواء والعلاج • كل ذلك أدى الى ارتفاع نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال والشيوخ وتدل الاحصائيات التي ذكرت سابقا على وفاة أكثر من مليون شخص في الفترة الممتدة من نهاية عام 1984 حتى منتصف عام 1985 • وقد وصلت نسبة الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية في بعض المعسكرات الى 92 % من مجموع الاطفال كما هو الحال في معسكر المالحة في اقليم دارفور، وقد وصل عدد الوفيات من الاطفال الى سبعة حالات في اليوم[1] •

وما حدث للسكان المتأثرين من أمراض وحالة صحية متردية انطبق أيضا على حيواناتهم التي تعرض أغلبها

---

1 ـ جريدة الايام اليومية 29 / 7 / 1985 ـ مصدر سابق ـ ص 6•

الى أمراض الطفيليات التي تصيب المعدة نتيجة الجوع مما أدى الى هلاك أعداد كبيرة منها .

هذا فيما يخص الآثار الاجتماعية والصحية التي عانى منها سكان المعسكرات نتيجة لظاهرة المجاعة . والآن يتم التعرض للكيفية التي تدار بها هذه المعسكرات خاصة فيما يتعلق بتوزيع المواد الغذائية . إن عملية التوزيع تتم عن طريق غرف عمل داخل المعسكرات تقيمها وتديرها المنظمات التطوعية أو عن طريق أشخاص تفوضهم من داخل البلاد . ولكل قبيلة مسؤول يقوم بعمل إستمارات بعد حصر عدد الأسر وعدد الافراد في كل أسرة وأعمارهم ، وتستخرج استمارة لكل أسرة تحتوي على البيانات اللازمة ، ثم يتم التعامل مع شيوخ القبائل وتسليمهم مواد الاغاثة ، ثم يقوم كل شيخ بتوزيعها على الاسر المختلفة . أما المواد التي كانت توزع لسكان المعسكرات فتتمثل في الذرة ، اللبن ، الزيت ، الدقيق ، ومواد غذائية أخرى . وحتى أكتوبر 1985 كان عدد الأسر التي استلمت مواد غذائية في معسكر المويلح هو 2310 أسرة ولكن تختلف الفترات التي تسلم فيها المواد من أسرة لاخرى ويمكن معرفة ذلك من خلال الجدول (38) .

جدول رقم (38)

كيفية توزيع المواد

الفئة	مجموع الاسر	النسبة %
كل إسبوع	179	7, 7
كل 15 يوم	743	32, 2
كل شهر	863	37, 4
أكثر من ذلك	525	22, 7
المجموع	2310	100

المصدر : اللجنة الشعبية النقابية السودانية للإغاثة ــ مصدر سابق ــ ص 7 ·

من الجدول يلاحظ أن التوزيع يتم كل شهر لأغلبية الأسر وقد بلغت النسبة 4 ,37 %،أما الاسر التي تشتمل على أطفال في سن صغيرة فتتلقى حصتها من المواد الغذائية كل أسبوع· تتوقف فترة التوزيع على المنظمات التي تقدم الامدادات التي يقدم بعضها وجبات يومية للاطفال ·

وعند سؤال سكان المعسكر حول ما اذا كان توزيع المواد يتم بطريقة عادلة أم لا فان 98 % من الاسر صرحت بأن التوزيع يتم بطريقة عادلة ،أما البقية فقد صرحت بأن التوزيع غير عادل · أما فيما يخص السؤال عن كفاية المواد فان نسبة 5 ,85 % من مجموع الاسر أكدت بأن المواد المستلمة لا تعتبر كافية ،

---

1 ــ اللجنة الشعبية النقابية السودانية للاغاثة ــ مصدر سابق ــ ص 8 ·

وذلك ما يبينه الجدول (39)

جدول رقم (39)

مدى كفاية المواد

الفئة	مجموع الأسر	النسبة %
المواد كافية	328	14,5
المواد غير كافية	1982	85,5
المجموع	2310	100

المصدر: اللجنة الشعبية النقابية السودانية للإغاثة- مصدر سابق - ص 8 .

عند مقارنة نسبة الذين صرحوا بأن طريقة التوزيع عادلة ونسبة من صرحوا بأنها غير كافية يلاحظ أن أكثر سكان المعسكر لا يعترضون على الفترة التي يستلمون فيها المواد ولكنهم يعترضون على الكميات التي توزع لهم ويعتبرونها قليلة لا تكفي حاجتهم للغذاء.

وأخيرا فإن التصور العام لاي انسان زار المعسكرات هو أن معاناة هؤلاء الناس خاصة الاطفال لم تنتهي ، ويتضح ذلك من خلال تتبعهم لاي صوت سيارة قادمة نحوهم واستقبالهم لها بمظهر رث ونظرات ملؤها التوسل لنيل شيء من الطعام. وحتى الخيام التي يسكنونها لا تكاد تحميهم من برد الشتاء أو حر الصيف.

وعند زيارة المعسكرات نهارا لا يرى المرء سوى الاطفال الصغار الرضع والذين لم يتخذوا التسول مهنة لهم وكذلك المرضى من الرجال والنساء والشيوخ ،أما ما تبقى من رجال ونساء أصحاء فيكونوا قد غادروا المعسكر مبكرا الى المدينة للقيام بأعمال مختلفة . ومجمل القول أن الزائر لاي معسكر يخرج بانطباع واحد وهو أن هؤلاء الناس يعيشون حياة مليئة بالبؤس وان الموت يطارد هم بين اللحظة والأخرى ،ذلك رغم المساعدات التي تقدمتها وتقدمها الدول والمنظمات التطوعية وذلك ما سيرد ذكره عند التطرق للجهود المبذولة لمكافحة أثار المجاعة .

3 . 3 . الاثار السياسية :

للمجاعة أثار سياسية عديدة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

1 - كما ذكر سابقا فبان ديون السودان قد بلغت 3 ,8 بليون دولار في عام 1984 وتصاعدت حتى وصلت الى 10,6 بليون دولار في عام 1987 ،والمرجح أن تضاعف الديون بعد عام 1984 أي العام الذي استفحلت فيه المجاعة كان بسبب جلب الغذاء للجياع وانقاذ ما تبقى من المتأثرين ، كما تم جلب المزيد من مدخلات الانتاج الزراعي كالبذور لتشجيع المهاجرين للعودة الى أراضيهم وزرعها من جديد خاصة بعد تحسن مواسم الامطار في تلك المناطق . ومن المؤكد أن زيادة حجم الديون يتبعه زيادة في درجة التبعية للمؤسسات أو الدول الدائنة وبناء على ذلك يترتب على السودان الانصياع لاوامر وقرارات هذه المؤسسات والدول

3 - ان الهجرة الى أراضي الغير والناجمة عن أحوال المجاعة أدت الى صراعات وحروب ذات طابع قبلي قادت بدورها الى اضطرابات سياسية داخلية ومشاكل حدودية مع بعض الدول المتاخمة .

4 - تعتبر المجاعة من الاسباب الرئيسية التي دفعت الى الاضطرابات والمظاهرات المتعاقبة التي نددت بسوء الحكم ، وقد توجت بإنتفاضة أبريل 1985 من أجل ايجاد البديل الذي يوفر الغذاء والكساء للشعب ويحد من الإرتفاع الجنوني للأسعار ، وقد حاولت الحكومة الجديدة القيام بهذا الدور ولكن نظرة فاحصة للوضع الذي يسود البلاد حاليا تبين فشلها في هذا المضمار خاصة في مجالات مكافحة الغلاء سيما الإرتفاع الفاحش في أسعار السلع الضرورية والتدهور المزري للخدمات و التدني المستمر والمريع في قيمة العملة المحلية . هذا ولم تزل العشوائية والفوضى تميزان الوضع السياسي في السودان بالرغم من انقضاء ثلاث سنوات من الحكم الديموقراطي ، والشئ الذي تعكسه هذه الفوضى والمشاكل الناجمة عنها هو عدم مصداقية الاحزاب التي تدير الحكم في البلاد وعدم ايفائها بالوعود التي ضربتها للشعب السوداني بأن تنتشله من الجوع والفقر ، ولكنها انشغلت بالكرسي والمهاترات فيما بينها .

5 - إن حدوث مجاعة في بلد كالسودان يعتمد في اقتصاده أساسا على الزراعة ويملك كل الشروط المؤاتية من أراضي خصبة وأيدي عاملة ومياه كافية يسئ الى سمعة البلاد ويؤكد للجميع بأن من بيده مقاليد الحكم في السودان قد تسبب بسياساته الخاطئة والمرتجلة الى ايصال البلاد الى هاوية لا قرار لها .

6 - ومن أخطر أثار المجاعة ما يحدث اليوم في الجنوب حيث استخدمها المتمردون كسلاح إضافي للضغط على الحكومة ،فقد حاصر المتمردون سكان الجنوب حصارا قويا ومنعوا وصول الغذاء اليهم وذلك بمهاجمتهم وتخريبهم لوسائل النقل البري وإستيلائهم على المواد الغذائية الموجهة لهم .

3 . 4 . الجهود المبذولة لمكافحة أثار المجاعة :

بعد تفاقم المشكلة وخاصة في إقليم دارفور بغرب البلاد كان لزاما على الحكومة التحرك وإتخاذ مواقف إيجابية ومسؤولة عوضا عن سياسات التعتيم التي كانت تعتمدها . وحتى لا يحدث لبث وخلط للأمور فمن الأفضل تقسيم الإجراءات المتبعة الى مرحلتين ، المرحلة الاولى تشمل فترة حكم مايو والمرحلة الثانية تشمل الفترة التي أعقبت إنتفاضة أبريل 1985 .

3 . 4 . 1 . المرحلة الأولى :

بعد أن أصبحت الأخبار المحلية والأجنبية تتحدث باستمرار عن هول المشكلة تحركت السلطات الاقليمية والمحلية وأحست بخطورة الموقف فقامت برفع تقارير عاجلة تحدد فيها الاحتياجات اللازمة في مجالي الغذاء والصحة . عندها قام النميري بزيارة ميدانية لاقليم دارفور وبعد رؤية الامور على حقيقتها تم اعلان منطقة دارفور منطقة كوارث وتم تكوين لجنة عليا لإغاثة الإقليم وتكوين لجنة عسكرية للإشراف على أعمال هذه اللجنة وإدارة عملية الاغاثة وذلك بموجب قرار أصدره

وزير الدفاع بتاريخ 1 / 8 / 1984 .[1] ولكن فشل الأمطار حينها أدى الى تفاقم الوضع وإتجه المتضررون الى غرب مدينة أم درمان وبالرغم من ذلك فقد استمرت الحكومة في إطلاق الادعاءات بأن هؤلاء النازحين عبارة عن مرتزقة مأجورين هدفهم اشاعة الفوضى في البلاد وتشويه نظام الحكم القائم . وبعد أن تتالت الانباء عن الاحوال المتردية للنازحين وبعد قدوم أعداد جديدة وموت البعض في الطريق قام النميري رفقة وزير الصحة والرعاية الاجتماعية ومعتمد العاصمة بزيارة الوافدين في منطقتي أبوزيد والمويلح ، وقد أعترف حينها بأن هنالك مشكلة لابد من حلها ، وإثر توجيهاته أصدر وزير الصحة قرارا وزاريا بتاريخ 1984/11/5 يقضي بتكوين لجنة عليا لرعاية المتأثرين بالجفاف والنازحين وذلك بتوفير الخدمات العاجلة والاساسية .[2]
وحتى ذلك الحين لم يرد النظام المايوي أن يرى في الامر كارثة حقيقية وهذا بالرغم أن المجاعة قد اجتاحت المناطق الشمالية الاخرى وأصبحت أكثر انتشارا .
وعندما بلغ الامر الى الذروة والى حالة لا يمكن السكوت عليها وليس مجرد مشكلة نازحين تم صدور أمر جمهوري بتاريخ 24 /12/1984 يقضي بتكوين لجنة عليا للتصدي لآثار الجفاف والتصحر تضم القطاعات المعنية ويترأسها نائب رئيس الجمهورية ، تتكون

---

1 ــ أكاديمية السودان للعلوم الإدارية ــ مصدر سابق ــ ص 17 .
2 ــ نفس المصدر ــ ص 18.

من عدة لجان فرعية .[1] وقد حاولت اللجان القيام بأعمالها رغم شح الموارد المحلية وعدم استقطاب العون الاجنبي وذلك لعدم الاعلان عن المجاعة لغاية منتصف مارس 1985 في الوقت الذي تم فيه عقد اجتماع المنظمات المانحة للعون في جنيف والذي حضره وزير الصحة والرعاية الاجتماعية .[2] وقد قدم الوزير في هذا الاجتماع التقرير الأولي عن احتياجات السودان من المواد الغذائية والطبية ،الا أن هذا لا ينفي وجود بعض المنظمات التطوعية التي كانت تعمل قبل ذلك مع الحكومة وهي الوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة ،منظمة الدعوة الاسلامية ،مجلس الهيئات التطوعية السودانية ،وجمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي كانت تمول بواسطة دول السعودية والكويت والامارات العربية .

3 . 4 . 2 . المرحلة الثانية :

تتمثل في الجهود الداخلية والخارجية لاغاثة المنكوبين في المدى القصير ،وإعادة تعمير المناطق المتأثرة في المدى المتوسط والطويل .

3 . 4 . 2 . 1 . الجهود على المدى القصير :

أولا : الجهود الداخلية :

من الناحية الرسمية تم تكوين لجنة يشرف عليها رئيس المجلس العسكري الانتقالي ثم

---

1 - نفس المصدر - ص 19 .

2 - نفس المصدر - ص 20 .

تطويرها لكي تصبح لجنة عليا للاغاثة واعادة التعمير.
وكان لابد من انشاء جهاز تنفيذي ليطبق السياسات
التي تقرها اللجنة العليا ويحولها الى عمل فعلي
ولكي يتابع ويراقب برامج الاغاثة العاجلة للمنكوبين
ثم يضع خطط وبرامج لاعادة تعمير المناطق المتأثرة
أي تقديم دراسات عن المشاريع المختلفة التي سوف
تساهم فيها المنظمات والهيئات الدولية والاحتياط
من كل شيء يمكن أن يؤثر على بيئة الانسان من عوامل
طبيعية أوغير طبيعية أو أي مؤثرات أخرى تجعل
الانسان غير قادر على ممارسة حياته الطبيعية. وقد
تم بالفعل انشاء مفوضية الاغاثة واعادة التعمير في
مايو 1985 [1]. وقد نص قانون المفوضية على أن يكون على
رأس الجهاز مجلس للإدارة تمثل فيه جميع الوزارات ذات الصلة
بالموضوع ويضم أيضا أي أشخاص أوجهات تكون هناك
ضرورة للتنسيق معها، على أن يقوم المجلس بوضع السياسات
العامة التي تقوم بتنفيذها المفوضية. ويعين على رأس
السلطة التنفيذية مفوض يكون مسؤولا أمام مجلس الإدارة عن
سير أداء المفوضية وتنفيذ أغراضها، يساعده نائب
ومشرفون على اغاثة الاقاليم المختلفة ومشرفون
على العمليات الصحية والادارية والمالية والترحيل.
ويكمن دور المشرفين في تلقي التقارير من حكام الأقاليم
ثم أخذ المشورة من المشرفين المهنيين كمشرف الصحة
والتغذية، ثم عرض ما تحتاجه الاقاليم من مواد غذائية

---

1 - نفس المصدر - ص 21.

وقد تم جمع حوالي مليون ونصف مليون جنيه سوداني وما يزيد عن 100 ألف طن من المواد[1]. وقد تحركت قافلة كبيرة تحمل المواد الغذائية والملابس الى غرب البلاد. اضافة للعروض المسرحية التي قدمتها أكبر الفرق المسرحية لفائدة المتضررين. وقد شارك المغتربون بالخارج بمبالغ ضخمة من العملات الصعبة.

ثانيا : الجهود الخارجية :

لقد أدى الاعلان عن المجاعة في مارس 1985 والاجراءات التي أعقبت هذا الاعلان الى تجنيد الرأي العالمي ومن ثم بدأ تدفق العون لداخل البلاد وذلك من عدة مصادر تتمثل في العون المباشر من الدول الصديقة والشقيقة وهي المملكة العربية السعودية، السوق الاوربية المشتركة، ايطاليا، يوغسلافيا، ليبيا، الامارات العربية، الكويت، ألمانيا الاتحادية، استراليا، وكندا. وقد جاء أكبر عون من الولايات المتحدة ومقداره 950 ألف طن من المواد الغذائية خاصة الحبوب. أما السوق الاوربية المشتركة فقد قدمت حوالي 59 ألف طن من الحبوب والمواد الغذائية وما قيمته 14 مليون دولار من المواد والمعدات الطبية[2]، وقد سخرت لذلك طائرات لنقل المواد للمناطق المتأثرة وخاصة اقليم دارفور، ونفس الشيء قامت به كل من المملكة العربية السعودية وليبيا والولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

1- وزارة الثقافة والاعلام - مصدر سابق - ص 11 .

2- أكاديمية السودان للعلوم الادارية - مصدر سابق - ص 25 .

- العون عن طريق الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة .
وقد قامت بتقديم الكثير من المعونات عن طريق منظماتها وكالاتها ، وابرز تلك المنظمات هما منظمتا اليونيسف وبرنامج الغذاء العالمي . وقد تركز عمل اليونيسيف UNICEF في إقليم دارفور حيث قامت بتقديم حوالي 76 طن من الادوية اضافة الى توزيع المواد الغذائية[1] ، كما قامت بمعاونة منظمة أوكسفام OXFAM التطوعية بتنفيذ برنامج التغذية في المناطق المتأثرة كما أرسلت مواد غذائية وطبية للاقليم الجنوبي .
وقد دعمت برنامج المنظمة بحض الدول بمبلغ 2,5 مليون دولار .[2]
أما منظمة برنامج الغذاء العالمي W.F.P فقد قامت بتقديم الاغاثة للاقليم الشمالي والأوسط اضافة الى محافظة البحر الاحمر وذلك بمساعدة سبع منظمات تطوعية غير حكومية إضافة الى ارسال مواد غذائية للإقليم الجنوبي . وحتى أغسطس 1985 تم نقل و توزيع حوالي 60 ألف طن من المواد الغذائية لهذه الاقاليم .[3]
- العون عن طريق المنظمات التطوعية غير الحكومية والتي يبلغ عددها 58 منظمة[4] تقوم بتنفيذ برامج الاغاثة أما بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة أو بتنفيذ البرامج الخاصة بها ، وفيما يلي يمكن التطرق لبعض النماذج من المنظمات التطوعية .

---

1 - نفس المصدر - ص 26 .
2 - نفس المصدر - ص 26 .
3 - نفس المصدر - ص 25 .
4 - مفوضية الاغاثة وإعادة التعمير - المنظمات والجمعيات الأجنبية التطوعية العاملة في السودان .

1 - صندوق انقاذ الاطفال البريطاني : SAVE THE CHILDREN FUND (UK)

أشرف على توزيع الذرة الامريكية باقليم دارفور بتفويض من المعونة الأمريكية ، وكان يقدم بذلك من مقره في نيالا حيث يتواجد عشرة أفراد من العاملين بالصندوق . كما قام بتوزيع الحبوب المقدمة من برنامج الغذاء العالمي في الاقليم الشرقي .

2 - منظمة أوكسفام : THE OXFAM

منظمة عالمية تركز عملها في الاقليم الشرقي بين اللاجئين ومواطني المنطقة الاصليين ، قام مكتبها في مدينة بورتسودان بالاشراف على ترحيل مواد الاغاثة من منظمة برنامج الغذاء العالمي وتوزيعها بعد رصد الاحتياجات . أما أفراد مكتبها في مدينة شوك فقد قاموا بوضع برنامج لتحسين مصادر مياه الشرب الخاصة بمدينة كسلا . كما قامت المنظمة باعداد دراسات ميدانية تخص الأطفال دون سن الخامسة في اقليمي دارفور و كردفان . وتتعلق بأمراض سوء التغذية والحالة الصحية للحرب الرحل خاصة بالنسبة للعائدين من معسكري المويلح وأبوزيد بأم درمان . كما قامت بالتنسيق مع الوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة لتنفيذ برنامج للغذاء في الاقليميين .

3 - أطباء بلا حدود الفرنسية DOCTORS WITHOUT FRONTIERS (FRENCH)

أقامت هذه المنظمة عدة مراكز لتغذية الأطفال دون سن الخامسة المصابيين بسوء التغذية وذلك في منطقة طيبة باقليم كردفان ، كما قامت بعلاج الحالات الصعبة بالمستشفى ، إضافة الى تقديم التغذية الاضافية من

لبن، قمح، سكر، وزيت طعام خاصة للاطفال والنساء الحوامل .

4- اتحاد جمعيات الهلال والصليب الاحمر :

THE LEAGUE OF RED CROSS AND RED CRESCENT

وهو اتحاد عالمي مزدوج تركز نشاطه بمنطقة شمال دارفور، أشرف على توزيع المواد الغذائية للمواطنين المتأثرين في تلك المنطقة .

5- كونسيرن : CONCERN (U.K.)

وهي منظمة بريطانية كانت تعمل بالاقليم الاوسط وبالتحديد في منطقة جنوب النيل الابيض، وقد قامت بتقديم الغذاء لحوالي 1500 قرية متأثرة حيث قدمت عون غذائي لحوالي 400 ألف شخص بمعاونة السلطات المحلية وبرنامج الغذاء العالمي[1]. وقامت بدراسات ميدانية في عدد من المجالس الريفية لمعرفة امكانية اعادة تعميرها، كما قامت بحفر ثلاث آبار سطحية وتوزيع بذور الذرة وغيرها من الاعمال التطوعية .

6- منظمة الدعوة الاسلامية الافريقية للاغاثة : A. I. R. A.[2]

عملت بالعاصمة وكانت تقوم بترحيل المواد الغذائية من بورتسودان وتوزيعها على المتضررين بشرق النيل، وقد قدمت عونا غذائيا لحوالي 70 ألف شخص، كما قدمت معونات لكل المناطق المتأثرة بالعاصمة[3] .

---

1 - مفوضية الاغاثة واعادة التعمير - المنظمات العاملة في مجالي الاغاثة واعادة التعمير 1986 - ص 3 .

2- AFRICAN ISLAMIC RELIEF AGENCY.

3- نفس المصدر - ص 5 .

7- منظمة أدرا : ADRA

وهي منظمة سودانية تركز عملها بالاقليم الشمالي حيث كانت تقوم بتوزيع مواد الاغاثة المقدمة من منظمة برنامج الغذاء العالمي . ومن مشاريعها لاعادة التعمير حفر القنوات والمساهمة في حل بعض المشاكل الزراعية بمنطقة مروي والمتمثلة في إقامة السدود لحفظ المياه للمواسم الزراعية ،كما تقوم بالاضافة الى تزويد المزارعين ببعض ما يحتاجون اليه من مضخات مائية .

وعموما فقد قامت المنظمات التطوعية وبعض الدول ومنظمات الامم المتحدة بعمل كبير وعاجل وذلك بتقديمها للسودان 2,5 مليون طن من المواد كالذرة والقمح والدخن والارز والدقيق والمدخلات الزراعية والغذاء الاضافي من بسكويت ولبن وزيت ومكرونة وسردين وغير ذلك[1] وكما ذكر سابقا فان الولايات المتحدة الامريكية جاءت في المرتبة الاولى من حيث تقديمها للمساعدات الغذائية حيث بلغ ما قدمته 950 ألف طن من الذرة والقمح والأغذية يليها برنامج الغذاء العالمي التابع للامم المتحدة والذي قدم 360 ألف طن من المواد[2]وما تبقى توزع بين الدول والمنظمات والوكالات الاخرى . ولكن واجهت تدفق مواد الاغاثة بكميات كبيرة مشاكل عديدة تتمثل في ترحيل المواد وتوزيعها وتخزينها ،نتيجة لعدم استعداد الاجهزة

---

1 - أكاديمية السودان للعلوم الادارية - مصدر سابق - ص 49 .

2 - نفس المصدر - ص 50 .

الحكومية لذلك مما أدى الى حدوث إختناقات شديدة في ميناء بورتسودان نسبة لتراكم السلع فيه وتواجد كثير من البواخر في انتظار التفريغ مما أدى الى تذمر كثير من الجهات المانحة ودفع وسائل الاعلام العالمية الى الاشارة بعجز السودان وعدم تمكنه من نقل الغذاء الذي تحصل عليه لانقاذ المواطنين الذين يموتون يوميا بأعداد هائلة. وان عجز الحكومة في هذا الاطار يعود الى قلة وسائل النقل البري والصعوبات التي يجابهها قطاع السكك الحديدية مما جعل بعض الدول والمنظمات المانحة القيام بترحيل المواد التي تقدمها جوا وعلى نفقتها الخاصة كما فعلت السوق الاوربية المشتركة بتوفيرها ثلاث طائرات، الولايات المتحدة خمس طائرات، ليبيا نفس العدد من الطائرات وطائرة واحدة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.[1] وهناك من قام بنقل المواد بواسطة أشخاص يحددهم هو وهذا ما فعلته المعونة الامريكية التي رصدت الاعتماد المالي اللازم ثم طرحت ذلك في عطاء و لكنها أصرت على ارسائه على شركة (أركل طلب) السودانية رغم أنها تقدمت بأعلى عطاء وتم الاتفاق وفق عقد التزمت فيه الشركة بترحيل كل العون الامريكي بمعدل ألف طن متري يوميا من بورتسودان الى كوستي ثم الى إقليمي غرب السودان.[2] ولم تلتزم الشركة بالعقد واتسم ترحيلها للمواد بالتذبذب وعدم الانتظام. وهناك من الجهات المانحة الذي استعان بالقطاع الخاص في مجال النقل بموجب عقود جزئية ومؤقتة. وقد انتهز الكثير من

1- نفس المصدر - ص 33 .

2- نفس المصدر - ص 32 .

أصحاب الشاحنات الوضع ورفعوا أسعار الترحيل ، وعليه فقد ارتفع سعر ترحيل الطن خلال أقل من خمسة أشهر الى أكثر من ثلاثة أضعاف، والجدول (40) يبين ارتفاع أسعار النقل خلال الفترة فبراير - مايو 1985

جدول رقم (40)

أسعار النقل خلال الفترة (فبراير - مايو 1985)

الفترة	السعر من بورتسودان الى الخرطوم . جنيه / طن
أول فبراير	70
آخر مارس	150
منتصف أبريل	200
منتصف مايو	250
آخر مايو	200

المصدر: جريدة الصحافة اليومية - الخرطوم 3 أغسطس 1985 ص 6 .

وبعد هذه الفترة أصبح السعر يتراوح بين 180 - 200 جنيه للطن الواحد[1]. وعندما تأزم الوضع وأصبحت الاستفادة من مواد الاغاثة ضعيفة جدا تدخلت الحكومة وأصدرت قرارا بالاستيلاء على كل الشاحنات والعربات الحكومية .
وقد تم بالفعل الاستيلاء على 394 عربة بلغت حمولتها ألفين طن وظفت لنقل مواد الاغاثة لاقليم دارفور

---

1 - جريدة الصحافة اليومية - الخرطوم 3 أغسطس 1985 - ص 6 .

أما المنظمات التطوعية فقد قامت بعدة مشاريع شملت زراعة المحاصيل الغذائية خاصة الخضر والفواكه. ولتنفيذ هذه المشاريع قامت بحفر القنوات وتوفير المضخات، كما ساعدت في عمليات التشجير، وفتح المراكز الصحية للاهتمام بالنواحي الصحية، وتحسين مصادر مياه الشرب.

ورغم الجهد الذي بذلته الحكومة والمنظمات التطوعية الا أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب. لكن هذا لا ينفي النجاح الذي حققته بعض المشاريع كمشروع غرب الساقنا الذي ساعد كثيرا في تطوير الثروة الحيوانية وزيادة الرقعة المزروعة والتوطين حول موارد المياه. وبما أن نتائج مثل هذه المشاريع تظهر عادة على المدى الطويل فان من الصعب الحكم عليها حاليا. وبالرغم من ذلك يمكن اعتبار المجهودات التي تمت الى الآن غير كافية للقضاء على آثار المجاعة وبالتالي لابد من بذل المزيد من المجهودات و إتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة على المديين القصير والطويل بهدف ازالة آثار وأسباب المجاعة. وفي هذا الاطار يمكن تقديم بعض الاقتراحات والحلول، الشئ الذي سيتم التعرض له ضمن الفصل الرابع والاخير من هذا البحث.

يتم في هذا الفصل اعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات التي تهدف الى القضاء على آثار ظاهرة المجاعة على المدى القصير وعلى أسبابها على المدى الطويل . ولكن قبل ذلك سوف تقوم الباحثة بذكر بعض الاستنتاجات نتيجة للحقائق التي وردت في هذه الدراسة . وعليه فسوف يقسم الفصل الى قسمين الأول يحتوي على استنتاجات شاملة ، والثاني يحتوي على اقتراحات وتوصيات . ولابد من الاشارة بأن السنوات الاخيرة في السودان وبالتحديد منذ انتفاضة أبريل 1985 شهدت عقد العديد من المؤتمرات التي خصصت لمناقشة وتقييم الوضع الاقتصادي في السودان . وقد قدمت في هذه المؤتمرات اقتراحات وتوصيات تهدف الى تحسين الوضع الاقتصادي ولكن الملاحظ أن العمل بهذه التوصيات لم يكن في المستوى المطلوب الشيء الذي يؤكد أن المشكلة الاقتصادية لم تحظى باهتمام القيادة السياسية الجديدة في البلاد بالرغم من أن الامل كان معقودا بأن تحقق هذه القيادة نجاحا في هذا المجال .

4 - 1 - الاستنتاجات:

وانطلاقا مما جاء في البحث يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

أولا : أن الاقتصاد السوداني يعتمد على القطاع الزراعي في المقام الاول، حيث يوفر الغذاء للغالبية العظمى من السكان، كما أنه يستوعب جل القوى العاملة في البلاد، ويجلب العملات الصعبة عن طريق الصادرات من المنتجات النباتية والحيوانية ... وغير ذلك. لذا فان أي هزة تصيب هذا القطاع يعني تجويع وتشريد أكثر من 80 %من السكان. ورغم أهمية هذا القطاع الا أن الاهتمام به وتطويره لم يكن في المستوى المطلوب، وقد انصب العمل في الزراعة على التوسع الافقي بزيادة الاراضي المزروعة دون الاهتمام بالتوسع الرأسي وكانت النتيجة ضعف الانتاجية وكذلك ضعف وهلاك التربة.

ثانيا : إن عملية التخطيط لم تؤدي دورها اللازم والمتمثل في زيادة الانتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الامن الغذائي، اضافة الى تصدير الفائض. وقد أعطت أغلب الخطط والبرامج الزراعة المطرية وركزت الاستثمارات في تنمية الزراعة المروية رغم ارتفاع تكلفة الانتاج فيها. كما تجاهلت أن أغلبية السكان يعتمدون على القطاع التقليدي في معيشتهم. وقد ظهرت أهمية هذا القطاع في سنوات المجاعة. كما أن الاعتمادات التي وجهت الى تنمية الموارد الطبيعية كانت ضعيفة مما أدى الى فشل تنفيذ برامجها ... وغير ذلك من قصور تناقض مميز الخطط الاقتصادية في السودان وأدى الى فشلها وبالتالي فشل التنمية الاقتصادية.

ثالثا : رغم توفر مصادر المياه في السودان وأهمها نهر النيل الذي يقطع السودان من أقصى جنوبه الى أقصى شماله) وروافده الا أن الاستفادة من تلك المصادر ظلت ضعيفة جدا ،كما أن السودان لم يتمكن من استغلال حصته كاملة من مياه النيل ، وخير دليل على ذلك عطش الأرض بسبب الجفاف والتي أصبحت لا تجد بانتاجها وكذلك عطش السكان ومواشيهم • ورغم توفر مصادر المياه وخصوبة الأرض الا أن أغلب سكان السودان لا يزالون يتنقلون من مكان لآخر خلال العام ،وعدم الاستقرار هذا عرض السكان ومواشيهم للضياع والهلاك • ورغم ذلك لم تتخذ أي اجراءات للحد من هذا الترحال وتوفير الحياة المستقرة للرحل من أهل السودان وفق الشروط المناسبة •

رابعا : غياب النمو المتوازن والعادل بين الاقاليم المختلفة ،وقد أهملت أقاليم الشرق والغرب والجنوب والشمال تماما وتركز الجهد في تنمية الاقليم الاوسط رغم أن الاقاليم المهملة تعتبر أقاليم منتجة وتحتوي على موارد كثيرة وعدم تطويرها والاهتمام بها أدى الى تفاقم الازمات مما أثر على سكانها وعلى اقتصاد السودان ككل •

خامسا : عدم التنسيق بين المؤسسات الزراعية وسوء ادارتها أديا الى التضارب بين عمل كل منها •

وفي اغلب الاحيان لا تقوم هذه المؤسسات بالدور الملقى على عاتقها كارشاد وتوعية المزارعين ووقاية النبات من الآفات وتوفير البذور المحسنة وكل مدخلات الانتاج بكميات كافية وأسعار مناسبة . يضاف الى ذلك فشل المؤسسات الائتمانية في توفير وتقديم الدعم اللازم لتنشيط العمل في المجال الزراعي . فلم تقم بتوفير المال الكافي لصغار المزارعين مما جعلهم لا يتمكنون من زيادة الانتاج الزراعي وتطويره . كما أن المنتجين لم يجدوا الحافز الذي يشجعهم على الانتاج فيما يخص تحديد الاسعار الذي لم يكن محفزا لهم . وعدم تنظيم عملية التسويق خاصة وأن زيادة الرقعة الزراعية لم يواكبها تطوير في البنيات الاساسية لتسهيل ربط مناطق الإنتاج بمناطق التسويق ، اضافة الى عدم توفر المخازن اللازمة مما أدى الى تلف الكثير من المحاصيل في المواسم الجيدة وأدى ذلك الى عدم التمكن من توفير احتياطي للمواسم الرديئة .

سادسا : احتواء السودان على مساحات صحراوية وشبه صحراوية تقارب نصف مساحته مما يجعله عرضة للزحف الصحراوي . وقد ساعد الانسان في اهلاك التربة باستغلاله اللاعقلاني للموارد الطبيعية وممارساته الخاطئة من رعي جائر من خلال تربيته لاعداد كبيرة من الحيوانات لا تتناسب وحمولة المراعي مما أدى الى القضاء على المراعي

المختصة وإعتمادها الكامل على المنظمات التطوعية المحلية والعالمية في توفير العون وترحيله وتوزيعه مما سبب اختناقات في ترحيل وتخزين وتوزيع المواد الغذائية والطبية . ورغم إنشاء مفوضية الاغاثة كهيئة مختصة الا أنها لم تقم بدورها بصورة جيدة، مما جعل ا ستفادة المتضررين من مواد الاغاثة شبه معدومة خاصة وأن ما وصل الى المعسكرات لم يتم توزيعه توزيعا عادلا بين سكان المعسكر الواحد ، وقد فشلت كل المحاولات في السيطرة على الموقف، وقد تعدى موقف الحكومة السلبي التحكم في ترحيل وتوزيع المواد الى عدم الرقابة الكافية للمنظمات التطوعية العالمية مما جعلها تتحرك بحرية تامة وتمارس أعمالا مشبوهة .

4 - 2 - الاقتراحات والتوصيات

كما ورد ذكره في الفصلين السابقين فإن أسباب المجاعة كثيرة ومتشعبة ، وكان تأثيرها على المناطق والسكان كبيرا . ولذا فسوف يحاول هذا الجزء من البحث اعطاء بعض الحلول وتقديم بعض التوصيات والاقتراحات الرامية لازالة تلك الآثار والقضاء على أسباب المجاعة . وبناء على ذلك سوف تقسم هذه التوصيات والحلول الى اجراءات وتدابير عاجلة أي على المدى القصير وآجلة على المدى الطويل وذلك من أجل اجتثاث

ظاهرة المجاعة أو على الاقل التخفيف من حدتها ومنع حدوثها مستقبلا .

4 – 2 – 1 – التدابير والاجراءات على المدى القصير:

أولا : مواصلة تقديم المواد الغذائية للمتضررين وذلك كما ونوعا . ولكن رغم أهمية العمل الذي تقوم به المنظمات التطوعية في هذا المجال وعدم الاستغناء عن هذا العمل على المدى القصير الا انه يجب العمل على تنظيم وتقنين عمل هذه المنظمات. لذا لابد من العمل على حصر هذه المنظمات وتسجيلها والاستغناء عن التي لا ضرورة لوجودها . وعلى الحكومة أيضا العمل على توفير السلع الغذائية خاصة في المدن التي تأثرت بنزوح المتضررين اليها ، وتثبيت أسعارها .

ثانيا : توفير الامن في المدن والقضاء على الامراض الاجتماعية كالسرقة والنهب والتي انتشرت نتيجة لهجرة المتضررين الى هذه المدن مما خلق نوع من الفوضى والرعب.

ثالثا : صيانة واستصلاح الأراضي المتدهورة حتى تستعيد خصوبتها وتزيد انتاجيتها باستعمال الاسمدة واراحة هذه المناطق وتسييجها حتى تسترجع خصوبتها .

رابعا : العمل على ارجاع المتأثرين بالمجاعة الى مناطقهم والى المناطق القريبة من الانهمار ومصادر المياه، وإمدادهم بما يحتاجون اليه من مواد غذائية ومدخلات انتاج حتى يتمكنون من زراعة الارض من جديد . ولابد من تعويض من فقدوا ثروتهم وأرضهم نتيجة للكارثة تعويضا يتناسب و خسائرهم . وتحسين الخدمات الاساسية خاصة الصحية للحد من انتشار الأمراض المترتبة عن المجاعة .

خامسا : الاستمرار في اعادة تعمير المشاريع القائمة ورفع إنتاجيتها وتحسين ادارتها ، مع التركيز على انتاج المحاصيل الغذائية بدلا عن المحاصيل النقدية خاصة في مشاريع القطاع الحديث التي لا تهتم عادة بانتاج المحاصيل الزراعية الغذائية ، وأن يتبع ذلك بتحسين البنيات الاساسية للري و ترشيد استخدام المياه .

سادسا : الحد من ازالة الغطاء النباتي وقطع الاشجار بحجز وتسييج ما تبقى من غابات واعادة غرس الاشجار . ويمكن تشجيع المواطنين على المشاركة في ذلك بتقديم وتوزيع الشجيرات مجانا ،كما يجب العمل على تكثيف الاجراءات الخاصة بوقاية الغابات من الحرائق وتشديد العقوبات في هذا المجال . اضافة الى تنظيم وترشيد الاستفادة من المراعي الطبيعية بهدف خلق التوازن

بين عدد الحيوانات وحمولة المرعى ، وتحديد خط المرعى .

4 - 2 - 3 - التدابير والاجراءات على المدى الطويل :

أولا : ضرورة القيام بدراسة شاملة تبين أسباب القصور الذي صاحب انشاء مفوضية الاغاثة و إعادة التعمير ، خاصة وأن انشاء هذه المؤسسة تم على عجل وتم تجميع عمالها من المؤسسات والوزارات الحكومية دون تأهيل وخبرة سابقة في مجال الكوارث والاغاثة وإعادة التعمير حيث كان يتمثل عملهم الأصلي في مجال الادارة العامة . هذا اضافة الى عدم توفير الكثير من الاقسام المتخصصة بهذه المؤسسة . والمطلوب هو تدريب وتأهيل العاملين بالمفوضية ، ودراسة كل الظروف التي تمكنها من الارتقاء بعملها حتى تكون هيئة متكاملة ذات إمكانات تجعلها قادرة على القيام بعملها على أكمل وجه فيما يخص عمليات التنظيم والرقابة والتعبئة وإعادة التعمير خلال فترات الكوارث . ويقترح أن تتكون من مجلس أعلى على مستوى وزراء الوزارات المتخصصة يضع القرارات التي يقوم بتنفيذها جهاز متخصص يحتوي على ادارة للاغاثة المحلية والعون الأجنبي وادارة لاعادة التعمير وادارة البحوث وأخرى للشئون المالية على أن تقسم كل ادارة الى وحدات حسب الحاجة . ويشترط أن تتوفر لها الامكانات المادية والمالية والكوادر المؤهلة والمتخصصة . كما يجب

أن تتم رقابة مستمرة على عملها وما يترتب على ذلك من محاسبة في حالات التقصير والاهمال ٠

هذا الى جانب ضرورة إنشاء فرقة عملية ودائمة للطوارئ أي فرقة خاصة بالحماية المدنية لتقوم بعمليات التدخل السريع للانقاذ والنجدة عند حدوث أي كارثة كانت ولتجنب المزيد من الضحايا وإنقاذ المتضررين ٠ وفي هذه الحالة يمكن الاستعانة بالمتطوعين من الشباب والمواطنين والقوات النظامية المختلفة مع ضمان التنسيق بين الفرق المختلفة ٠

ثانيا : محاربة الزحف الصحراوي والقضاء على الممارسات الخاطئة التي تؤدي الى تفاقمه وذلك عن طريق :

- منح مصلحة الغابات صلاحيات واسعة باعتبارها الجهة المسؤولة وانشاء ادارة متخصصة تابعة لها تعمل على مقاومة الزحف الصحراوي وتحديد المناطق المعرضة للزحف والقيام بالبحوث والدراسات الشاملة لمعرفة الامكانات الطبيعية في السودان من كل النواحي ، ثم توجيه الاستثمارات لكل منطقة حسب امكاناتها من خلال الخطط الفنية اللازمة لمحاربة التصحر و متابعة تنفيذها ٠ وأن يتم تدريب العاملين بها في الداخل والخارج لرفع قدراتهم على إستعمال الوسائل العلمية في عملية المكافحة ،وأن تطلب المساعدات الفنية والمادية من الخارج لخلق قواعد زراعية قادرة على تخطي عقبات المناخ والتربة ٠٠٠ وغير ذلك من الاعمال ٠

- إنشاء وحدة إعلامية متخصصة تتبع لوزارة الاعلام والثقافة تقوم بتوعية المواطنين وارشادهم من خلال برنامج متكامل دائم البث في أجهزة الاعلام المختلفة ومن خلال الندوات والمحاضرات يوضح للمواطنين أهمية الحفاظ على البيئة والأضرار التي ستنجم عن تدهورها، على أن لا يرتبط هذا البرنامج بفترة زمنية محددة. كما يمكن إدخال مادة البيئة في مقررات التعليم في مختلف المراحل التعليمية.

- معالجة المناطق التي غطتها الصحراء ومحاولة إعادة الخصوبة اليها عن طريق تبني مشروع يهدف الى اعادة الاخضرار الى هذه المناطق بنشر بذور الحشائش والأشجار المقاومة للجفاف والتي لا تستسيغها الحيوانات مثل أشجار السكيت التي تنتشر طبيعيا خاصة أن أوراقها المتساقطة تساعد في خصوبة التربة وتهيئ الظروف لعودة فصائل أخرى من الأشجار. كما يجب تدارك الموقف في المناطق المتاخمة لمناطق الزحف خاصة أنها أراضي ذات خصوبة عالية ولكنها مهددة بزحف الصحراء - بتثبيت الكثبان الرملية وحفظ التوازن بين التربة والنبات والمياه لمقاومة الانجراف.

- غرس أكبر قدر من المساحات، أي عمل أحزمة شجرية وتحديد ما يسمى بخطوط النار لحماية الاحزمة من الحرائق، واستعمال مصدات الرياح حول الاراضي السكنية في المدن والقرى وأيضا حول المزارع لتحسين المناخ الموضعي وكسر حدة الرياح،

وتشجيع منتجي الصمغ على زراعة المزيد من أشجار الهشاب والطلح لمقدرتها على تحسين خصوبة التربة لما تتميز به من تثبيت للنتروجين • كما يجب وضع سياسة حازمة اتجاه الغابات وقطعها على أن يعاد تشجير كل ما يقطع منها أي أن المساحة التي تقطع مثل المساحة التي تشجر ثم يتم تسبيجها وحراستها •

- عمل مخازن لمنتجات الغابات من الاخشاب في المناطق المهددة بزحف الصحراء وجلب هذه المنتجات من المناطق الغنية وحفظها لمقابلة احتياجات المواطنين في المناطق الفقيرة حتى لا يلجأ سكانها لقطع الاشجار القليلة الموجودة في مناطقهم مما يعرضها للتصحر ،خاصة اذا علم أن الفحم هو مصدر الوقود الأول في الارياف والمدن السودانية • على أن يعوض ذلك بمصادر طاقة جديدة في المستقبل •

- تطوير المراعي الطبيعية والمحافظة عليها من الحرائق والرعي الجائر بتوزيع الحيوانات حسب الطاقة الرعوية وكمية الغطاء النباتي ، وتوعية الرعاة على الاهتمام بنوعية الحيوان وليس الكمية وتشجيعهم على تسويق حيواناتهم للتخلص من الفائض لاراحة المراعي • كما يجب نشر البذور وغرس أشجار العلق خاصة في المناطق الفقيرة حتى لا ينعدم غطائها النباتي • ولابد أيضا من تخفيف الضغط على المراعي الطبيعية بإدخال الاعلاف في الدورات الزراعية للمشاريع المختلفة بما فيها المروية •

- تجنب الزراعة غير المنظمة التي أتلفت الغطاء الشجري كزراعة محاصيل لا تتناسب مع كمية الامطار وعدم التوسع فيها على حساب الاراضي الهامشية الضعيفة • واستعمال الدورة الزراعية حتى يتجنب الاستخدام السيئ للارض، كما يجب عدم اعطاء تصاديق لانشاء مشاريع زراعية جديدة قبل وضع ضوابط تلزم المستثمرين ببرنامج عمل واضح وسليم بهدف المحافظة على التربة ،وذلك بترك نسب مئوية محددة من مساحة المشروع كغابات طبيعية ،وعلى ألا يقوموا بقطع الاشجار حول مجاري المياه والاراضي غير الصالحة للزراعة أي الأراضي الهامشية وعلى أن يقوموا بانشاء أحزمة شجرية حول وداخل المشاريع،وأن يتعرض للمحاسبة والغرامة كل من يخالف تلك الضوابط •

- تكثيف البحوث من أجل تقسيم الارض وتصنيفها حسب إنتاجيتها بحيث تحدد الأراضي الصالحة للري وللغابات وللزراعة وللمرعي ...الخ ... حتى يمكن المحافظة على التربة •

ثالثا : بناء سدود وخزانات على الوديان ومجاري الانهار وحول الابار السطحية لحجز مياه الامطار • وأيضا الاستفادة من المياه الجوفية بحفر المزيد من الآبار للحد من حركة الرحل على أن توزع بصورة متوازنة تمنع تمركزها في مناطق محددة ،والهدف الرئيسي هو ايجاد مصدر دائم للري خاصة في غرب

السودان لخلق بيئة صالحة للاستقرار بشرط أن يتم ذلك نتيجة لدراسة شاملة ودقيقة لايجاد أمثل الظروف اللازمة لاستقرار الرعاة المتنقلين .

رابعا : مراجعة عملية التخطيط في السودان و اجتناب القصور الذي نتج في الخطط السابقة وعلى أن توضع الخطط المستقبلية بواقعية و بناء على الامكانات المتاحة حتى تعود بالنتائج المرجوة منها . وعلى أن يتضاعف الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتبارة الركيزة الأولى للاقتصاد السوداني في المديين القريب والبعيد حتى يتحقق الأمن الغذائي ،وذلك بزيادة نصيبه من الموارد الاستثمارية ووضعه في المكان الطبيعي ضمن الخطط التنموية في المستقبل . على أن توزع تلك الاستثمارات بين فروع الزراعة حسب عائداتها دون اهمال المناطق الزراعية الريفية . ولابد من وضع الخطط التي تخص القطاع الزراعي بصورة تزيل الفوارق بين القطاعين الحديث والتقليدي ،على أن توفر كل الشروط التي تؤدي الى تطوير القطاع التقليدي من خدمات ومياه ريفية .. وغير ذلك . وعندها يمكن استقرار الرحل والحد من حركتهم التي تؤثر سلبا على الاراضي الزراعية والمراعي الطبيعية ، خاصة وأن ترحالهم يتعارض دائما مع عمل المزارعين . وعلى الخطط أن تهتم بالخدمات الزراعية وأبحاث التربة وأن تخصص لها الاعتمادات اللازمة .

خامسا : أغلب التوصيات التي استخلصت من المؤتمرات المختلفة في السنوات الاخيرة تدعو الى وقف الزراعة الآلية ضمن سياسة الحد من التوسع الافقي ، ولكن الباحثة ترى بأن الحد من الزراعة الآلية يسبب أضرارا كثيرة باعتبار أن الزراعة الآلية هي مرحلة أولى لتطوير الزراعة التقليدية ، ولا يجب تجاهل ما للسودان من أراضي كثيرة صالحة للزراعة وغير مستغلة والتي أصبحت تدريجيا تدخل ضمن الزراعة والحد من التوسع العشوائي الذي يتعدى الاراضي الزراعية الى الاراضي الهامشية ضعيفة التربة ، كما أن الحد المفاجئ من الزراعة الآلية قد يؤدي الى خسائر كبيرة يتكبدها القطاع الزراعي الذي أصبح يعتمد عليها في إنتاج الكثير من المحاصيل الهامة وحتى يتم تنظيم وتخطيط الزراعة الآلية لابد من الاشراف المباشر للحكومة عن طريق الوزارة الوصية على هذا النوع من الزراعة ، على أن يتبع ذلك بتوعية وارشاد المزارعين حتى يتمكنوا من التمييز بين الأثر الايجابي والأثر السلبي للزراعة الآلية . ولا يمنع ذلك الحد من التوسع الافقي بصورة جزئية للمحافظة على التربة وحتى تسترجع خصوبتها .

سادسا : خلق التوازن الاقليمي في التنمية وفقا لمميزات كل اقليم والاستخدام المتوازن والمتكامل للموارد الطبيعية والبشرية في كل اقليم ، خاصة

في الانتاج الزراعي الذي يجب توسيعه اقليميا دون اللجوء لاستعمال الموارد النادرة في الاقليم كالزراعة في الاراضي ذات التربة الضعيفة و المياه القليلة • كما يجب التغلب على المشاكل الناتجة عن سوء توزيع وادارة الاراضي بواسطة مسؤولي الحكم المحلي والعمل على تقسيم تلك الاراضي حسب نوعها وإنتاجيتها للمنتجين مع تقديم التسهيلات لهم باعطائهم الحق في استخدام الارض لفترات طويلة الشيء الذي يساعدهم على الاستقرار ويكون حافزا على صيانة الموارد ورفع الانتاجية •

سابعا : في مجال تصحيح السياسات الزراعية توصي الباحثة بالتالي :

- خلق نمط جديد للتعاون داخل قطاع الزراعة التقليدية وذلك بتجميع صغار المزارعين حتى يمكن تقديم الخدمات لهم • كما يجب على الحكومة توفير المال اللازم للانطلاق في أعمالهم على أن يعتمدوا تدريجيا على التمويل الذاتي وبذلك يخف الضغط على الميزانية العامة و توجه الاموال لتنمية مناطق أخرى •

- تنويع المحاصيل النقدية والغذائية وذلك من خلال توسيع القاعدة الانتاجية وفقا للموارد المتاحة وبهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض• ان تحقيق الامن الغذائي

كما يجب الجمع بين مركزية ولامركزية التخزين على حسب الظروف انطلاقا من نوع المخزون و وسائل وطرق النقل والحاح الطلب.

كما يمكن انشاء مؤسسة تتخصص في شراء و تسويق الحبوب خاصة الذرة والقمح لكي تغطي أي نقص في هذه المواد عند الضرورة .

- تطوير الخدمات الاضافية والهامة لتحسين الإنتاج والانتاجية مثل الارشاد الزراعي ووقاية النباتات وتوفير البذور المحسنة وفحص التربة وتحسين البحوث والتجارب وربطها بأهداف السياسة الزراعية . كما يجب العناية بالموارد الطبيعية من حيوانات وحشية وغيرها .

- العمل على رفع كفاءة الاداريين الذين يعملون في المشاريع الزراعية ، والعمل على استبدال الخبرات الأجنبية بكوادر وطنية مدربة . كما يجب مراجعة وتطوير كل الهياكل التنظيمية للقطاع الزراعي بما فيها الاجهزة التي تضع السياسات الزراعية مع توفير الدعم اللازم لها .

<u>ثامنا</u> : المعروف أن السودان بلد يمتاز بوجود قاعدة زراعية ضخمة من أراضي خصبة ومياه وأيدي عاملة ، ولكن تنقصه الأموال اللازمة للاستفادة من هذه الموارد ، ولتوفير ذلك لابد من تشجيع الاستثمارات الخارجية خاصة العربية منها بإعتبار

أن السودان بامكاناته هذه يكون الممون الاول و الآساسي للعالم العربي بالمحاصيل الزراعية الغذائية . ولكي تكون الاستفادة حقيقية من هذه الاستثمارات لابد من عمل خريطة استثمارية تبين نوعية الاستثمار المطلوب وأولوياته وفقا للموارد الطبيعية المتوفرة وصلاحية الاراضي و المحاصيل المختلفة وموارد المياه والمراعي ... وغير ذلك .

تاسعا : توفير كل الظروف اللازمة لايقاف حرب الجنوب وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي ، والقضاء على كل الآثار التي نتجت عنها من استنزاف لموارد البلاد وتشريد وتجويع للسكان وانعدام للأمن وما الى ذلك .

عاشرا : ومن المهم ايقاف النزوح المستمر للاجئين داخل البلاد وترحيل الذين جاءوا بصورة مستقلة الى بلادهم ، وتقنين قدومهم مستقبلا على أن لا يسمح لاي لاجئ أتى دون علم مفوضية اللاجئين بالبقاء على أراضي السودان ، على أن يتبع ذلك بمراقبة مشددة للحدود مع الدول المجاورة .

إحدى عشر : لابد من محاربة كل أنواع الفساد والتلاعب بقوت الشعب والحد من نمو الفئات الطفيلية ومحاربتها . والعمل على خفض نفقات

الدولة والحد من تدهور سعر الصرف، لابد من توفير موارد حقيقية لدعم السلع الاساسية بدلا من اللجوء الى طبع المزيد من النقود الورقية وبالتالي تتم السيطرة على موجة الغلاء الفاحش.

كما يجب إيجاد حل عاجل لديون السودان وعدم اللجوء للديون التجارية التي أثقلت كاهل البلاد وجعلتها تابعة للجهات الدائنة.

الخــــاتمـــــة

يخلص هذا البحث الى أن أكثر من ثمانية مليون مواطن سوداني يقطنون في منطقة تفوق ربع مساحة السودان ـ باستثناء الجنوب ـ قد تأثروا عام 1984 بظاهرة المجاعة مما اضطرهم الى النزوح نحو المدن الكبرى ليعيشوا حياة هامشية مولد ين الكثير من الأمراض الاجتماعية والصحية .

وقد جاءت الظاهرة نتيجة لتضافر أسباب عديدة الشيء الذي يؤكد أن الجفاف والتصحر لا يمثلان السببان الوحيدان لنشوئها ،فهناك أسباب أخرى تتمثل في الممارسات الخاطئة للانسان على مستوى المزرعة والسياسات العقيمة على مستوى السلطة . فقد اجتاح الجفاف المنطقة منذ عدة أعوام ،حيث بدأ معدل الامطار في الانخفاض حتى انعدم تماما في بعض الجهات وذلك بحلول عام 1984 . بالاضافة الى ذلك فان ممارسات الانسان من رعي مكثف لا يتناسب وحمولة المرعى وزراعة غير منظمة تعدت الأراضي الزراعية الى الاراضي الهامشية ،اضافة الى القطع المستمر لاشجار الغابات وحرقها دون تعويضها بغرس أشجار جديدة ،قد ساعدت في سرعة الزحف الصحراوي خاصة وأن المناطق المتأثرة متاخمة للصحراء مما يجعلها سريعة التأثر عند توفر الشروط المناسبة . ولكن تلك الاسباب ليست وحدها التي أزمت الوضع بل هنالك أسباب لا تقل أهمية وهي الأسباب غير المباشرة المتمثلة في ممارسات السلطات الحاكمة والمتعلقة بسوء التخطيط وغياب الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة وأن الخطط لم تراعي أهمية القطاع الزراعي ودوره البارز في الاقتصاد السوداني ،مما يتطلب توفير الاستثمارات اللازمة لتطويره وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي . يضاف الى

ذلك السياسات الخاطئة التي اتبعها الحكام في السودان وعلى رأسهم الرئيس السابق جعفر النميري الذي تميزت فترة حكمه بالفساد والمحسوبية والتخبط في اتخاذ القرارات، وكان نتيجة ذلك التردي المريع للاقتصاد الوطني وتفاقم أزماته والتي توجت بتجويع وتشريد أعداد كبيرة من السكان ٠ كل هذه الاسباب مجتمعة تسببت في تفشي وتفاقم ظاهرة المجاعة والتي زاد تأزمها بتفاعل أسباب أخرى تتمثل في حرب الجنوب التي استنزفت موارد البلاد القليلة وتسببت في تشريد وتجويع سكان الجنوب ومشكلة اللاجئين الذين تدفقوا عبر حدود البلاد وشاركوا السكان الاصليين موارد رزقهم ٠ ورغم أن ظاهرة المجاعة قد أصبحت ملموسة وحقيقة لا تقبل الجدال الا أن السلطة في السودان قد ضربت حولها جدارا من التعتيم الاعلامي ولم يتعرف العالم على وضع السودان الا بعد أن مات الكثيرون وتشرد ما بقي من سكان المناطق المنكوبة مما جعل العون يصل متأخرا للسودان مقارنة بالدول الاخرى المتضررة في افريقيا ٠ وعند الاعلان رسميا عن المجاعة هبت الدول والمنظمات التطوعية لنجدة السودان بتقديمها لكميات كبيرة من المواد الغذائية والصحية الا أن البلاد لم تكن مستعدة لتنظيم وادارة عمليات ترحيل وتخزين وتوزيع تلك المواد مما أحدث خللا في عملية الاغاثة ٠ وقد كانت الفائدة التي جناها المتضررون قليلة جدا ٠

وقد تجاوزت آثار المجاعة سكان المناطق المنكوبة – الذين ماتوا بالالاف – لكي تشمل الغالبية العظمى من سكان البلاد نتيجة للارتفاع الفاحش في أسعار السلع الضرورية بسبب انعدامها من جهة والمضاربة فيها من جهة أخرى، اضافة الى سوء الخدمات في المدن الكبرى وانتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة والفساد والتسول ٠٠٠ وغير ذلك ٠ الشئ الذي انعكس سلبا على سمعة البلاد ٠

ورغم كل ذلك فإن التحوط للمستقبل وتحقيق الامن الغذائي لم يتم بعد ولم تزل الجهات المسؤولة في شغل عن ذلك • وعليه يمكن الخروج بنتيجة رئيسية وهي أن الفوضى وعدم الاستقرار السياسي يلعبان دورا بارزا في خلق ظاهرة المجاعة وما يشابهها من أزمات اقتصادية واجتماعية • ولذا فلابد من الالتفاتة السريعة للوضع ومراجعته واعطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاهمية اللازمة حتى يرتقي شعب السودان الى مرتبة تتناسب مع إمكانات بلاده الوفيرة ، والتي اذا استغلت .أمثلا لاكتفى السودان ذاتيا من الغذاء ولحقق الأمن الغذائي وكان أكثر استعدادا لمجابهة مثل هذه الكوارث بل ربما استطاع توفير الغذاء للعالم العربي ولغيره من دول العالم التي تفتقد لمثل هذه الامكانات• لذا فإن الباحثة ترى أن الاقتراحات والحلول التي استخلصتها من خلال البحث المقدم ستعمل على تخطي الوضعية الحالية وتكون أساسا لتجنب حدوث مثل هذه الظاهرة في المستقبل أو على الاقل الاستعداد الكامل لها وبالتالي الحد من تأثيرها •

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1 ـ أ. ب. إستينج ـ الزحف الصحراوي في السودان ومناطق أخرى بافريقيا ـ (ترجمة كمال حسن بلوه) ـ الخرطوم ـ ديسمبر 1980 .

2 ـ سيد أحمد مرعي ـ الأزمة العالمية للغذاء ـ (ترجمة فتحي محمد عبد التواب) ـ مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977 .

3 ـ سيد نميري ـ التخطيط الاقتصادي في السودان ـ دار الطباعة والنشر جامعة الخرطوم 1978 .

4 ـ عثمان إبراهيم السيد ـ الاقتصاد السوداني ـ مطابع النهضة الرياض 1982 .

5 ـ فيديل كاسترو ـ أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ـ تقرير مقدم لمؤتمر القمة السابع للبلدان غير المنحازة ـ الطبعة الثانية ـ المؤسسة الوطنية للكتاب ـ الجزائر 1984 .

6 ـ كارول كولينز ـ التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان ـ (ترجمة حازم صاغية) ـ مطبعة دار إبن خلدون ـ بيروت ـ بدون تاريخ .

7- كنيث والطون - الأراضي الجافة - (ترجمة علي عبد الوهاب شاهين) - دار النهضة العربية - بيروت 1978 .

8- معهد الانماء العربي - قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية - في الطريق الى عصر المجاعة - الطبعة الأولى - بيروت 1976 .

9- مكي شبيكة - السودان في قرن - الطبعة الثالثة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة 1961 .

10- محمد أبو القاسم حاج حمد - السودان المأزق التاريخي و آفاق المستقبل - دار الكلمة للنشر - الطبعة الأولى - لبنان 1980 .

11- محمد محمود الصياد - السودان دراسة في الوضع الطبيعي و الكيان البشري والبناء الاقتصادي - دار النهضة للطباعة - القاهرة 1966 .

12- منصور خالد - السودان والنفق المظلم - قصة الفساد و الاستبداد - الطبعة الأولى - مالطا 1985 .

13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية - مجلد (3 ، 4) - الخرطوم 1983 و 1984

المصادر الحكومية :

14- الأمانة العامة لمجلس الوزراء - تقرير أولي لعمل لجنة أسبقيات الشحن - الخرطوم 1985 .

15- بنك السودان - الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية لعامي 1984 و 1985 - مصلحة الاحصاء - الخرطوم - غير منشور) .

16 – بنك السودان – التقرير السنوي لعامي 1971و 1984 – المطبعة الحكومية – الخرطوم (غير منشور) .

17 – تقارير لمفوضية الاغاثة وإعادة التعمير – الخرطوم 1986 .

18 – وزارة التخطيط القومي – خطة الخمس سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (70 / 71 – 74 / 1975) – المجلد الأول – المطبعة الحكومية – الخرطوم – 1970 . (غير منشور) .

19 – وزارة التخطيط القومي – الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (77 /78 –82 / 1983) – المجلد الأول – المطبعة الحكومية – الخرطوم 1977 . (غير منشور) .

20 – وزارة المالية والاقتصاد – العرض الاقتصادي للأعوام 75 / 1976، 77 / 1978 ، 83 / 1984 ، 84 / 1985 ، 85 /1986 ، 86 / 1987 – مطبعة المساحة – الخرطوم . (غير منشور) .

21 – وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – العرض الاقتصادي 87/ 1988 – دار المركز الاسلامي الافريقي للطباعة – الخرطوم 1988 . (غير منشور) .

22 – وزارة الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية – الزحف الصحراوي مشكلة قومية – الخرطوم – أبريل 1975 .

23 – وزارة الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية – برنامج مكافحة زحف الصحراء وإصلاح أثاره (ديكارب) – الخرطوم 1976 .

24- وزارة الحكومات المحلية والاسكان وتنمية المجتمع - الحكم الشعبي المحلي - المجلد الثاني والثالث - 1974 ، 1975 الخرطوم .

25- وزارة الثقافة والاعلام - إدارة الاعلام الخارجي - مأساة الجفاف والتصحر - الطابعون معامل التصوير الملون السودانية - الخرطوم - بدون تاريخ .

. الدراسات والبحوث:

26- أكاديمية السودان للعلوم الادارية - إدارة وتنظيم الاغاثة - بحث ميداني - الخرطوم أكتوبر 1985 . (غير منشور) .

27- إدارة التخطيط والاقتصاد - دراسة ميدانية عن الجفاف والتصحر - شمال شرق إقليم كردفان - المطبعة الحديثة الأبيض - يناير 1985 . (غير منشور) .

28- الجبهة الاسلامية القومية - مسألة جنوب السودان - الخرطوم 1985 .

29- داود حسين داود - تدهور الموارد الطبيعية وأسبابه وكيفية معالجته - مطبوعات المكتب الثقافي للنهضة الفرعية للمزارعين - الخرطوم 1985 (غير منشور) .

30- اللجنة الشعبية النقابية السودانية للاغاثة - مسح إجتماعي لمعسكر المويلح - أكتوبر 1985 .

أوراق المؤتمرات الاقتصادية :

31 ـ مؤتمر أركويت العاشر ـ التجارة الخارجية ـ الخرطوم ـ يناير 1986 .

32 ـ مؤتمر أركويت العاشر ـ ديون السودان الخارجية ـ مقترحات لتخفيف عبء خدمة الديون ـ الخرطوم ـ أكتوبر 1985 .

33 ـ مؤتمر أركويت العاشر ـ كفاءة الجهاز التنفيذي الحالي لادارة دفة الاقتصاد القومي خاصة على مستوى الوزارات والمصالح الحكومية ـ الخرطوم ـ يناير 1986 .

34 ـ مؤتمر القطاع الزراعي ـ الموجهات العامة لاستراتيجية تنمية القطاع الزراعي ـ الخرطوم ـ فبراير 1986 .

35 ـ مؤتمر القطاع الزراعي ـ إستعراض وتقييم الأداء العام في القطاع الزراعي للفترة من 65 ـ 1985 م ـ الخرطوم ـ فبراير 1986 .

36 ـ مؤتمر القطاع الزراعي ـ أهم البرامج والمشروعات لتنفيذ إستراتيجية التنمية لزراعية ـ الخرطوم ـ فبراير 1986 .

37 ـ مؤتمر سياسات الاقتصاد الكلي ـ ظاهرة عدم التوازن الاقتصادي بين الاقاليم والعلاقة الاقتصادية بين المركز والاقاليم ـ الخرطوم ـ يناير 1986 .

38 ـ مؤتمر سياسات الاقتصاد الكلي ـ نظرة كلية لأداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 70/71 ـ 84/ 1985 ـ الخرطوم ـ يناير 1986 .

39- مؤتمر الخدمات الاجتماعية - مذكرة حول معالجة السكن العشوائي - الخرطوم - فبراير 1986 .

40- مؤتمر الخدمات الاجتماعية - ورقة خدمات المياه - الخرطوم - فبراير 1986 .

41 - مؤتمر العون الخارجي والتنمية الاقتصادية في السودان - صندوق النقد الدولي والفوضى الاقتصادية في السودان (تجربة السوق الأسود للنقد الاجنبي) - الخرطوم - يناير 1986 .

42- المؤتمر الاقتصادي القومي - التقرير الختامي وتوصيات المؤتمر الاقتصادي القومي السوداني - الخرطوم - مارس 1986 .

43- المؤتمر الدولي المعني بالبعد الإنساني للإنعاش الإقتصادي والتنمية في افريقيا نحو نهج إنساني للإنتعاش الاجتماعي الاقتصادي والتنمية في افريقيا - إعلان الخرطوم - اللجنة الاقتصادية لافريقيا - الخرطوم 8 مارس 1988 .

<u>المجلات والجرائد :</u>

<u>المجلات:</u>

44 - الاغاثة - الوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة - العددين الثاني فبراير 1985 ، والرابع نوفمبر 1985 - مطبعة أرو التجارية - الخرطوم .

45 - التصحر - مكتب تنسيق برامج مكافحة التصحر بوزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة - المجلدين الأول والثالث الخرطوم 1983 - 1985 .

46 ـ الحـــــــوادث ـ العدد (1682) 4/7 / 1989 لندن .

47 ـ المستقبل ـ الأعـداد (499 ، 560 ، 561 ، 562) باريس سبتمبر ، نوفمبر 1986 .

الجــرائــد اليـوميـة :

48 ـ الأهـرام الدولي ـ العـدد 37300 القاهـرة 3 / 1 / 1989

49 ـ الأيام ـ الأعـداد (11663 ، 11676 ، 11683 ، 11706) الخـرطـوم 1987 .

50 ـ السياسـة ـ الأعـداد (251 ، 292 ، 293 ، 313 ، 319) الخـرطـوم 1987 .

51 ـ الشعـب ـ العـدد (7198) الجزائـر 17 / 12 / 1987

52 ـ الصحافـة ـ الاعـداد (8066 ، 8107 ، 8110) الخـرطـوم 1985 .

53 ـ الهـدف ـ الخـرطـوم 24 / 6 /1986 ـ 1986/7/5 ـ 1986/ 7/ 18 .

ثانيا :المراجع باللغة العربية :

المصادر الحكومية :

54- Bank of Sudan - Annual Report (22, 25, 26, 28th)- Printed by Eltamaddon - Khartoum.

55- Ministry of Agricultural - Annual Report - Khartoum (1981/82- 1984 / 85 - 1985 / 86).

56- Ministry of Agricultural - Proposed National Plan for Combating Drought Affects and Desertification - Khartoum 1985.

57- Ministry of National (Planning - The Six Year Plan of Economic and Social Development (1977 / 78 - 1982/ 83)- Volume 1 & 2 - Khartoum April 1977.

الدراسات والبحوث:

58- F- A- O - Rural Surface - Water Development - Report to the Government of the Sudan - Food and Agricultural Organi - zation of the United Nations- Rome 1960.

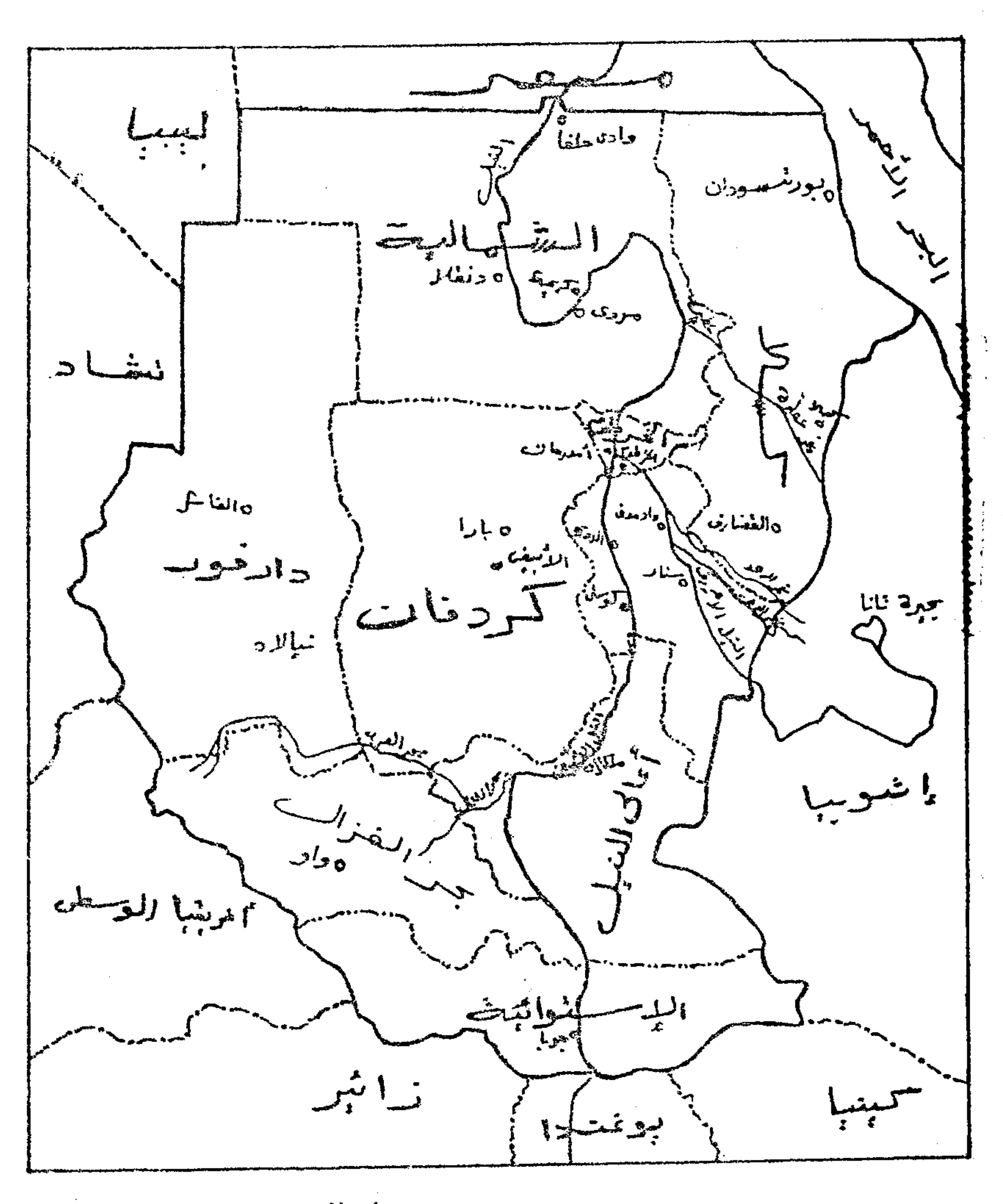
59- H. R - Davies - Natural Resources and Rural Development in Arid Lands: Case Studies from Sudan - U.N University 1985.

60- Oxfam - The Roots of Famine - Typographics Oxford 1986.

61- Sudan Academy of Administrative Sciences in Collaboration with the Development Administration Group University of Birmingham - Work Shop on Famine - Recovery and Prevention-

فهرس الجداول

الخريطة السياسية



الخريطة النباتية

